الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل

كلية الآداب واللغات
قسم اللّغة والأدب العربي

أطروحة دكتوراه بعنوان:

المصطلح العلمي في الأراجيز اللغوية بين الأصالة المعرفية والضرورة الشعرية –ألفية ابن مالك أنموذجا–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في اللغة والأدب العربي

تخصص: نظرية المصطلح

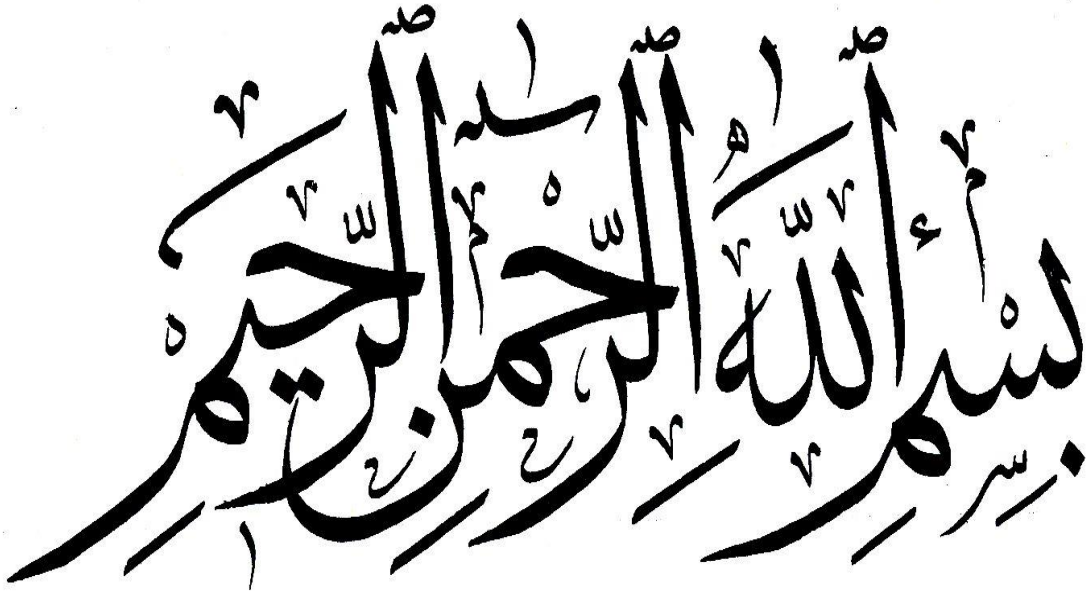
إعداد الطالبة:
رتيبة بوطغان

إشراف:
أ.د/ عبد العزيز شويط

أعضاء لجنة المناقشة

أ/د سلمى شويط	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	رئيسا
عبد العزيز شويط	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
وهيبة جراح	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي ميلة	عضوا مناقشا
زهيرة قروي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا
الحاج قديدح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
فاطمة الزهراء بوربونة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023م


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ... ، وبعد:

فقد عُني علماء العربية المتقدمون بدراسة اللغة من جوانبها المختلفة، شكلت هذه الجوانب تكاملا معرفيا وتناسقا في شبكة العلاقات التي تربط بعضها ببعض، منطلقين في ذلك من الحفاظ على اللغة كهوية للفرد العربي، وخدمة للدين والقرآن الكريم، وهذا ما نتج عنه مجموعة من العلوم متكاملة فيما بينها ومتداخلة من الناحية الاصطلاحية ومن الناحية الدلالية.

تقوم العلوم عادة على أسس معرفية ومنطلقات فكرية، تتجسد من خلال لبنات أولى تُلخِّص تلك الأفكار وتعيد صياغتها في قوالب لغوية قابلة للتبادل والتناقل بين الأفراد، وهذه اللبنات هي ما يُعرف بالمصطلحات، فهذه الأخيرة هي التي تقوم بضبط وتحديد المفاهيم والأفكار التي تقوم عليها العلوم بدقة، بل إنها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلوم والمعارف، ولذلك قيل: "المصطلحات مفاتيح العلوم"

ومن أهم العلماء الذين اهتموا بالدين واللغة نجد ابن مالك الأندلسي (ت 672هـ)، والذي يُعدّ واحدا من أهم علماء القرن السابع الهجري، وإماما من أئمة اللغة العربية، وما يؤكد هذا هو مؤلفاته الكثيرة التي شملت علوم النحو والصرف واللغة والقراءات ...، وقد كان للنظم في هذه المؤلفات حظ كبير، إذ له عدة كتب منظومة، أشهرها ألفيته في النحو والصرف أو ما سماه ب"الخلاصة"، وهي أرجوزة شعرية قام فيها بتلخيص منظومته "الكافية الشافية" التي يقارب عدد أبياتها ثلاثة آلاف بيت.

قيل في المؤلفات العربية القديمة: "الشعر نفسه ضرورة"، بل إن هناك من قال: "الشعر نفسه ضرورة"، وهي مقولات وغيرها كثيرٌ تبيّن علاقة الضرورة الشعرية بالشعر، ولأن الشعر العربي له أوزان وأحكام تضبط

موسيقاه، وجب على الشاعر الالتزام بتلك القواعد والأحكام، والمتمثلة فيما يُعرف بالبحور الشعرية، ومن أجل الالتزام بها واستقامة الوزن الشعري يلجأ الشاعر إلى ارتكاب بعض الضرائر الشعرية التي أجازها النحاة.

ومن خلال هذه المنطلقات، قررنا الخوض في غمار بحثنا هذا الذي يندرج تحت ما يُعرف حاليا بالمصطلحية، باعتبارها علما قديما من الناحية التطبيقية، جديد من الناحية التنظيرية، والمصطلحية أو علم المصطلح يسمى بعلم العلوم، نظرا لأهميته البالغة في صياغة وضبط المفاهيم العلمية.

وبما أن تراثنا العربي غني بالمؤلفات القيّمة التي ما تزال قيمتها سارية إلى يومنا، فقد اخترنا ألفية ابن مالك في النحو والصرف لتكون مدونةً تطبيقية لهذه الدراسة التي تهدف إلى التأصيل المعرفي لمصطلحات الألفية، مع تبيان أثر الضرائر الشعرية على المصطلحات العلمية الواردة فيها، ومن أجل هذا فقد جاء عنوان هذا البحث كالتالي: **المصطلح العلمي في الأراجيز اللغوية بين الأصالة المعرفية والضرورة الشعرية – ألفية ابن مالك أنموذجا–**

محاولين من خلاله الكشف عن إشكالية رئيسة تتمثل في: هل حافظ ابن مالك على الأصالة المعرفية للمصطلحات العلمية–النحوية والصرفي– الواردة في ألفيته، أم أنها تعرضت للضرائر الشعرية؟ وتحت هذه الإشكالية تندرج عدة تساؤلات من مثل:

– ماذا يُقصد بالمصطلح العلمي؟

– وماذا يُقصد أيضا بالأراجيز اللغوي؟

– ما هي المصطلحات العلمية التي حافظ ابن مالك على أصالتها المعرفية في الألفية؟

– وهل تعرضت هذه المصطلحات إلى الضرائر الشعرية؟

– هل أثرت الضرائر الشعرية على المصطلحات العلمية الواردة في الألفية من الناحية الشكلية؟ أم من الناحية الدلالية؟

– وهل يتغيّر مفهوم المصطلح بعد تعرضه للضرورة الشعرية؟

وتتمثل أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في دوافع ذاتية وأخرى موضوعية نُجملها في النقاط التالية:

- حاجة التراث اللغوي العربي إلى الدراسات المصطلحية، بعدما أُشبِعَ دراسة من الناحية الدلالية أو المفهومية، سواء من الجانب النظري أو التطبيقي.

- الاهتمام بالدراسات المصطلحية ومناهجها، وهو اهتمام نابع من الذات أولا، ومما يمليه علينا التوجه البحثي ثانيا.

- الرغبة في دراسة ألفية ابن مالك من جانبها الاصطلاحي، وخاصة أنه لم يسبق -حسب علمنا وحسب وما اطّلعنا عليه- الاهتمام بها من هذا الجانب.

وبما أنه لا يخلو أي بحث من البحوث العلمية من منهج علمي ينظم خطواته، فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على منهج الدراسات المصطلحية القائم على الوصف والتحليل، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي، الذي سيساعد على إحصاء المصطلحات العلمية الواردة في المتن المدروس، سواء تعلق الأمر بالمصطلحات النحوية أو المصطلحات الصرفية.

أما فيما يخصّ الخطة التي قام عليها البحث فقد قسمناها إلى ثلاثة فصول قدمنا لها بمقدمة وختمناها بخاتمة، تطرقنا في الفصل الأول إلى الجوانب النظرية التي يقوم عليها الموضوع، ويتكون من ثلاث عناوين رئيسة، وهي:

- المصطلح العلمي.

- الأراجيز اللغوية.

- ابن مالك والألفية

وخصصنا الفصل الثاني للتأصيل المعرفي للمصطلحات العلمية الواردة في ألفية ابن مالك، وتتمثل هذه المصطلحات في المصطلحات النحوية والصرفية، ولذلك قسمناه إلى قسمين رئيسين، القسم الأول لتأصيل مصطلحات علم النحو والقسم الثاني لتأصيل مصطلحات علم الصرف

أما الفصل الثالث فكان بعنوان الضرائر الشعرية في ألفية ابن مالك وأثرها على المصطلحات العلمية، قسمناه إلى ثلاثة أقسام رئيسة، القسم الأول خَصَصْناه بالحديث عن الجانب النظري للضرائر، وخصّصنا القسم الثاني للضرائر الشعرية الواردة في الألفية مع التركيز على الضرائر التي تؤثر على المصطلحات والمتمثلة في ضرائر الحذف والزيادة والإبدال، أما القسم الثالث من هذا الفصل فقد كان بعنوان أثر الضرائر على المصطلحات العلمية في الألفية.

وختمنا البحث في الأخير بخاتمة لأهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة والإجابة على إشكالية البحث الرئيسية، وبعد الخاتمة أدرجنا قائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث، ثم فهرس مفصل للموضوعات.

أشارنا في هذه المقدمة إلى أننا لم نعثر على دراسات سابقة مطابقة أو مشابهة لموضوعنا هذا، إلا أننا لا ننفي وجود دراسات متفرقة وكتب اهتمت بجوانب محددة من جوانبه، نذكر من أهمها كتاب "موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار" من تأليف يوخنا مرزا الخامس ويتكون من مجلدين اثنين، اعتمدنا عليه في الفصل الثاني من بحثنا، وكذلك كتاب "الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك" لمؤلفه إبراهيم بن صالح الحندود، له علاقة مباشرة مع الفصل الثالث من بحثنا هذا.

وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها من فصل إلى آخر، باعتبار فصول الدراسة مختلفة في الظاهر ومتكاملة متناسقة في الباطن، ومن أهم هذه المراجع التي اعتمدنا عليها نذكر:

- الكتاب لسيبويه
- منظومة ملحة الإعراب للحريري.
- كتاب شرح ألفية ابن معطي لعلي موسى الشوملي.
- كتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك من تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي.
- كتاب في الصرف العربي نشأة ودراسة لعبد الفتاح الدّجني.

- ضرائر الشعر لابن عصفور.

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي.

وكأي بحث من البحوث العلمية فقد اعترضتنا عدة صعوبات في إنجازنا لهذا البحث من أهمها ندرة المصادر التي تربط ألفية ابن مالك بالجانب المصطلحي، وكذلك التي تتعلق بالضرورة الشعرية وتأثيرها على المصطلحات سواء في الأراجيز أو في الشعر بصفة عامة، وقد وفّقنا اللّه عزّ وجلّ بفضله في تجاوز هذه الصّعوبات ثمبفضل النّصائح الصّائبة والهادفة والقيّمة التي جاد بها علينا الأستاذ المشرف.

وختاما، أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "عبد العزيز شويط" على صبره وسعة صدره في تتبع خطوات إنجاز هذا البحث خطوة بخطوة، إذ لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته السديدة لإخراج هذا البحث في أحسن صورة، فله منا كل الشكر والتقدير، ونسأل اللّه تعالى أن يجزيه عنّا خير الجزاء.

الفصل الأول

مفاهيم نظرية

تمهيد:

تحمل المصطلحات أهمية كبيرة في مختلف العلوم والمجالات، فهي مفاتيح العلوم التي لا يمكن لأي باحث أو دارس فهم علم ما دون فهم مصطلحاته، ونظرا لما يحمله المصطلح من أهمية منذ القديم، فقد نشأ علم قائم بذاته يهتم بدراسته سمي بـ: علم المصطلح.

ولهذا السبب، خصصنا هذا الفصل لدراسة مصطلحات العنوان، وضبط أهم الركائز أو المفاهيم النظرية التي ستقوم عليها هذه الدراسة، ومن هذه المفاهيم النظرية المصطلح العلمي الذي سنحاول التعرض لمفهومه وطرائق وضعه وأهميته بالنسبة للعلوم، ولا بدّ أيضا أن نتعرض للأراجيز اللغوية ونحاول التعرف عليها وضبط مفهومها، بالإضافة إلى ألفية ابن مالك التي تعدّ أحد الأسس التي ستقوم عليها هذه الدراسة.

أولا: المصطلح العلمي

1- تعريف المصطلح:

1-1- في اللغة:

ورد في معجم (مقاييس اللغة) أن «الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد»[1]. وجاء في (لسان العرب): «الصلح: تصالح القوم بينهم. والصلح: السلم. وقد اصطلحوا وصالحوا واصلحو وتصالحوا واصالحوا»[2].

وفي المعجم الوسيط: «(صَلَحَ): صَلَاحًا وصُلُوحًا زَالَ عَنهُ الفسادُ. وَ-الشَّيْء: كَانَ نَافِعًا أَو مُناسِبا، يُقَال: هَذَا الشَّيْء يصلح لَك(...)

(أصلح) فِي عمله أَو أمره: أَتَى بِمَا هُوَ صَالح نَافِع وَالشَّيْء أَزَال فَسَاده وَبَينهمَا أَو ذَات بَينهمَا أَو مَا بَينهمَا أَزَال مَا بَينهمَا من عَدَاوَة وشقاق وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز {وَإِن طَائِفَتَانِ من الْمُؤمنِينَ اقْتَتَلُوا فأصلحوا بَينهمَا} (...)

(صَالحه) مصالحة، وصلاحا: سالمه وصافاه، وَيُقَال صَالحه على الشَّيْء سلك مَعَه مَسْلَك المسالمة فِي الِاتِّفَاق.

(اصْطلحَ) الْقَوْم: زَالَ مَا بَينهم من خلاف. وعَلى الْأَمر: تعارفوا عَلَيْهِ وَاتَّفَقُوا.

(...)

(الِاصْطِلَاح): مصدر اصْطلحَ. و-اتفاق طَائِفَة على شَيْء مَخْصُوص، وَلكُل علم اصطلاحاته»[3]

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن المعاجم اللغوية العربية تتفق على أن الدلالة اللغوية للمصطلح مأخوذة من مادة (صلح)، ويدور معناها اللغوي حول الصلح والسلم، وهذا التحديد له علاقة مع المعنى

[1] أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395 هـ): مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م، ج3، ص303.

[2] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور(ت711هـ): لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسن الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ج4، ص2497. (مادة صلح)

[3] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، باب الصاد، ص520.

الاصطلاحي، فعملية الاصطلاح تتحقق بعد اختلاف قام بين أفراد التخصص الواحد على تسمية مفهوم ما، وهو ما يؤدي إلى الاتفاق على تسمية شيء ما بمصطلح معين.

1-2- في الاصطلاح:

قديما، لم يفرق علماء اللغة العربية بين المصطلح والاصطلاح، فالجاحظ (ت255هـ) في كتابه (البيان والتبيين) -وعند حديثه عن المتكلمين- يقول: «وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم»[1]، وواضح من هذا القول أن علماء العرب في القرون الهجرية الأولى لم يفرقوا بين "المصطلح" و"الاصطلاح"، وكان استخدامهما في تلك الفترة المتقدمة يدل على أنهما مترادفين.

نجد كذلك الجرجاني في تعريفاته يُعرف الاصطلاح بأنه: «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما.

وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

وقيل: الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد.

وقيل: الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين»[2].

ويشير الجرجاني في هذا التعريف إلى أن المصطلح هو تسمية لشيء محدد، ويكون بالاتفاق بين جماعة مخصوصة، ويقصد بالمخصوصة أفراد التخصص الواحد، وذلك عن طريق إخراج اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى آخر وهو المعنى الاصطلاحي، وبهذا يكون الجرجاني قد حصر خصائص العملية الاصطلاحية في:

1- الاتفاق.

[1] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ): البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998، ج1، ص139.

[2] علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816 هـ): التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص30.

2- إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر.

3- التخصص، وهو ما أشار إليه بقوله: "قوم معينين".

أما حديثا، فهناك عدة تعريفات للمصطلح وُضعت من قِبل جهات متخصصة في مجال الدراسات المصطلحية واللغوية، حيث نجد (المعجم الأدبي) يعرف المصطلح بأنه: «لفظ موضوعي يؤدي معناً بوضوح ودقة بحيث لا يقع أي لَبْس في ذهن القارئ أو السامع. وتشيع المصطلحات ضرورة في العلوم الصحيحة، والفلسفة، والدين، والحقوق حيث تحدد مدلول اللفظة بعناية قصوى»[1]، بمعنى أن المصطلح يجب أن يكون دقيقا في مبناه ليدل بشكل واضح على معناه، فالدقة إذن، من أهم السمات التي يجب أن تتوفر عند صياغة أي المصطلح.

وبالإضافة إلى الدقة، يتميز المصطلح بخاصة أساسية وهي التخصص؛ فهو «لغة خاصة أو معجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين، ولذلك استغرق فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الذي هو أداة لإبلاغه»[2]، فالمصطلح يُفهم من طرف أصحاب التخصص الواحد، ويصعب على من هم خارج ذلك التخصص، وهذه هي أهم خاصية تميز المصطلح عن الكلمة العادية التي يفهمها عامة الناس.

وفي هذا السياق يذهب صاحب كتاب (الأسس اللغوية لعلم المصطلح) إلى القول بأن المصطلح «اسم قابل للتعريف في نظام متجانس. ويكون تسمية حصرية (تسمية لشيء)، ويكون منظما (أي في نسق متكامل) ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما»[3]، أي أن المصطلح منظم ومنسجم في تكوينه وتشكيله.

[1] جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1984، ص252.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص396.

[3] محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص12.

بينما يرى باحث آخر بأن المصطلح هو «تعميم أو تجريد ذهني لظاهرة أو حالة أو إشكالية علمية أو ثقافية»[1]؛ فهو قادر على احتواء ليس فقط معنى الكلمة الواحدة، بل حتى معنى عبارة أو فكرة أو إشكالية بأكملها، وهذا ما يُعرف بشمولية المصطلح، هذه الأخيرة التي تعدّ سمة بارزة في المصطلح، لأن معناه يتسع لاحتواء حالة أو إشكالية علمية أو ثقافية، أو فكرة أو مفهوم معين.

فالمصطلح إذن، هو «مفردة صيغت وفق خصائص اللغة للدلالة على ماهية شيء محدد؛ وحصلت على اتفاق المختصين»[2]، وهو كذلك «كمية من الأصوات موزونة يجمعها انسجام ويتخللها تمايز محكم»[3]، وهذا التعريف ركز على الجوانب الصوتية للمصطلحات، دون إغفال التنظيم والانسجام في المبنى.

- 1-3- بين المصطلح والاصطلاح:

نجد في المعجم الوجيز: « (اصْطَلَحَ) القوم: زال ما بينهم من خِلافٍ.

(تصالحوا): اَصْطَلَحوا.

...

(الاصطلاح): اتفاق طائفة على شيء مخصوص. و-: اتفاق في العلوم والفنون على لَفْظٍ أو رمز معيَّنٍ لأداء مدلول خاص، ويقال: لكل علم اصطلاحاته»[4]، وهو هنا يوضح أن الاصطلاح هو عملية الاتفاق التي تكون بين قوم معينين؛ أي متخصصين في مجال محدد على تسمية مفهوم محدد أيضا برمز أو لفظ محدد وواضح ودقيق.

---

[1] فاضل ثامر: اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص170.

[2] عمار بن ساسي: المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2009، ص94.

[3] عمار بن ساسي: مباحث في اللسانيات العربية وقضاياها من الوصف إلى الفحص، إصدارات مخبر اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، ط1، 2016، ص81.

[4] المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، دار التحرير للطبع وللنشر، القاهرة، 1989، ص368.(1980 مادة صلح)

أما المصطلح فيعرفه بأنه: «لفظ أو رمز يُتفق عليه في العلوم والفنون للدلالة على أداء معنى معين»[1]، وانطلاقا من هذا يكون الاصطلاح هو عملية الاتفاق أو عملية المواضعة على تسمية شيء أو مفهوم معين، بينما يمثل المصطلح تلك التسمية التي خرجوا بها بعد الاتفاق، فالاصطلاح إذن هو العملية التي تسبق ظهور المصطلح.

1-4- بين المصطلح والكلمة:

يختلف المصطلح عن الكلمة من خلال ثلاث نقاط، وهي: المعنى والتسمية والوظيفة[2]:

أ- من حيث المعنى: يتحدد معنى المصطلحات بواسطة النظام المعرفي الذي تنتمي إليه، بينما يتحدد معنى الكلمة من خلال السياق والكلمات الأخرى المدرجة معها في الخطاب.

ب- من حيث التسمية: يتم وضع المصطلح عن طريق الاتفاق وبطريقة خاصة، أما الكلمة فيتم وضعها بطريقة اعتباطية.

ج- من حيث الوظيفة: يحيل المصطلح مباشرة وبطريقة واضحة إلى مفهومه، ويسمح بالنقل الفعال للمعارف، بينما تسمح الكلمات بالتعبير عن الأشياء الغامضة تقنيا والتي لا يمكن أن تفهم أو تعبر عنها بدرجة عالية من الوضوح.

وهناك فرق آخر وهو أساسي أيضا يتمثل في التعميم والتخصيص، فإذا كانت الوحدة المعجمية «لفظا لغويا عاما منتميا إلى الكلام العام، قابلا لاكتساب خصائص معينة مثل الدلالة الإيحائية والاشتراك والوظيفة الأدبية»[3] فهي عامة، أما إذا كانت هذه الوحدة المعجمية «مخصصة كانت مصطلحا، [...] والمصطلح –سواء كان علميا أو كان فنيا- مكتسب لخصائص معينة تميزه عن اللفظ اللغوي العام، وأهمها ذاتية الدلالة، وأحاديتها وخصوصيتها،

[1] المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية ، ص ن.

[2] ينظر، شرنان سهيلة: إشكالية ترجمة المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصصة مصطلحات التسويق أنموذجا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص44.

[3] إبراهيم بن مراد: المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية – تونس، ع 8، 1992، ص6.

والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعريف المنطقي»[1]، وهذا هو معنى أن الكلمة عامة والمصطلح خاص.

هناك أيضا رأي آخر يرى بأن «المصطلح لا يختلف اختلافا جذريا عن الكلمة. حتى وإن كنا نصر بشكل عام على وجود بعض الاختلافات التي لا تكون أساسية بالضرورة، بل من الممكن أن تكون تداولية تواصلية أو حتى منهجية بكل بساطة»[2].

والجدول التالي يلخص أهم الاختلافات القائمة بين المصطلح والكلمة[3]

الكلمة	المصطلح
- للكلمة **معنى وسياق**، يتغير معناها بحسب سياق استعمالها وتتعدد معانيها بتعدد سياقاتها.	- للمصطلح **مجال يتحدد فيه مفهومه** ولا يتغير هذا الأخير بتغير السياق اللغوي الذي يرد فيه.
- للكلمة **حقل دلالي** تتقاسم فيه الكلمات سمات أساسية.	- للمصطلح **حقل مفهومي** يتحدد مفهومه فيه، فلا يمكن التحدث عن المصطلح إلا بارتباطه بمجال علمي أو معرفي معين.
- الكلمة مستعملة بين **عامة المتكلمين**، للتعبير عن أفكارهم سواء كانوا ذوي مستوى علمي أم لا، ولا ينحصر تداولها بين فئة معينة منهم.	- ينحصر استعمال المصطلحات **بين المتخصصين** لإنجاح التواصل بينهم ولتمييزهم عن غيرهم، وللاستدلال على ميادين تخصصاتهم.
- تنتمي الكلمة إلى **معجم اللغة العام**، وتُقدم رفقة	- ينتمي المصطلح إلى **معجم اللغة الخاص** فلا يندرج

[1] إبراهيم بن مراد: المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، ص 6-7.

[2] هنري بيجوان وفيليب تواورن: معنى المصطلحات، ضمن كتاب: المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص39.

[3] ينظر، شرنان سهيلة: إشكالية ترجمة المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصصة مصطلحات التسويق أنموذجا، ص45-46.

المعلومات الصرفية والدلالة الخاصة بها وكذلك كيفية استعمالها في السياقات المتعددة.	فيه إلا المصطلح المستعمل في ذلك الاختصاص، ويُقدم بتعريف واحد يحدد مفهومه.
- تنتقل الكلمة **من المعجم العام إلى المعجم الخاص** أي: يعود أصل الكلمة للمعجم العام فتنتقل إلى المعجم الخاص وتصبح مصطلحا يدل على مفهوم ينتمي إلى مجال علمي معين.	- ينتقل المصطلح **من المعجم الخاص إلى المعجم العام** أي: ينشأ المصطلح في كنف تخصص ما فيشيع استعماله بين المتكلمين، فيصبح جزءا من اللغة العامة ويُدون بذلك في معجم اللغة العام محتفظا في نفس الوقت بمكانته في معجم اللغة الخاص، وهذا ينطبق على العديد من أسماء الأمراض والأدوية.

2- وظائف المصطلح:[1]

2-1- الوظيفة اللسانية: فالمصطلح هو الوسيلة القادرة على كشف عبقرية اللغة ومدى قدرتها على استيعاب الأفكار والمفاهيم الجديدة والمتجددة.

2-2- الوظيفة المعرفية: المصطلح هو لغة العلم والمعرفة، فلا وجود لعلم دون مصطلحات، كما يمثل المصطلح حلقة وصل بين مجالات العلوم المختلفة، ونواة مركزية يمتد بها مجال الإشعاع المعرفي ويترسّخ بها الاستقطاب الفكري.

2-3- الوظيفة التواصلية: كما أن المصطلح مفتاح العلوم، فهو أبجدية التواصل، سواء بين أهل التخصص الواحد وفي زمان واحد، أو بين الأجيال في أزمنة متعددة.

[1] ينظر: محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، ص60. ويوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص 42-45.

وخير دليل على هذا الكلام هي تلك الحكاية الطريفة التي وردت في كتاب (الإمتاع والمؤانسة) لأبي حيان التوحيدي: «وقف أعرابي على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو وما يخل معه، فحار وعجب وأطرَقَ ووَسْوَسَ، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخَ العرب؟ قال: أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا»[1]؛ أي أنه لم يفهم شيئا مما قيل في مجلس الأخفش، لأنه لم يكن على دراية بعلم النحو ومصطلحاته.

2-4- الوظيفة الاقتصادية: يقوم المصطلح بتقديم كمّ معرفي هائل، إذ يمكن للمصطلح المكون من كلمة واحدة أن يعبر عن فكرة بأكملها، وبالتالي يقوم المصطلح بوظيفة الاقتصاد اللغوي، والتي تقوم أساسا على اختصار الجهد واللغة والوقت أيضا.

2-5- الوظيفة الحضارية: تعد اللغة الحضارية لغة عالمية بامتياز، بحيث تتحول بعض المصطلحات – بفعل- الاقتراض إلى كلمات دولية، وبهذا يتحول المصطلح إلى وسيلة للتقارب الحضاري.

3- أهمية المصطلح:

من خلال الوظائف السابقة الذكر، تظهر لنا أهمية المصطلح، هذا الأخير الذي يعتبر أساسًا للدراسات والبحوث العلمية، لأن المصطلحات هي التي «ترسم معالمها وتوضح مبادئها، وكل تطور في علم من العلوم لا بد أن يواكبه تطور في مصطلحاته نقلا أو استنباطًا، فالغاية التي يرمي إليها من استنباط المصطلحات أو نقلها في باب من أبواب العلوم المختلفة، وهي تيسير التعامل مع المفاهيم الجديدة التي لا رموز لها في معاجم اللغة واستيعاب تلك المفاهيم ودمجها مع الثقافة الجديدة»[2]، ولهذا فإن أهمية المصطلح تكمن أساسًا في «قدرته على

[1] أبو حيان التوحيدي أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو 400هـ): الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1424 هـ، ص253.

[2] محمد خليل الخلايلة: المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي "963"هـ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2006، ص19-20.

توضيح المفاهيم الجديدة، فتعمل هذه المصطلحات على إثراء اللغة وتوسيع ميادينها وتيسير التعامل بها وتنمية المعارف الإنسانية»[1].

ولا تتوقف أهمية المصطلح عند هذا الحد، بل هناك من يرى بأن «فهم المصطلحات نصف العلم، لأن المصطلح هو لفظ يعبّر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. ومن ناحية أخرى، فإن المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بُنِي على مصطلحات دقيقة»[2]، ولهذا فإن أي اضطراب في المصطلح سيؤدي حتما إلى اضطراب في المفاهيم.

عبد السلام المسدي هو الآخر يرى بأن «مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عمَّا سواه، وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية»[3]؛ وهذا يعني أن المصطلح هو البوابة الأولى لطرق أي باب من أبواب العلوم والتخصصات المختلفة والمتشعبة مع بعضها، كما أنه «يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعا إياه أن يلابس غيره، وحاظرا غيره أن يلتبس به»[4]، وهو هنا يوضح لنا أن المصطلح هو الذي يحدد المعالم التي تفصل العلوم عن بعضها بعض، والخصائص المميزة لكل منها.

وانطلاقا من أهمية المصطلح ودوره في تطوير العلوم، نشأ علم قائم بذاته يهتم بدراسة المصطلحات، وهو ما اصطلح عليه ب"علم المصطلح".

[1] محمد خليل الخلايلة: المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي، ص20.
[2] علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2019، ص303.
[3] عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، د ط، د ت، ص11.
[4] المرجع نفسه، ص11.

4- علم المصطلح:

يُعرف علم المصطلح بأنه ذلك العلم «الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها»[1]، أي العلاقة التي تربط بين المفهوم والتسمية اللغوية التي وُضعت للدلالة على هذا المفهوم، هذه المفاهيم التي تزداد يوما بعد يوم في مختلف حقول المعرفة، وهذا معناه أن كل حقل علمي يحتوي «على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لغويا. وتُبيِّن العلاقة بين المفهوم والمصطلح الذي يعبر عنه، في التعريف العلميّ الدقيق، وتؤلِّف مصطلحات كل حقل من الحقول منظومة مصطلحية تقابل المنظومة المفهومية لذلك الحقل»[2]؛ فأساس علم المصطلح إذن، هو المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية.

ويعدّ علم المصطلح «من أحدث أفرع علم اللغة التطبيقي، يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها»[3]، وهو كذلك «بحث علميّ وتقني، يهتم بدراسة مصطلحات مجال علمي أو تقني أو فني معيّن، دراسة علمية ومعمّقة من حيث المفاهيم وتسميتها، وتقييسها، وتوحيد المصطلح»[4]، أي أنه ينتمي إلى اللسانيات التطبيقية، وهو متعدد التخصصات، لأنه يدرس المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها في كل فرع من فروع المعرفة المتعددة.

ويرى محمود فهمي حجازي أن هذا العلم قد «شهد تطورا هائلا سريعا في السنوات القليلة المنصرمة، أججه بالاندفاع تقدم المعرفة البشرية في العلوم والتكنولوجيا، ودججه بالارتفاع تفاقم تبادل المعلومات بين أقطار الدنيا الناطقة بلغات متباينة، ومازال هذا العلم ينمو رأسيا وأفقيا، ويحظى باهتمام محافل علمية دولية في الشرق والغرب، ويكتسب أهمية خاصة في تسيير الاتصال الدولي، وتحقيق التعاون العالمي والفنون والآداب»[5]، ومهمته هي البحث

[1] علي القاسمي: علم المصطلح أسُسُه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص307.
[2] المرجع نفسه، ص 308.
[3] محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص19.
[4] عصام عمران: علم المصطلحات ومشروع جعل اللغة العربية لغة العلوم والحضارة والتقنية، مجلة اللسان العربي، ع37، 1993م، ص169.
[5] علي القاسمي: المصطلحية –مقدمة في علم المصطلح–، الموسوعة الصغيرة تصدرها دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، ص6.

في «العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها، وهو علم ليس كالعلوم الأخرى المستقلة، لأنه يرتكز في مبناه ومحتواه على علوم عدة أبرزها علوم اللغة، والمنطق، والإعلامية (علم الحاسبات الإلكترونية)، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، وحقول التخصص العلمي المختلفة»[1]، ولهذا لقب بعلم العلوم.

5- طرق صياغة المصطلح في العربية:

لكل لغة طرائقها الخاصة في صياغة المصطلحات، وطرق صياغة المصطلحات في اللغة العربية كثيرة، استخدمها علماء العربية قديما وحديثا، في سبيل توليد مصطلحات جديدة مواكبة للتطورات والتحولات التي تميز مختلف العصور والحقب الزمنية، ومن هذه الطرائق الاشتقاق والمجاز والإحياء والتعريب والنحت والترجمة والوضع، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك من الباحثين من يختصرها في الترجمة والتوليد والاقتراض، كما أنها تختلف في ترتيبها أيضا حسب أهميتها من باحث لآخر.

5-1- الاشتقاق:

الاشتقاق في اللغة هو: «اشتقاق الشيء: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام: الأخذ به يميناً وشمالاً، واشتقاق الحرف: أخذه منه»[2].

أما في الاصطلاح فهو «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيباً وتغايرهما في الصيغة، أو يقال هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل»[3]، وذلك مثل اشتقاق كلمة "كاتب" من "كتب".

[1] علي القاسمي: المصطلحية –مقدمة في علم المصطلح ، ص 6.

[2] ابن منظور (ت 711هـ): لسان العرب، ج27، ص2302. (فصل الشين)

[3] عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، الفجالة، مصر، 1908، ص9.

– أصل الاشتقاق:

اختلف البصريون والكوفيون حول تحديد أصل الاشتقاق، فقال البصريون إن الأصل هو المصدر، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل.

كما اختلف الباحثون المعاصرون أيضا حول هذا الأصل، ولعل أقرب المذاهب إلى الحقيقة، مذهب فؤاد ترزي الذي يتلخص في:

1- إن أصل الاشتقاق في العربية ليس واحدا، فقد اشتقّ العرب من الأفعال، والأسماء (الجامد منها والمشتق)، والحروف، ولكن بأقدار تقلّ حسب ترتيبها التالي: الأفعال، ثم الأسماء، ثم الحروف.

2- إن ما ندعوه بالمشتقات، بما فيها المصادر، قد اشتُقّ من الأفعال بصورة عامة.

3- إن هذه الأفعال، بدورها، قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتُقَّت من أسماء جامدة، أو ما يشبه الأسماء الجامدة من أسماء الأصوات والحروف.

– أنواع الاشتقاق:

الاشتقاق عند ابن جني نوعان: صغير وكبير، ويقصد بالأول «أن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه»[1]، أما الاشتقاق الكبير فهو «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، فتجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه»[2].

وهكذا يكون الاشتقاق هو «أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والترتيب: مثل اشتقاق "ضرب" "يضرب" "اضرب" "ضارب" "مضروب" من مادة الضرب، وهذا النوع من الاشتقاق هو الذي يتبادر إلى الذهن

[1] ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، ص134.
[2] المرجع نفسه، ص ن.

عند الإطلاق، لأنه الأوسع دائرة، والأكثر نتاجا»[1]، أما الاشتقاق الكبير فهو «ضرب أعوص مذهبا وأحزن مضربا، في تقدير (صاحب الخصائص)، أصبح يلقب –لدى آخرين– بالقلب والإبدال»[2].

5-2- المجاز:

يعرف المجاز بأنه «الانتقال بالكلمة من معناها الأصلي إلى معنى جديد»[3]، وهو في تعريف آخر «استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له أصلا، أي نقله من دلالته المعجمية (الأصلية أو الوضعية أو الحقيقية) إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة على أن تكون هناك مناسبة بين الدلالتين»[4]، والمجاز بهذا المعنى يعد من أهم وسائل نمو المصطلحات في اللغة العربية.

وللمجاز أهمية كبيرة في اللغة العربية، وبفضله كذلك «اتسعت اللغة العربية للعلوم والفنون، على اختلاف أنواعها وللحضارة على كثرة مظاهرها، فنهضت بالعلوم الشرعية واللغوية والطبيعية والرياضية وعلوم النفس والاجتماع، وصارت لسان الفلسفة والسياسة والقصص والصناعة والفن ومختلف ضروب المعاملات، وبالجملة لم تقف أمام أي مظهر من مظاهر العلم أو الحضارة وقفة المتعثر الحائر، بل خاضت في مختلف مناحي القول، وقويت على التعبير عن شتى مظاهر التفكير»[5]، ولهذا نجد الكثير من الألفاظ العربية «الدالة على المعاني الكلية والظواهر النفسية منقولة في الأصل من الأمور الحسية عن طريق المجاز، ثم شاع استعمالها في معانيها الجديدة حتى أصبح اطلاقها عليها من قبيل الحقيقة اللغوية»[6]، وبهذه الطريقة ساهم المجاز في توسيع ألفاظ اللغة العربية.

---

[1] عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، ص14.

[2] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح، ص81.

[3] علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص99.

[4] يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح، ص84.

[5] علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، ط8، ص229.

[6] المرجع نفسه، ص 229.

5-3- التعريب:

ذكر الجوهري (ت393هـ) أن تعريب الاسم الأعجمي هو «أن تتفوه به العرب على منهاجها»[1]، أما السيوطي فقد عرّف المصطلح المعرّب بأنه «ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها»[2]، في حين يرى الجواليقي بأن المصطلح المعرّب أعجمي في الأصل «ثم لفظت به العرب بألسنتها فعربته فصار عربيا بتعريبها إياه، فهي عربية في الحال، أعجمية في الأصل»[3]، وهذا ما يعني أن الاهتمام بقضية التعريب قد بدأ مبكراً، مع النحاة الأوائل، وهو اهتمام «ذو طابع تاريخي، يُعْنى في المقام الأول برصد ما حدث من تغيرات في البنية»[4]، وتعرف عُجمة الاسم بعدة وجوه:[5]

1- النَّقل بأن ينقُل ذلك أحد أئمة العربية.

2- خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إِبْرَيْسَم، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

3- أن يكون أوله نون ثم راء نحو نرجس، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

4- أن يكون آخره زاي بعد دال نحو مهندز، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

5- أن يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصَّوْلجان ، والجصّ.

6- أن يجتمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق.

---

[1] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987 م، ج1، ص179.

[2] عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ص 268.

[3] أبو منصور الجواليقي (540هـ): المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح: ف. عبد الرحيم، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1990، ص92.

[4] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 148.

[5] عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر، ص270.

7- أن يكون خماسيا ورباعيا عاريا عن حروف الذّلاقة، وهي الباء، والراء، والفاء، واللام، والميم، والنون، فإنه متى كان عربيًّا، فلا بدّ أن يكون فيه شيء منها، نحو سَفَرْجَل، وقُذَعْمِل، وقِرْطَعْب، وجَحْمَرش، فهذا ما جمعه أبو حيان في شرح التسهيل.

5-4- الترجمة:

يقول ابن فارس في مقاييس اللغة: «(رَجَمَ) الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَرْجِعُ إِلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ [الرَّمْيُ بِ] الْحِجَارَةِ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ ذَلِكَ. مِنْ ذَلِكَ الرِّجَامُ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ. يُقَالُ رُجِمَ فُلَانٌ، إِذَا ضُرِبَ بِالْحِجَارَةِ»[1].

وجاء أيضا في الصحاح للجوهري حول هذا المصطلح: «ويقال: قد ترجم كلامه، إذا فسَّره بلسان آخر. ومنه الترجمان، والجمع التراجم، مثل زعفران وزعافر، وصحصحان، وصحاصح. ويقال ثرجمان. ولك أن تضم التاء لضمَّة الجيم فتقول تُرجمان»[2].

هذا من الناحية اللغوية، أما من الناحية الاصطلاحية فقد ورد في معجم الكليات للكفوي أن «التَّرْجَمَة: بِفَتْح التَّاء وَالْجِيم: هُوَ إِبْدَال لَفْظَة بِلَفْظَة تقوم مقَامهَا، بِخِلَاف التَّفْسِير»[3]، وهذا هو مفهوم الترجمة في المعاجم العربية القديمة.

ولا تختلف هذه التعريفات كثيرا عن التعريفات الحديثة للترجمة، فنجد القاسمي قد عرّفها بقوله: «هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي. وعلى الرغم من أن الترجمة المباشرة هي الغالبة، فإن المترجم قد يلجأ إلى التحوير أو الحشو أو الحذف لكي يوفق بين اللفظ المترجم والسليقة العربية أو الذوق العربي»[4]، وهذا معناه أن الترجمة هي «إعطاءُ الكلمةِ

[1] ابن (ت 395ه): معجم مقاييس اللغة، ج2، ص493.

[2] الجوهري (ت 393ه): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ص1928.

[3] أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094ه): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د ت، ص313.

[4] علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص101.

الأجنبيةِ –وهي في الغالب مصطلح علمي- مقابلَها العربيَّ الموضوعَ من قبل. فشرط الترجمة أن تكون الكلمةُ العربية المقابلة مما دخل حيِّزَ اللغة سابقا؛ فإذا وردت عليا كلمة أجنبية فأوجدت لها من المفردات العربية المحفوظة أو المدوَّنة كلمةً تؤدي معناها مباشرةً، فعملي هذا هو (الترجمة)، وإذا لم أجد لتلك الكلمة الأجنبية مقابلاً فيما بين يديّ من مفردات اللغة، فاجْتَهَدْتُ في وضعِ كلمةٍ جديدة غيرِ مستخدمَةٍ سابقاً لهذه الكلمة الأجنبية، فعملي هنا هو (التوليد)»[1]، والباحث في هذا القول يوضح لنا –وقد أجاد في ذلك- مفهوم الترجمة والفرق بينها وبين مصطلح التوليد، حتى لا يتم الخلط بينهما.

وانطلاقا من هذه الملامح الشارحة لمفهوم الترجمة يتجلى لنا بأن هذه الأخيرة تعني من الناحية اللغوية الرجم، وهو الرمي بالحجارة، أما من الناحية الاصطلاحية فهي تتمحور حول عدة معان:

- إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها.

- نقل مصطلح ما من لغة إلى لغة أخرى بمعناه لا بلفظه.

-إعطاء الكلمة الأجنبية عن لغة ما مقابلها باللغة المراد الترجمة إليها، شرط أن يكون هذا المقابل موجودا من قبل، وإن لم يكن هذا المقابل موجودا وتم وضعه عن طريق الاجتهاد فهذه العملية تعد توليدا لا ترجمة.

ومن شروط الترجمة أن يكون المترجم «متقنا للغة العربية ومتقنا للغة الأجنبية التي يترجم عنها إتقانا تاما، ومختصا في المادة العلمية التي يترجمها»[2]، وهذه الفكرة ليست حديثة، إذ نجدها حتى في كتب التراث أيضا، فقد ورد في كتاب الحيوان للجاحظ قوله: «ولا بدّ للتّرجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتّى يكون فيهما سواء وغاية. ومتى وجدناه أيضا قد تكلّم بلسانين، علمنا أنّه قد أدخل الضيم عليهما، لأنّ كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها، وتعترض عليها. وكيف يكون تمكّن اللسان منهما مجتمعين فيه، كتمكّنه إذا انفرد بالواحدة، وإنّما له قوّة

[1] ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص17.

[2] رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص101.

واحدة، فإن تكلّم بلغة واحدة استفرغت تلك القوّة عليهما، وكذلك إن تكلّم بأكثر من لغتين، وعلى حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات. وكلّما كان الباب من العلم أعسر وأضيق، والعلماء به أقلّ، كان أشدّ على المترجم، وأجدر أن يخطئ فيه. ولن تجد البتّة مترجما يفي بواحد من هؤلاء العلماء»[1].

ومن شروط الترجمة أيضا «الأمانة في النقل، والدقة في اختيار اللفظ، ووضع المصطلح الصحيح في موضعه، والإيضاح في التعبير، والإسراع في الإنجاز»[2]، وهذه الشروط السابقة الذكر هي التي يتوفر عليها المترجم لينتج نصا جيدا.

5-5- النحت:

ورد في معجم العين للخليل أن النحت هو «نَحْتُ النَّجار الخشب، يقال: نَحَتَ يَنْحِتُ، وينحَت لغة»[3]، ومن ضمن المعاجم اللغوية التي تحدثت عن النحت نجد معجم مقاييس اللغة، وقد ورد فيه: «النُّونُ وَالْحَاءُ وَالتَّاءُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى نَجْرِ شَيْءٍ وَتَسْوِيَتِهِ بِحَدِيدَةٍ. وَنَحَتَ النَّجَّارُ الْخَشَبَةَ يَنْحَتُهَا نَحْتًا. وَالنَّحِيتَةُ: الطَّبِيعَةُ، يُرِيدُونَ الْحَالَةَ الَّتِي نُحِتَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، كَالْغَرِيزَةِ الَّتِي غُرِزَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ. وَمَا سَقَطَ مِنَ الْمَنْحُوتِ نُحَاتَةٌ»[4].

وجاء أيضا في الصحاح للجوهري: «نَحَتَهُ يَنْحِتُهُ بالكسر نَحْتاً، أي براه. والنُحاتة: البُراية. والمِنْحَتُ: ما يُنْحَتُ به. والنَحيتة: الطبيعة. والنَحيتُ: الدخيل في القوم»[5]، ومنه فإن الدلالة اللغوية للنحت تتمحور حول نحت الخشب وبريه وتسويته.

---

[1] عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ): الحيوان، دار الكتب العلمية – بيروت، الثانية، 1424 هـ، ج1، ص54.

[2] رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية، ص102.

[3] أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ): العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج3، ص191.

[4] بن فارس (المتوفى: 395هـ): معجم مقاييس اللغة، ج5، ص404.

[5] الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج1، 268.

أما في الاصطلاح فلم يسلم النحت من اختلاف الباحثين في تعريفه[1] ووضع مفهوم محدد له، فمنهم من أطلقه على "التركيب المزجي"، ومنهم من استخدمه للدلالة على اختصار مجموعة كلمات قد تصل إلى أربعة في كلمة واحدة.

إلا أن هناك تعريفات اصطلاحية اتفقت عليها بعض الدراسات وتم تداولها، منها ما جاء في كتاب (المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث) لمصطفى الشهابي، يقول في تعريفه للنحت: «هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، (...) وكان بعض علماء اللغة يعدون النحت ضربا من ضروب الاشتقاق، ولم يجز المتقدمون النحت وعدوه سماعيا، لكن مجمع مصر للغة العربية أقرّ جواز النحت عندما تلجئ الضرورة العلمية إليه»[2]، وهذا التعريف يشترط في صياغة المصطلح عن طريق آلية النحت أن يكون هناك تناسب دلالي وتناسب شكلي بين المنحوت والمنحوت منه..(إضافة تعريفات.

– أنواع النحت:

اختلفت الدراسات التي تطرقت للنحت في تحديد تقسيم موحد ومحدد لأنواع النحت، إلا أنه يمكن أن نجملها في أربعة أشكال وهي:[3]

أ– نحت فعلي من اسمين: وذلك بصياغة فعل رباعي منهما على وزن "فعلل"، نحو "بسمل" إذ قال: "بسم الله".

ب– نحت فعلي من جملة: وذلك بصياغة فعل رباعي منها على وزن "فعلل"، نحو حوقل، إذ قال: "لا حول ولا قوة إلا بالله".

ج– نحت اسمي من اسمين: نحو: "حبرمان"، من "حب الرّمّان".

د– نحت نسبي من علم مركّب إضافي: نحو: "عبقسي"، من "عبد القيس".

[1] ينظر، لعبيدي بوعبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص124.

[2] مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1991، ص17.

[3] لعبيدي بو عبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص124-125.

والنحت بهذا الشكل يعتبر بابا واسعا وشكلا من أشكال التوسع اللفظي في اللغة العربية، خاصة فيما يخص صياغة المصطلح العلمي.

أما خالد الأشهب فينطلق في تقسيمه لأشكال النحت من عدد الكلمات المنحوت منها:[1]

- نحت من كلمتين: غوداء من غابة سوداء، حسمكة من حساء وسمك.

- نحت من ثلاث كلمات: مشأل من ما شاء الله، طلبق من أطال الله بقاءك.

- نحت من أربع كلمات: مشكت من ما شاء الله كان.

- النحت من أكثر من أربع كلمات: حوقل من لا حول ولا قوة إلا بالله.

وبالنسبة لعبد القادر المغربي، فيُرجع هو الآخر النحت إلى أربعة أقسام، وهي[2]: نحت "فعلي"، ونحت "وصفي"، ونحت "اسمي"، ونحت "نسبي"، فالفعل أن تنحت من الجملة فعلاً يدل على النطق بها أو على حدوث مضمونها: مثل "بأبأ" إذا قال "بأبي أنت" والهمزة الأخيرة في بأبأ منحوتة من أنت. و"دمعز" و"سمعل"من أدام الله عزك والسلام عليكم.

و"النحت الوصفي" أن تنحت من كلمتين كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها أو بأشد منه: نحو "ضبطر" للرجل الشديد منحوت من "ضبط وضبطر" وفي ضبطر معنى الشدة والصلابة، ونحو "الصلدم" الشديد الحافر، منحوت من "الصلد والصدم".

والنحت الاسمي أن تنحت من كلمتين اسما مثل "جلمود" من "جلد وجمد".

والنحت النسبي أن تنسب شيئا أو شخصا إلى بلدتي "طبرستان وخوارزم" مثلا فتنحت من اسميهما اسما واحدا على صيغة اسم المنسوب: فتقول "طبرخزيٌّ" أي منسوب إلى المدينتين كليهما.

[1] ينظر، خالد الأشهب: المصطلح العربي –البنية والتمثيل–، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2011، ص109-110.

[2] ينظر، عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، 1908، ص22-23. وخالد الأشهب: المصطلح العربي –البنية والتمثيل–، ص110.

وصحيح أن النحت يعد آلية من آليات التوسع اللفظي في اللغة العربية، إلا أنه لم يسهم في صياغة مصطلحات جديدة بالشكل المطلوب رغم الحاجة إليه، نظرا لما يدور حوله من خلاف يتعلق بجوازه ومنعه، وكذلك نتيجة لغياب نظرية تحدد قواعده.

ثانيا: الأراجيز اللغوية:

1- تعريف الأرجوزة:

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الأرجوزة ما هي إلا «تطور طبيعي للجملة العربية المسجوعة، لأن الجمل المسجوعة تعتمد رويا واحدا تقف عليه السجعتان أو السجعات، هذه الجمل المسجّعة لم تكن موزونة في البدء ولكن تساوي الفواصل أمّن لها ضربا من الموسيقى، وهذا الكلام المسجوع ارتقى في نظر الباحثين إلى بحر الرجز»[1]، وقد سميت أرجوزة نسبة إلى بحر الرجز الذي تُبنى عليه عادة هذه الأراجيز.

وتختلف الأرجوزة عن القصائد الشعرية الأخرى في عدة وجوه، نذكر منها:[2]

- بناء كل بيت في الغالب، على قافية واحدة صدرا وعَجُزا، ثم بناء البيت التالي على قافية أخرى في صدره وعَجُزه، وهكذا إلى آخر القصيدة.

- استخدام هذا النوع من القصائد في نظم القواعد، والعلوم، والفنون، لاسيما ما يتعلق بقواعد اللغة.

- سهولة النظم على هذه الطريقة لكثرة الجوازات في بحر الرجز، وتيسُّر القوافي المزدوجة في العربية.

- السماح للناظم بأن يعلِّق قافية بيت بما بعدَه (التضمين)، وهو غير مألوف في القصائد التقليدية العادية.

2- بحرها (الرجز):

يعد الرجز من أقدم الفنون التي عرفها الشعر العربي القديم، أي منذ العصر الجاهلي، ويعد كذلك «حلقة بين (السجع) و(الشعر)، إليه انتهى السجع، ومنه بدأ الشعر، اختص به أعراب الجاهلية أوّل الأمر للتعبير عن

[1] محمد أحمد قاسم: المرجع في علمي العروض والقوافي، جروس برص، طرابلس، لبنان، ط1، 2002، ص217، وينظر، المهدي لعرج: ص5.
[2] جبور عبد النور: المعجم الأدبي، ص14.

انفعالاتهم تعبيرا خاطفا»[1]، وهذا الرأي الخاص بتطور الرجز عن السجع رأي مختلف فيه، يقول المهدي لعرج في هذا الشأن «على الرغم من أن التطور هو سنة الأشياء ومنطقها فإني لا أطمئن إلى الرأي الذي يعتبر الرجز حلقة وجسرا بين السجع والقصيد. فهذه وغيرها كلها أشكال شعرية وجدت في نفس البيئة، ومن الصعب تصور أن بعضها نسخ في صورة بعض، فقد تلازم وجودها، واستمر ذلك التلازم في عصور الشعر اللاحقة، ولم يفقد الرجز تميزه عندما استوى أمر القصيد، بل ظل يُنظر إليه باعتباره شكلاً شعرياً متميزاً»[2].

وقد قال ابن سيده في تعريفه للرجز: «الرَّجَز: شعر ابْتِدَاء أجزائه سببان ثمَّ وتد»[3]، ففي قوله "الرجز شعر" «اعتراف واضح بأن الرجز نوع من الشعر، أي أن ثمة التفاتا إلى الجانب الفني في الرجز، وهذه هي القضية الأولى في تحديد مفهومه، أما قوله: "ابتداء أجزائه سببان ثم وتد" فإشارة إلى أساسه الإيقاعي وتحديد لمعطى الوزن الذي يميزه عن باقي الأوزان»[4]، وهذه هي القضية الثانية في تحديد مفهوم الرجز، وجاء في لسان العرب أيضا أن «الرَّجَز: بَحْرٌ مِنْ بُحُورِ الشِّعْر مَعْرُوفٌ ونوعٌ مِنْ أَنواعه يَكُونُ كُلُّ مِصْراع مِنْهُ مُفْرَدًا، وَتُسَمَّى قَصَائِدُهُ أَراجِيزَ، وَاحِدَتُهَا أُرْجُوزَةٌ»[5]، وهذا التعريف لا يختلف عن سابقه، فبقول ابن منظور "الرجز بحر" يكون قد تطرق لقضية الإيقاع العروضي الذي يميز الرجز عن باقي بحور الشعر العربي، أما بقوله "نوع من أنواعه" فيكون قد أشار إلى جانبه الفني، أي أن للرجز جانب عروضي وجانب فني.

[1] محمد محي الدين مينو: معجم مصطلحات العروض، إصدارات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2014، ص110.

[2] المهدي لعرج: بنية الأرجوزة وجمالية تلقيها عند العرب، ص5.

[3] أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، 2000 م، ج7، ص290.

[4] المهدي لعرج: الأرجوزة العربية – النشأة- المفهوم-، النايا للدراسات والنشر والتوزيع ومحاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 2011، ص11.

[5] ابن منظور: لسان العرب، ج18، ص1588.

وقال التبريزي «سمي رجزا، لأنه يقع فيه ما يكون على ثلاثة أجزاء، وأصله مأخوذ من البعير إذا شُدّت إحدى يديه فبقى على ثلاث قوائم، وأجود منه أن يقال: هو مأخوذ من قولهم: ناقة رجزاء إذا ارتعشت عند قيامها لضعف يلحقها أو داء»[1]، وبسبب هذا الاضطراب سمي رجزا.

ويعد الرجز من أكثر البحور «عرضة للتغيير، لأن زحافاته وعلله كثيرة، ولأنه يرد تاماً ومجزوءاً ومشطوراً ومنهوكاً ومقطّعاً، فلا يثبت على حال، ولذلك سهل نظمه، وركبه الشاعر وغير الشاعر، ووقع عليه اختيار أهل العلم اللذين نظموا به متونهم من النحو والفقه والمنطق والطب .. فهو أسهل البحور في النظم، ولكنه يقصر عنها في إيقاظ المشاعر وإثارة العواطف، فلا يجود إلا في وصف الوقائع وإيراد الأمثال والحكم»[2]، ومن أجل هذا لقب بحمار الشعراء.

ومن الواضح كذلك أن «مفهوم الرجز باعتباره فنا من فنون القول كان معروفا في الطور الشفاهي للشعرية العربية، ولذلك فهو سابق بزمن طويل على مفهومه باعتباره بحرا، هذا المفهوم الذي هو نتاج بداية عصر التدوين، عندما احتاج الخليل بن أحمد أن يضبط موازين الشعر العربي في قوالب سماها بحورا، وجعل الرجز واحدا منها»[3].

3- اتجاهات الأرجوزة:

منذ أن ظهر الرجز كفن خاص «توزعت مناحي أغراضه ما بين استخدام في اتجاه تعليمي حيث أضحى إيقاعا مميزا لمنظومات تعليمية، وما بين استخدام إبداعي لم يتعد حدود اللفظة الفنية الصغيرة، وقد اتضح هذا مع من وسموا في الأدب العربي بالرجاز لا الشعراء»[4]، وهذا القول يوضح لنا أن للأرجوزة اتجاه تعليمي واتجاه آخر إبداعي؛ فالاتجاه الأول هو ما تمثل في تلك المنظومات التعليمية، أما الثاني فقد جاء كمقابل للقصيدة الشعرية العربية التي تُبنى على البحور الشعرية الأخرى.

[1] الخطيب التبريزي: الكافي في العروض والقوافي، تح: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1994، ص77.
[2] محمد محي الدين مينو: معجم مصطلحات العروض، ص111.
[3] المهدي لعرج: الأرجوزة العربية – النشأة-المفهوم-، ص15.
[4] أحمد كشك: التدوير في الشعر –دراسة في النحو والمعنى والإيقاع-، شبكة الألوكة، ط1، 1989، ص97.

3-1- الاتجاه الإبداعي:

إذا ما حاولنا تتبع المسار التاريخي للاتجاه الإبداعي للأرجوزة في الشعر العربي، فإننا نجدها قد وُجدت شأنها شأن القصيدة العربية، أي منذ العصر الجاهلي، وقد أشرنا فيما سبق ذكره إلى أن هناك من الباحثين من يعتبرها حلقة بين السجع والشعر، أي أن الأرجوزة تطورت عن السجع، ليبدأ منها الشعر.

ومن أهم موضوعات الأراجيز في المرحلة الجاهلية «الحداء والمتح والحرب والتلبية وترقيص الأطفال، لكنه نما، بعد ذلك نمواً مطرداً، فتجاوز المرحلة التي كان فيها عبارة عن أبيات قليلة أو مقطعات قصيرة يقولها الرجل للتعبير عن مثل هذه الأغراض السابقة –وهو ما يدخل في التواصل اليومي المباشر- إلى مرحلة التفاعل الفني بينه وبين متلقيه، وذلك عندما تراكمت نصوصه التي أبدعها هذه المرة شعراء مشهورون، لقد حدث هذا التطور منذ أواخر العصر الجاهلي، وبلغ ذروته خلال العصر الأموي»[1].

هذا وقد تميز الرجز في هذه المرحلة –الجاهلية - بالقصر، يقول ابن قتيبة: «كان الرجل يقول من الرجز البيتين أو الثلاثة إذا خاصم أو شاتم أو فاخر»[2]، وهذا القول يؤكد خاصية القصر في الرجز الجاهلي بالإضافة إلى بعض مواضيعه المتمحورة حول الشتم والفخر....

كما أن العرب كانت تقول الرجز في الحرب والمفاخرة وما جرى على هذا المجرى، فتأتي منه بأبيات قصيرة، أما الجاحظ فيقول في معرض حديثه عن سنن الخطابة العربية: «ونبدأ على اسم الله بذكر مذهب الشعوبية ومن يتحلى باسم التسوية وبمطاعنهم على خطباء العرب بأخذ المخصرة عند مناقلة الكلام. ومساجلة الخصوم بالموزون والمقفى، والمنثور الذي لم يقف، وبالأرجاز عند المتح، وعند مجاثاة الخصم، وساعة المشاولة، وفي نفس المجادلة والمحاورة. وكذلك الأسجاع عند المنافرة والمفاخرة»[3].

---

[1] المهدي لعرج: بنية الأرجوزة وجمالية تلقيها عند العرب، ص5.

[2] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ): الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، ج2، د ط، 1423، ص599.

[3] عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت 255هـ): البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د ط، 1423هـ، ج3، ص5.

وفيما سبق تأكيد على أن الرجز في العصر الجاهلي كان قصيرا، تقوله العرب ارتجالا، وفي مواضع ومواقف محددة كالحرب والشتم والحداء وغيرها من الأغراض، وربما يكون هذا الارتجال هو الذي ساهم في كثرة زحافات بحر الرجز وزحافاته العروضية.

أما الرجز في صدر الإسلام، فلم يتطور ولم يزدهر، كما أن «الرجاز لم يطيلوا ولا مدوا في أطنابه، بل ظلوا ينشدون منه البيت أو البيتين أو الثلاثة، دون أن يخرجوا به من الناحية الموضوعية عن الدائرة القديمة، فقد ظلوا يتصايحون به في حروبهم نائحين به على قتلاهم وشهدائهم، أو مشجعين لفرسانهم وأبطالهم، أو مفتخرين بحسن بلائهم، على نحو ما يتضح ذلك من الأراجيز التي جرت على ألسنة جند الفتوح الإسلامية وثوار الخوارج»[1].

أما في العصر الأموي، فقد كان ظاهرة ملفتة للانتباه، «وبدا أنه بإمكان الرجز أن ينافس القصيد منافسة قوية، وأن يحدث ذلك انعطافة كبرى في أفق انتظار قراء الشعر العربي، غير أن صوت الرجز الذي كان نشيد البداوة ولحنها السحري الخشن سرعان ما بدأ يفقد تأثيره لما غمرَ المجتمع نعيم الحضارة، وعندما أخذ النقاد القدامى ينشغلون بالقضايا الكبرى في الشعر العربي القديم كانت هذه الظاهرة الفنية في انحسار مستمر»[2].

وعلى أية حال، فإن المقصود من الأرجوزة الإبداعية إنما هي تلك الأراجيز «التي أبدعها رجاز وشعراء عرفوا في هذا المضمار وقامت شهرتهم على النبوغ في هذا الميدان. أي الأرجوزة بالمعنى الفني، وهي التي يمكن أن نلتمسها في دواوين الرجاز أمثال العجاج ورؤبة والأغلب وأبي النجم، كما يمكن التماسها أيضا لدى عدد كبير من الشعراء كامرئ القيس ولبيد والشماخ وذي الرمة وبشار وغيرهم»[3].

وهذا معناه أن الرجز بدأ قصيرا، تقوله العرب ارتجالا، وفي مواضع ومواقف محددة كالحرب والشتم والحداء وغيرها من الأغراض، وربما يكون هذا الارتجال هو الذي ساهم في كثرة زحافاته العروضية.

---

[1] حسين عطوان: مقدمة القصيدة العربية في العصر الأموي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1974، ص144.

[2] المهدي لعرج: بنية الأرجوزة العربية وجمالية تلقيها عند العرب، ص7.

[3] المهدي لعرج: الأرجوزة العربية النشأة والمفهوم، ص7. (من المقدمة)

3-2- الاتجاه التعليمي:

هو لون من ألوان الشعر العربي، «وهذا اللون من الشعر أبعدُ ما يكون عن الشعر بمعناه الخاص، أي الشعر الفني الذي يغلب عليه عنصرا الخيال والعاطفة، ويهدف إلى الإمتاع والتأثير في النفوس»[1]، وهذا الرأي يؤكد أن الشعر التعليمي خالٍ من أي عاطفة أو خيال، على عكس ما هو موجود في الشعر الفني، ويؤكد كذلك على أن الشعر التعليمي «لا يلتقي مع الشعر الفني إلاَّ في صفة النظم فقط، وأغلبه يأتي من الرجز المزدوج، وهو ما يستقل فيه شطرا كل بيت بقافية واحدة، والقليل منه يأتي في غير الرجز من بحور الشعر، ويلتزم قافية واحدة من مطلع القصيدة إلى ختامها»[2]، فصفة النظم إذا هي الصفة المشتركة التي تجمع بين الشعر التعليمي والشعر الفني، ولكن، هل يمكن أن يكون الشعر التعليمي خال حتى من الجمالية التي تتصف بها كل الأنواع الشعرية؟

صحيح أن الشعر التعليمي خالٍ من العاطفة والأحاسيس، ولكن هذا لا ينفي عنه صفة الجمالية المتولدة عن موسيقاه، والمتولدة أيضا عن طريقته في تنظيم الأفكار وعرض القواعد والتنسيق بين المصطلحات والقواعد والأحكام، وكل هذا في نظم موجز وجميل، سهل يسير على مسامع الدارسين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مقدرة الناظم على قول الشعر والنظم بصفة عامة، وإذا كان الشعر يهدف إلى الإمتاع والتأثير في النفوس، فإن الشعر التعليمي هو الآخر يهدف إلى تسهيل عملية التعليم والتعلم على الدارسين.

ويطلق على هذا الاتجاه مصطلحات عديدة، منها المنظومات التعليمية والأراجيز والمتون التعليمية وشعر المتون، وكل هذه المصطلحات تدل على ما يُعرف بالشعر التعليمي «الذي سُوِّغ وجوده بحماية اللغة العربية، والإسهام في تقديم الشواهد والأمثال، والحفاظ على غريب اللغة وشاذها، ومن ثم اتسع هذا الضرب من الشعر

[1] عبد العزيز عتيق: الأدب العربي في الأندلس، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص329.
[2] المرجع نفسه، ص 329.

لتعدُّد فروع المعرفة والثقافة، وانتشار حلقات العلم ومجالسه، والإقبال على التعلم فهو شعر كانت غايته الرئيسية تضمين المعارف العلمية واللغوية، والعقدية، والفكرية والفلسفية، لحفظها وتيسير تعلمها»[1].

واشتهر كذلك هذا الاتجاه بمصطلح "المتون"، والمتون «في العلوم اصطلاح جرى عليه المعلمون يطلقونه على مبادئ فن من الفنون تكثف في رسائل قصيرة يستظهرها للطلاب ترسيخا لمسائل العلم في حفظهم، وكلما كانت ألفاظها أقل زادت قبولا عند المدرسين، ثم يشرعون بعد استظهار الطلاب لها في شرح ألفاظها وحل معقداتها؛ أسلوب جروا عليه في العصور التي جمدت فيها الملكات على ما فيه من عناء على "الماتن" والطالب معا. وهذه المتون تكون نثرا وتكون نظما، وقد راج النظم لسهولة حفظه وإن كان التعقيد ألزم له لما توجبه مقتضيات الوزن من تقديم وتأخير زيادة على التكثيف»[2]. ولهذا توجد منظومات في مختلف العلوم، خاصة العلوم الدينية منها القراءات والفرائض، وكذلك علوم اللغة العربية، بالإضافة إلى علوم أخرى كالطب والرياضيات والفقه ... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافا في آراء الباحثين **حول أصل** هذا النوع من الشعر، هل هو عربي الأصل، نشأ نشأة عربية خالصة، أم هو دخيل على الشعر العربي والثقافة العربية بصفة عامة؟

يلاحظ محمد مصطفى هدارة في معرض حديثه عن الشعر التعليمي أن هذا الأخير ظهر في شعر القرن الثاني، وهو «الفن التعليمي الذي يصطنعه الشعراء عادة لنظم أنواع شتى من العلوم والمعارف تسهيلا لحفظها، ومما لا شك فيه أن نشأة هذا الفن إنما تقترن باتساع أنواع المعارف والعلوم وازدياد الإقبال على التعليم والتعلم في القرن الثاني، وما كان ممكنا أن ينشأ في الشعر العربي فن تعليمي قبل هذا القرن لهذا السبب نفسه»[3].

ويرى كذلك بأن هذا الفن نشأ بتأثير من الثقافة الهندية[4]، وهذا راجع لعدة أسباب نجملها فيما يلي:

---

[1] مازن طلال الناصر: المنظومات التعليمية في الشعر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، د ط، د ت، ص47.

[2] سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني: من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، د ط، د ت، ص180.

[3] محمد مصطفى هدارة: اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963، ص354.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص355.

– اتصال العرب بالأدب الهندي كان أوثق بكثير من اتصالهم بالأدب اليوناني.

– أدب الهنود أقرب إلى الطبيعة العربية بما فيه من أساطير وأسمار وحكايات.

– علوم الهند التي كانت متقدمة فيها، أو تتفرد بها مثل الفلك والحساب وغيرهما، كانت سببا في توثيق العلاقة بين الثقافتين العربية والهندية.

– بالإضافة إلى تأثير الشعراء المولدين الذين هم من أصل هندي، وتأثير عملية المزج بين الجنسين على وجه العموم، وما يترتب عليها من آثار مختلفة.

في حين يرى شوقي ضيف أن الشعر التعليمي عند العرب نشأ نشأة عربية وفي العصر الأموي بالتحديد، يقول في معرض حديثه عن الأرجوزة الأموية بأنها «تعد أول شعر تعليمي ظهر في اللغة العربية، ولعل في هذا ما يدل على المكان الذي ينبغي أن تُوضع فيه أو الذي وُضعت فيه فعلا»[1]، ويضيف شوقي ضيف ويؤكد أن الشعر التعليمي ظهر في العصر الأموي قائلا: «ولا ريب في أن هذا تطور واسع في تاريخ الشعر العربي إذ أخذت تُخصَّصُ بعض جوانبه لأغراض تعليمية، وهي أغراض اتسعت بعد عصر بني أمية، ولكنه على كل حال هو الذي بدأها وهو الذي رشَّحَ لها، وهو الذي جعل الشعراء فيما بعد يتجهون إلى الرجز، ليودعوا فيه ما يريدون من شعر تعليمي»[2]، وفي هذا القول تأكيد على أن الشعراء الأمويين هم الذين مهدوا للرجز التعليمي في العصور التي تلت عصرهم، وخاصة شعراء العصر العباسي، وشوقي ضيف هنا يقصد أن الأراجيز اللغوية التي أُلفت في تلك الفترة من أجل حاجات المدارس النحوية هي التي مهّدت لظهور الشعر التعليمي بل هي شعر تعليمي، وهذا الرأي الأخير فيه اختلاف بين الباحثين، وهو ما سنفصل فيه في عنصر لاحق.

وفي كتاب آخر لشوقي ضيف يرى بأن الشعر التعليمي فن استحدثه الشعراء العباسيون، والذي «دفع إليه رقي الحياة العقلية في العصر، فإذا نفر من الشعراء ينظمون بعض القصص أو بعض المعارف أو بعض السير

[1] شوقي ضيف: التطور والتجديد في الشعر الأموي، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص319.
[2] المرجع نفسه، ص323.

والأخبار، ومن أوائل ما يلقانا من ذلك تحدث **صفوان الأنصاري** في أشعاره عن فضل الأرض وما تحمل من كنوز ومعادن كريمة. ولا ريب في أن **أبان ابن عبد الحميد** هو الذي عمل على إشاعة هذا الفن الشعرى الجديد، فقد نظم فيه تاريخا وفقها وقصصا كثيرا، فأما التاريخ فنظم فيه سيرتي أردشير وأنوشروان، وأما الفقه فنظم فيه الأحكام المتعلقة ببابي الصوم والزكاة، وصنع قصيدة في مبدأ الخلق وضمنها شيئا من المنطق. وأهم من ذلك كله أنه نظم في القصص كتاب كليلة ودمنة في أربعة عشر ألف بيت»[1].

وهذا الاتجاه بدوره –أي الاتجاه التعليمي للأرجوزة – ينقسم إلى قسمين: رجز علمي ورجز لغوي، وهذا الأخير هو ما يعرف بالأراجيز اللغوية، ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك خلطا والتباسا حول مصطلح الأراجيز اللغوية، ليس المصطلح فحسب بل حتى المفهوم الذي يدل عليه هذا المصطلح، فما معنى الأراجيز اللغوية؟ وما هي الدلالة أو المفهوم الذي يدل عليه هذا المصطلح؟

3-2-1-الرجز العلمي:

هو ذلك الرجز الذي نظم في علم من العلوم من أجل حفظ قواعد هذا العلم وتسهيله على الدارسين، وترى الباحثة بأن هذا النوع من الرجز «نشأ متأثرا بثقافات أجنبية مختلفة، منذ أن ترجمت الكتب الأعجمية إلى العربية حيث قام أبان بن عبد الحميد اللاحقي بنظم كتاب كليلة ودمنة بالرجز للبرامكة، ليسهل عليهم حفظه وفهم ما استقر فيه من حكم الهند وفلسفتها»[2].

3-2-2- الرجز اللغوي:

في معرض حديثه عن متون رؤبة بن العجاج، يرى شوقي ضيف أنهما –وهو يقصد رؤبة والعجاج – «كانا يؤلفان أراجيزهما قبل كل شيء من أجل الرواة، ومن أجل أن يمدوهما بكل لفظ غريب وكل أسلوب شاذ، ومن هنا

[1] شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، مصر، 1995، ج3، ص190-191.
[2] المرجع نفسه، ص362.

كنا نسمي هذه الأراجيز متونا لغوية»[1]، وهذا الإقرار دليل على أن الأرجوزة اللغوية عند شوقي ضيف تتمثل في أراجيز رؤبة والعجاج، تلك الأراجيز التي كانت تؤلف خاصة «من أجل حاجة المدرسة اللغوية وما تريده من الشواهد والأمثال»[2]، أي أنها كانت تؤلف من أجل العلماء لا المتعلمين.

كما يرى شوقي ضيف أن الأرجوزة الأموية هي أول شعر تعليمي ظهر في اللغة العربية، فقد كان علماء اللغة «من مثل يونس وأبي عمرو بن العلاء يتعلمونها، ويعلمونها الناس، وينقلونها إلى أذهانهم، وينقشونها في عقولهم، ليدلوا بها على مدى علمهم في اللغة، ومعرفتهم بألفاظها المستعملة والمهملة»[3]، وهذا هو المعنى المقصود من كونها شعرا تعليميا، «فهي ليست في الأعمال والأيام كما صنع شاعر اليونان القديم هزيود، ولا في أحكام الصوم كما صنع أبان بن عبد الحميد في العصر العباسي ولا في النحو كما صنع ابن مالك الأندلسي في ألفيته، وإنما في اللغة من حيث هي لغة، فالمعاني الشعرية لا يصيبها تغيير، إنما يصيب التغييرُ اللغة من حيث هي، فيختارها الشاعر من القاموس غير المألوف للناس، بل غير المألوف للعلماء»[4]، ويمكن تلخيص رأي شوقي ضيف في أنه يرى في متون رؤبة والعجاج متونا لغوية، بل هي أول شعر تعليمي عربي.

وفي موضع آخر يقول شوقي ضيف عن هؤلاء الشعراء الذين اتجهوا إلى جمع الغريب من الألفاظ: «وهو اتجاه تعليمي نظن ظنّا أن الذى دعا إليه عناية الأجانب بتعلم العربية ونهوض طائفة من العلماء بجمع اللغة وشواردها، وقد انبرى العجّاج وابنه رؤبة يجمعان لهم في شعرهما هذه الشوارد حتى تحوّل ديواناهما إلى معجمين للغرائب اللغوية، وهما بحق يعدّان أهم من هيّأ لتحول الرجز من شعبيته القديمة إلى بيئة المثقفين، وسرعان ما استغله العباسيون في شعرهم التعليمي الذى صنفوا فيه أهل المقالات وتحدثوا عن عجائب الخلق وقصّوا وساقوا الحكم

[1] شوقي ضيف: التطور والتجديد في الشعر الأموي، ص317.
[2] المرجع نفسه، ص319.
[3] المرجع نفسه، ص ن.
[4] نفسه، ص320.

والأمثال»[1]، وشوقي هنا يؤكد مرة أخرى على أن الأراجيز التي وُضعت لجمع غريب الألفاظ هي أراجيز تعليمية، والتي تحولت فيما بعد وخاصة عند شعراء العصر العباسي الذين طوروه إلى تلك الأشعار التي نظموا فيها مختلف العلوم.

ويؤيد محمد مصطفى هدارة رأي شوقي ضيف في كون متون رؤبة متونا لغوية، ولكنه يعترض على كونها شعرا تعليميا، يقول: «إلا أننا لا نجعلها شعرا تعليميا بالمعنى المفهوم من الشعر التعليمي، وذلك لأنها باعتراف الباحث نفسه وضعت من أجل علماء اللغة أنفسهم ليلتقطوا منها ما لا يعرفونه من الغريب، فهي إذن محدودة بهذا النطاق لا تتعداه بعكس الشعر التعليمي الذي يتوجه إلى المتعلمين أولا ليسهل عليهم حفظ ما يتضمنه هذا الشعر من علوم ومعارف»[2].

أما الباحثة رجاء السيد الجوهري في كتابها "فن الرجز في العصر العباسي" واستنادا على وجهة نظر الأستاذين "شوقي ضيف" و"محمد مصطفى هدارة" –والتي تراها صحيحة – فقد فرّقت بين نوعين من الرجز، وقسمته إلى رجز لغوي ورجز علمي.

وتقصد الباحثة بالرجز اللغوي ما يقصده شوقي ضيف بالمتون اللغوية؛ أي ذلك «الرجز الذي صاغه مؤلفوه خصيصا لتعليم اللغة العربية، بوصفها لغة لها طبيعتها وألفاظها ومشتقاتها وشاهد هذا النوع واضح جدا في متون رؤبة بن العجاج، ومن سلكوا طريقه من حيث تصيدهم لغريب اللغة وحشو أراجيزهم به»[3]، والمعنى من هذا القول هو ذلك الرجز الذي أُلف من أجل المدارس اللغوية وعلماء اللغة، وحفظ هذه الأخيرة من ضياع غريبها ووحشي ألفاظها.

[1] شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، ج 2، ص397.

[2] محمد مصطفى هدارة: اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، ص357.

[3] رجاء السيد الجوهري، فن الرجز في العصر العباسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، د ت، ص361.

وقد ازدهر هذا النوع من الرجز في «أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي، حيث احتاج اللغويون آنذاك إلى جمع شوارد اللغة وغرائبها لصيانتها من الضياع، وحفظها من اللحن، بسبب كثرة الأعاجم المسلمين الذين اكتظت بهم الأمصار الإسلامية، الأمر الذي حدا بجماعة من العلماء إلى تشجيع بعض شعراء البدو الوافدين على المدن، وأخذ اللغة الصحيحة عنهم لتدوينها تدوينا دقيقا»[1].

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه —وبإلحاح أيضا – هو: ما محل تلك الأراجيز التي أُلفت لتسهيل علوم اللغة العربية؟، وهل يمكن إخراج تلك المنظومات التعليمية التي وضعت في علمي النحو والصرف كألفية ابن معطي وألفية ابن مالك —على سبيل المثال لا الحصر – عن دائرة الأراجيز اللغوية؟ وهل يمكن عدّها أراجيز علمية فقط؟

وإجابتنا على هذا السؤال ستكون بالنفي، لأنه –وحسب نظرنا –فإن هذه الأراجيز كألفية ابن معطي المسماة بالدرة الألفية في علم العربية وألفية ابن مالك المسماة بالخلاصة والفريدة في النحو والصرف والخط للسيوطي، وغيرها من المتون التي وُضعت خدمة للغة العربية هي أراجيز علمية لغوية في آن واحد، علمية لأنها نظمت قواعد وأحكام علم من علوم المعرفة المختلفة، ولغوية لأنها وُضعت أولا وقبل كل شيء خدمة لعلم من علوم اللغة كالنحو والصرف وغيرها.

الأراجيز اللغوية إذن، هي «تلك المنظومات اللغوية التي وُضعت لتعليم اللغة العربية: قواعدها ونحوها، وغريب ألفاظها، وشاردها وشاذها»[2]، وهذا معناه أن هذا المصطلح يشمل تلك الأراجيز التي كانت تضم وتجمع غريب ألفاظ اللغة، والتي كانت تؤلف من أجل ما تحتاجه المدارس اللغوية، ومن أجل علماء اللغة لا من أجل المتعلمين، وهذه الأراجيز لا يمكننا اعتبارها شعرا تعليميا لأنها لم توجه للمتعلمين بل وُجهت للعلماء ومدارسهم، كما يشمل مصطلح الأراجيز اللغوية تلك الأراجيز والمنظومات التعليمية التي أُلفت خدمة للغة العربية وعلومها، كألفية ابن مالك على سبيل المثال لا الحصر.

[1] رجاء السيد الجوهري، فن الرجز في العصر العباسي، 361.

[2] مازن طلال الناصر: المنظومات التعليمية في الشعر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص67.

وإذا نظرنا إلى مصطلح الأراجيز اللغوية انطلاقا من هذا التحديد المفهومي، فإن أول ما نجده هو تلك المنظومة النحوية التي كُتبت في القرن الثاني الهجري ونُسبت إلى الخليل، وإذا صحت نسبة هذه المنظومة إلى الخليل فيمكننا القول بأنها أول منظومة نحوية في تاريخ النحو العربي، بالرغم من أن هناك من ينفي كون هذه الأرجوزة من نظم الخليل، وهذا الرأي يستند على دليل وهو أن «روح هذا الشعر تنفى أن يكون للخليل، ولم يذكر أحد ممن ترجموا للخليل أن له قصيدة في النحو»[1] ماعدا خلف الأحمر.

أما أحمد عفيفي فقد حاول في كتابه (المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل) أن يؤكد أن هذه المنظومة هي فعلا للخليل بن أحمد، معتمدا على قول ورد في كتاب (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر، هذا الأخير الذي كان معاصرا للخليل، وقد ذكر في كتابه أن «حروف النسق خمسة، وتسمى حروف العطف، وقد ذكرها الخليل بن أحمد في قصيدته في النحو»[2]، وهذه العبارة الأخير هي التي يستند إليها الباحث في نسبة هذه المنظومة للخليل بن أحمد، ومما يدل كذلك على نسبة هذه المنظومة إلى الخليل هو «عدم وجود تعارض في استخدام المصطلحات النحوية بين المنظومة النحوية وما ورد على لسان الخليل في كتابه الجمل وما ورد عند سيبويه في (الكتاب) على لسان الخليل، ولعل هذا ما يجعلنا مطمئنين إلى نسبة هذه المنظومة إلى الخليل»[3]، أي أن المصطلحات المستخدمة في كتاب الجمل للخليل هي نفسها المستخدمة في هذه المنظومة.

كما ذكر أبو حيان عندما تحدث عن ابن منصور اليشكري (ت 370هـ) أن لهذا الأخير أرجوزة في النحو، يقول: «أحمد بن منصور اليشكري وقفت له على كتاب في النحو مرتجز، هذه الأرجوزة ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتا، ذكر في خطبته ما نصه: إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة لما وجدت كثيرا ممن سبقني إلى مثلها قصّر

[1] زين الدين، أبو الحسين يحي بن معطي المغربي (ت 628هـ): الفصول الخمسون، تح: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ط، 1977، ص29.

[2] خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، د ط، 1961، ص85.

[3] أحمد عفيفي: المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي/دراسة وتحقيق، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 1995، ص53.

عن مقصدي فيها بتطويل بعيد المعنى، واختصار نزر المجتنى، واخترت أواسط الأمرين بين الإيجاز والإطالة، ولم أجرد مذهبا بعينه، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجة عندي، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كليا للإيضاح»[1]، وقد نقل أبو حيان جزءا من هذه الأرجوزة، بدأها بقوله:[2]

فَجَمْعُنا زيدا على أزيادِ وأزيدُ إن شئت أو زيادِ

وربما قيل زيود وزُيُد وجمعُنا العبد عباد وعبُد

وهذا القول السابق إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك عدة منظومات في مجال اللغة نُظمت قبل منظومة اليشكري، فهناك من هي أطول من أرجوزته، وهناك من هي أقصر منها، ولم تصل إلينا هذه المنظومات، إذ لم تذكرها الكتب المصادر التي تحدثت عن تاريخ اللغة العربية، وضاعت هذه المنظومات كما ضاع غيرها من المؤلفات التراثية.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن من أشهر هذه المنظومات التي أُلفت في هذا المجال هي منظومة (ملحة الإعراب) وهي أرجوزة نحوية تبلغ ما يقارب من أربعمائة بيت لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري المتوفى سنة 516هـ، والتي ابتدأها بباب الكلام، وختمها قائلا:[3]

وقَدْ تَقَضَّتْ مُلحَةُ الإعرَابِ مُودَعَةً بَدَائعَ الإعرابِ

فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ المستَحسِنِ وأحسِنِ الظَّنَّ بهَا وحَسِّنِ

وإنْ تَجِدْ عَيبًا فَسُدَّ الخَلَلا فَجَلَّ مَنْ لَا فيهِ عَيبٌ وَعَلا

[1] أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي: (ت 745هـ): تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1986، ص 670.

[2] المرجع نفسه، ص 670.

[3] أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت 516 هـ): ملحة الإعراب، ضمن كتاب متون النحو (متن الآجرومية وملحة الإعراب)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2012م، ص97-98.

وكذلك منظومة (الدرة الألفية في علم العربية) لابن معطي المغربي، هذا الأخير الذي يعد أول من أطلق مصطلح الألفية على نظمه، وقد نظمها في ألفٍ وواحد وعشرين بيتا، وتتفرد هذه الأرجوزة بشيء آخر، «حيث اعتاد الناس أن ينظم الشاعر قصيدته أو أرجوزته على بحر واحد، إلا أن ابن معطي قد خرج على هذه القاعدة، ونظم ألفيته على بحرين، هما الرجز والسريع»[1]، وقد أشار ابن مالك في مقدمة لألفيته إلى هذه المنظومة قائلا:

وتَقْتَضي رضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فائقةٌ ألفيَّة ابن معطي

ولألفية ابن معطي أهمية كبيرة في مجال النظم التعليمي لاحتوائها على مسائل نحوية وصرفية كذلك، بل ومن أهم مصادر ألفية ابن مالك، إذ ذكره في مقدمة الألفية، هذا ويعد ابن معطي أول من استعمل مصطلح " الألفية" على نظمه هذا، وقد أكد بروكلمان[2] هو الآخر أن ابن مالك من خلال نظمه هذا قد قلّد ابن معطي ابن في ألفيته.

وللسيوطي أيضا منظومة في النحو والتصريف والخط سماها: (الفريدة في النحو والتصريف والخط)، افتتحها السيوطي بقوله:[3]

أقول بعد الحمد والسلام على النبي أفصح الأنام

النحو خير ما به الأمر عني إذ ليس علم عنه حقا يغتني

وهذه ألفية فيه حوت أصوله ونفع طلاب نوت

وقد ذكر السيوطي في مقدمة ألفيته محاسنها وفوائدها، كما أقرّ بأنها تفوق ألفية ابن مالك، يقول:

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007، ص 61.

[2] كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، تر: رمضان عبد التواب والسيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط2، ج5، د ت، ص277.

[3] عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث، ص26.

فائِقَةً ألفيَّةَ ابن مالكِ لِكَوْنِهَا واضِحَةَ المسالِكِ

وجَمْعِها مِنَ الأصُولِ ما خَلَتْ عنْهُ وضَبْطِ مُرْسلاتٍ أُهْمِلَتْ

تَرْتِيبُها لم يَحْوِ غَيري صُنْعَهْ مُقَدِّماتٌ ثُمَّ كُتُبٌ سَبْعَهْ

كما ختمها بقوله:[1]

..... هذا تمام نظمي الفريده

فريدة، في كل عقد دره، في جبهة المختصرات غره

كافية للطالبين، وافيه بمقصد، للمعضلات شافيه

ثانيا– ابن مالك والألفية:

1– ابن مالك:

هو الإمام العلامة ابن مالك، اسمه الكامل محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائيّ الجيانيّ الشافعيّ النحوي، «الطائي نسبا، الشافعي مذهبا، الجيّاني منشأ، الأندلسي إقليما، الدمشقي دارا ووفاة»[2].

وُلد في جيّان بالأندلس، أما تاريخ ميلاده فهناك اختلاف فيه، فقد ورد في كتب التراجم أنه ولد سنة ستمائة أو في السنة التي بعدها، ورد في (بغية الوعاة) أنه: «ولد سنة سِتّمائَة، أَو إِحْدَى وسِتمِائَة، وَسمع بِدِمَشْق من السخاوي وَالْحسن بن الصَّبَّاح وَجَمَاعَة. وَأخذ الْعَرَبيَّة عَن غير وَاحِد، وجالس بحلب ابْن عمرون وَغَيره، وتصدر

[1] عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث، ص182.

[2] علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955، ج1، ص3.

بهَا لإقراء الْعَرَبيَّة، وَصرف همته إِلَى إتقان لِسَان الْعَرَب؛ حَتَّى بلغ فِيهِ الْغَايَة، وَحَازَ قصب السَّبق، وأربى على الْمُتَقَدِّمين»[1].

لقد كان ابن مالك باتفاق كتب التراجم التي ذكرته «إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة فكان إليها المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيِّها، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى، وحَبْرا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيّرون فيه، ويتعجّبون من أين يأتي بها! (...)، هذا مع ما هو عليه من الدّين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السَّمْت، ورقّة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة»[2]، وقد اشتهر ابن مالك في مجال القراءات والنحو والصرف وعلوم اللغة العربية وعلوم الدين والاستشهاد بالشعر...

وقدرة ابن مالك على الاستشهاد لم يُنكرها أحد من مؤلفي كتب التراجم، فبالإضافة إلى رأي السيوطي نجد أيضا صاحب كتاب (فوات الوفيات) يؤيد ما ذهب إليه السيوطي قائلا: «وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو فكان أمراً عجيباً، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه غاية، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن كان ما فيه شاهد عدل إلى الحديث فإن لم يكن " فيه " شيء عدل إلى أشعار العرب، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وكثرة النوافل وحسن السمت وكمال العقل، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم والمذهب الشافعي، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل بالجامع وبالتربة العادلية، وتخرج به جماعة، وكان نظم الشعر عليه سهلاً»[3].

[1] جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، طبع بمطبعة عيسى الباجي الحلبي وشركاه، ط1، ج1، ص 130.

[2] المرجع نفسه، ص 130.

[3] محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ): فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974، ج3، ص 406-407.

يعّد ابن مالك من أشهر نحاة القرن السابع الهجري، «إن لم يكن أعظمهم جميعا، فهو أسلسهم مادة، وأغزرهم إنتاجا، وأرفعهم ذكرا، وأوسعهم رواجا، فقد رُزق –رحمه الله – العمر الطويل، والصبر الجميل، والعقل الراجح، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه سهلا مقبولا، فصادق الاهتمام والذيوع والرواج، بصورة لم يسبق لها مثيل»[1]، وما يدل على ما سبق هو مؤلفاته التي ماتزال مرجعا لطلاب العلم في مجالات تأليفه.

وهناك من يرى بأن ابن مالك هو أشهر نحوي في النحو العربي بعد سيبويه صاحب (الكتاب)، إذ «لا نكاد نجد عالما من علماء النحو نال تلك الشهرة العريضة التي نالها ابن مالك صاحب "الألفية" حتى ليخيل للباحث أن ظهور ابن مالك يعد بداية مرحلة جديدة في تاريخ النحو العربي [...] يقف سيبوه على قمة المرحلة الأولى ويقف ابن مالك على قمة المرحلة الأخرى»[2]

من أهم وأشهر هذه المصنفات هي ما جاء منظوما، فقد اشتهر ابن ممالك بنظمه لعلوم شتى، وكان هذا النظم رغم صعوبته سهلا عليه، هدفه منها تيسير العلوم على الطلاب للمراجعة والحفظ، ففي مجال النحو مثلا يعد ابن مالك من «أعلام التيسير النحوي القدامى، فكانت جل مؤلفاته تعنى بتقريب النحو للمتعلمين وتيسيره، فضلا عن نظرته للغة المرنة وتوسعه في السماع والاستشهاد بالقراءات والحديث، وكان يختار الأسهل من الآراء النحوية»[3]، ومن أشهر هذه المنظومات النحوية هي (الكافية الشافية) تليها الألفية أو (الخلاصة) التي ألّفها كاختصار للمنظومة الأولى.

وبخصوص منهج ابن مالك في التأليف، فيمكن أن نستنتج من مؤلفاته أنه كان يؤلف كتابا ما ثم يقوم في كتاب يليه يقوم فيه بشرح وتلخيص الكتاب الأول، وقد فعل هذا في «كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ثم

[1] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1967، ص17.

[2] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص هـ، (من المقدمة).

[3] حسن منديل العيكلي: التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار دجلة ناشرون وموزعون، ط1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص 157-158.

شرحه ثم انتقل بعد ذلك إلى تأليف ما يعدّ اختصارا لما سبق أن ألفه ويتمثل ذلك في كتاب عمدة الحافظ وعدة اللافظ، إذ اكتفى برؤوس المسائل واقتصر فيه على أهم أبواب النحو ولم يخض في ذكر التفصيلات وعرض الخلافات وبسط النقاش والجدل»[1]، وينطبق هذا المنهج على مؤلفاته النثرية منها والمنظومة، وهو ما قام به في (الكافية الشافية).

ولابن مالك مؤلفات كثيرة، تنوعت بين علوم مختلفة، منها الدين واللغة والنحو والصرف وغيرها، وتنوعت بين المنثورة والمنظومة، وأكثرها نالت شهرة في مجالها، ومن هذه المؤلفات نذكر:[2]

- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد
- الأفعال وتصريفها.
- إكمال الاعلام بمثلث الكلام
- ألف الإبدال
- ألفية في النحو منظومة
- إيجاز التعريف شرح ضروري التصريف له
- بغية الأريب وغنية الأديب في الأصول
- بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة
- تحفة المودود في المقصور والممدود
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو وخلاصة الشافية

[1] ممدوح عبد الرحمن: المنظومة النحوية دراسة تحليلية، دار المعارف الجامعية، مصر، د ط، د ت، ص20.

[2] ينظر، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، المجلد 1، 2012، ص6-7.

- التصريف
- التعريف شرح ضروري التصريف
- حوز المعاني في اختصار حرز الأماني
- السبك المنظوم وفك المختوم في حل الموصل
- شرح الاعتضاد
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري
- الضرب في معرفة لسان العرب
- ضروري التصريف
- عدة الحافظ وعمدة اللافظ في النحو
- العروض.
- فتاوى في العربية
- الفوائد في النحو
- قصيدة دالية في القراءات
- الكافية الشافية في النحو
- لامية الأفعال
- المثلث في النحو
- مقدمة الأسدية في النحو
- المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي
- الموصل في شرح المفصل للزمخشري

- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز

- نظم الفوائد

- الوافية في شرح الكافية

أما عن تاريخ وفاته، فتتفق أغلب المصادر على أن ابن مالك توفي بدمشق، سنة 672هـ، وقد رثاه شرف الدّين الحصني بقصيدة مطلعها:[1]

يا شتات الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال بعد موت ابْن مَالك المفضال

وانحراف الْحُرُوف من بعد ضبطٍ مِنْهُ فِي الِانْفِصَال والاتصال

مصدرا كَانَ للعلوم بِإِذن الله من غير شُبْهَة ومحال

2- الألفية:

2-1- الألفية: المصطلح والمفهوم

من الوهلة الأولى نلاحظ أن مصطلح الألفية مشتق من الألف، وهذا الأخير «يميل إليه العرب من قديم في عطاياهم في منحهم وتعبيراتهم، وهو عدد دال على الكمال عندهم. ولما نظمت العلوم وشاع هذا النوع من التأليف في آخر القرن السادس الهجري وما بعده من عصور المؤلفات المختصرة حفظا لقواعدها وتسهيلا للطالبين في حفظ ضوابطها مالوا إلى هذا العدد فنظموا عليه»[2].

[1] جلال الدين السيوطي (ت 911هـ): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص134.

[2] شمس الدين محمد ابن أحمد الخطيب الشربيني (ت977هـ): فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك، تح: سيّد بن شلتوت الشافعي، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2010، ص12.

ويرى الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك المسمى ب"المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" أن ابن مالك يعني ب الألفية «النسبة إلى ألف مزدوج، لا إلى ألف بيت لأنها ألفا بيت من مشطور الرجز، ويبعد أن يكون قصده النسبة إلى الألفين وإن كان في اللفظ ممكنا»[1].

أما فيما يخص مفهوم "الألفية" فنقصد بها تلك الأرجوزة التي وضعها ابن مالك في علمي النحو والصرف وسماها بالألفية، وهي اختصار لمنظومة أخرى بُنِيت «على مزدوج الرجز بما يقرب من ثلاثة آلاف بيت وسمى هذه المنظومة بالكافية الشافية، ثم شرح هذه المنظومة وسمى الشرح بالوافية (...)، ثم اختصر هذه المنظومة إلى ألف بيت وسماها بالخلاصة»[2]، والخلاصة هي الألفية نفسها، وقد افتتحها ابن مالك بقوله:[3]

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

مصلّيا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشّرفا

وأستعين لله في ألفيّه مقاصد النّحو بها محويّه

وفي هذه الأبيات استعمل ابن مالك مصطلح "الألفية"، أما في الأبيات الأخيرة فقد سمّى منظومته هذه ب"الخلاصة"، يقول:[4]

أحصى من الكافيةِ الخلاصَةْ كما اقتضى غنىً بلا خصاصَةْ

لم يكن ابن مالك أول من استخدم لفظ "الألفية"، إذ توجد ألفية نظمها العلامة يحي بن معطي، وقد أشار إليه ابن مالك في مقدمة ألفيته قائلا: [5]

[1] إبراهيم بن موسى الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م، ص17.

[2] كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص54.

[3] ابن مالك الأندلسي: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط3، القاهرة، مصر، 2006، ص10.

[4] المصدر نفسه، ص222.

[5] ابن مالك: الألفية، ص11.

وتَقْتَضي رِضًا بْغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْن مُعْطِي

وَهْوَ بِسَبْقٍ حائز تَفْضِيلَا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الجَميلَا

وهدف ابن مالك من هذه الإشارة هو أن ينبّه أن نظمه هذا «ليس معارضة لابن معط في ألفيته، ولا لسخط يتعلق بها منه، بل هو جار على سبيل الرضا بما صنع ابن معط وإن كانت هذه قد فاقتها بأوصاف حسان كتثقيف الأبواب، وتصحيح القوانين والتوفية بشروطها، واختصار الألفاظ مع كثرة المعاني، إذ كل من نظر فيهما يعلم أنها قد فاقتها بهذه الأوصاف، فالناظم بين أنها حالِ شُفُوفها على ألفية ابن معط ليست بمقتضية لسخط، بل هي مقتضية للرضا المحض الذي لا يشوبه شيء، وهذا شأن العلماء والفضلاء، أن يأتوا بالفائدة مجردة من التنكيت والاستصغار لما جاء به غيرهم وإن كان ما يأتون به أتم وأكمل»[1]، وهي صفات ابن مالك التي ذكرناه في العنصر السابق.

وهدف ابن مالك من تأليفه للألفية هدف تعليمي، يقوم على أساس التيسير والاختصار، فهي تندرج تحت ما يسمى ب"الشعر التعليمي"، الذي شهد رواجا بداية من أواخر القرن السادس للهجرة، ثم انتشر في القرن السابع وما يليه من قرون،

أما بالنسبة لفصول الألفية فقد كانت في النحو والصرف، افتتحها بقدمة وختمها بخاتمة، كما بدأ ابن مالك ككل المؤلفات التي سبقته بالحديث عن أبواب النحو ثم الصرف، وأول هذه الأبواب هو باب الكلام وما يتألف منه، وآخر أبوابها باب الإدغام، «وتمتاز الألفية بترتيب فصولها وأبوابها وهو الترتيب المثالي لأبواب النحو، والأكثر ملائمة لدراسته، كما تمتاز الألفية بأن ابن مالك عدل فيها عن آرائه السابقة وأثبت ما يرى صحته، فيُمكن القول

[1] الشاطبي: المقاصد الشافية، ج1، ص23-24.

إنها رأيه النهائي في المسائل النحوية»[1]، ولهذا فإن هناك من عدّها أشهر المؤلفات النحوية العربية بعد الكتاب لسيبويه.

2-2- مكانة الألفية بين الأراجيز اللغوية:

في مقدمة الألفية أكّد ابن مالك أن ألفيته تفوق ألفية ابن معطي، وهذا ما أيّده أغلبية الدارسين للألفية، إلا أن هناك من يرى عكس ذلك، وأن ألفية ابن معطي تفوق ألفية ابن مالك، فقد وردت في مقدمة كتاب (شرح ألفية ابن معطي) عدة فروقات موجودة بين ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك، حاول من خلالها مقدم الكتاب الدفاع عن ألفية ابن معطي، ويمكن أن نختصر هذه الفروقات المذكورة في النقاط التالية: [2]

1- كتب ابن معطي ألفيته على نسق ونمط لم يسبق إليه، فهو رائد في هذا العلم بشكله ونمطه المتكامل في النحو. وجاء ابن مالك مقلدا لابن معطي في عمله، وهناك فرق بين المقلِّد والمقلَّد.

2- ألّف ابن معطي ألفيته وهو في ريعان شبابه، ولم يتجاوز بعد الحادية والثلاثين من عمره، فخبرته قليلة، ومعركته مع التأليف في بداية عمرها، وكان على عكسه ابن مالك حيث مارس التأليف، وبعد أن عركته المجالس الأدبية، ونضج عقليا وعلميا.

وبعد أن درّس ألفية ابن معطي ووقف على مواطن القوة والضعف فيها، قام بعد ذلك بتلخيص موسوعته المسماة الكافية على شكل ألفية سماها: ألفية ابن مالك، بمعنى آخر: لقد نظم ابن مالك ألفيته بعد أن رسخت قدمه، وطال باعه في درس النحو وتصنيفه.

3- لخبرة ابن معطي القليلة، كان يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد، ولكن ابن مالك ولطول اشتغاله بالنحو، يمتاز بتشقيق المسائل وفصلها في أبواب منفصلة، بمعنى أن ابن مالك كان أكثر توفيقا في تبويب وتصنيف الموضوعات من ابن معطي.

---

[1] ممدوح عبد الرحمن: المنظومة النحوية دراسة تحليلية، ص6.

[2] ينظر، علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص76-85.

4- ومما لا شك في أن ابن مالك كان مقلدا لابن معطي.

5- الناظر لألفية ابن معطي يراها مملوءة بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية وغيرها، وهذا ما قلّ في ألفية ابن مالك.

6- وميزة أخرى امتازت بها ألفية ابن معطي أنه في موضوعات عديدة كان أقرب إلى السهولة واليسر من ألفية ابن مالك.

7- قدرة ابن معطي على توضيح الموضوع الذي يتحدث عنه بأقصر الطرق وأسهل تعبير حتى يسهل حفظها على المتعلمين.

8- تعرض ابن معطي لموضوعات لم يتطرق إليها ابن مالك في ألفيته.

وبعد عرضنا لهذه الفروقات نقول: صحيح أن ابن معطي هو صاحب السبق في هذا المجال من ابن مالك وخاصة في استعمال مصطلح الألفية، إلا أنه وفي مجال العلم لا جرم في الاستفادة من تجربة السابقين ومعرفة نقائصهم وعدم الوقوع فيها مرة أخرى، وهذا ما فعله ابن مالك، ففي ذكره لابن معطي اعتراف بأنه اطّلع على ألفيته، وفي قوله "فائقة ألفية ابن معط" دليل على أنه تجاوز نقائص ألفية ابن معطي، وعرف مواضع الضعف فيها، بل وتجاوز هذا إلى الثناء عليها قائلا:[1]

وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

أما بالنسبة لكون ابن مالك مقلدا فلا يخفى على أحد من أهل الاختصاص في مجال النحو قدرة وبراعة ابن مالك في مجال النظم، بالإضافة إلى تمكنه من علمي النحو والصرف، وهذا ما جعل ألفية ابن مالك أكثر شهرة في مجال النظم النحوي لتعليمي، بدليل إقبال الدارسين على حفظها ودراستها وتدريسها.

[1] ابن مالك: الألفية، ص11.

كما ورد في حاشية الصبان: «قوله: "فائقة" أي عالية في الشرف. وإنما فاقتها لأنها من بحر واحد وألفية ابن معطي من بحرين فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز، ولأنها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطي»[1]، وهو هنا أيّد تفوق ألفية ابن مالك على ألفية ابن معطي، وعلل رأيه بأن الأولى بُنيت على بحر واحد أما الثانية فقد بُنيت على بحرين، بالإضافة إلى أن ألفية ابن مالك أكثر تنظيما وترتيبا للأبواب والقواعد والأحكام.

وهذا الرأي أكده أيضا صاحب كتاب "جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي"، يقول: «وعلى الرغم من أن لابن معطي مجال السبق في الألفيات النحوية إلا أن ألفيته لم تلق ذلك الاهتمام، أو تلك الحظوة التي نالتها ألفية ابن مالك الجياني فهو قد نظم ألفيته في كل مسائل النحو والصرف وقد جاءت في (1002) بيت، ونالت من الشهرة والصيت ما لم ينله أي كتاب منظوم أو ألفية مرجوزة، وما انكباب الناس عليها بين طالب للإفادة والزيادة وبين آخر يشرح معانيها، ويوضح مبهمها ويُفسر المعنى منها، إلا أكبر دليل على أهميتها، وما وصلت إليه من الشهرة والصيت»[2].

وواضح جليا تأثر ابن مالك بألفية ابن معطي، وبما أن الألفية مأخوذة من الكافية الشافية، فإن هذه الأخيرة –ومما لا شك فيه– قد تأثرت بالدرة الألفية في علم العربية في عدة مواضع[3]، منها وجود أبيات بكامل هيئتها وفي نفس موضعها في المنظومتين، والاستشهاد بآيات القرآن الكريم في النظم، والاعتماد في تقرير القواعد على القراءات المختلفة للقرآن الكريم، ومراعاة السهولة والوضوح، وغيرها من مواضع التقاء نظم ابن معطي ونظم ابن مالك في كافيته.

[1] أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1997، ج1، ص26.

[2] فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط1، 2016، ص192.

[3] جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982م، ج1، ص40-42.

لذا فإن هناك من يرى بأن ابن مالك في منظومة "الكافية الشافية" «مقلد ومتابع، وإن كان في أرجوزته ما تتميز به عما نظمه ابن معطي، فلا يعدو إلا أن يكون في كثرة المعلومات التي تضمنتها، وفي عدد الأبيات التي اشتملت عليها، وفي محاولات واضحة للترتيب والتبويب، والتنظيم والتنسيق.لذلك فاقت ألفية ابن مالك ألفية ابن معطي بحق وجدارة حين جمع فيها خلاصة ما أورده في الكافية الشافية.لكن يبقى –على الدوام– لألفية ابن معطي مميزاتها التي لا يمكن إنكارها، والتي تتمثل في سلاسة الأسلوب، وسهولة التعبير، والرفق في التناول، وإشراق المعنى، وروعة الأداء»[1].

ومن خلال اختصار ابن مالك للكافية في الألفية، قام بنظم قواعد النحو والصرف «لتكون في قصيدة ألفية يسهل حفظها، يبرز جهد ابن مالك في الصياغة وترجيح رأي نحوي على آخر(...). لقد أعجب معاصروه كما أعجبت القرون التالية ببراعة ابن مالك في صياغة ألفيته التي فاقت غيرها من الألفيات»[2]، وقد تجسد هذا الإعجاب في الإقبال على فهمها وحفظها وشرحها أيضا، إذ نجد عددا كبيرا من علماء تلك الفترة التي أُلّفت فيها الألفية وحتى القون التي تلت تلك الفترة قاموا بشرحها والتعليق عليها، بل ونجد حت المعاصرين الذين قاموا بإعادة شرحها وتيسيرها لطلاب العلم، ولهذا تحتل ألفية ابن مالك أهمية كبيرة بين مؤلفات ابن مالك وبين المؤلفات النحوية العربية الأخرى، نظرا لما احتوت عليه من مادة علمية تعليمية ميسرة، بحيث تندرج الألفية تحت باب الشعر التعليمي، والذي من خصائصه الاختصار والسهولة والبساطة في الأسلوب والعبارة، وكل ذلك من أجل تسهيل العلوم والفنون وتقريبها من الطلبة والباحثين، ومن أجل تسهيل حفظها كذلك، ولهذا يمكننا القول بأن ألفية ابن مالك تحتل مكانة عالية بين الأراجيز اللغوية، وإن كان هذا الحكم لا يلغي وبكل تأكيد أهمية الأراجيز اللغوية الأخرى.

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية ، ص42.

[2] محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية–، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992، ص92.

2-3- شروح الألفية:

ومن أشهر شروح الألفية نذكر:[1]

1- الإمام أبو محمد عبد الله جمال بن يوسف بن أحمد بن **عبد الله بن هشام** الأنصاري الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام المولود سنة 708هـ والمتوفى سنة 763هـ.

وقد شرح ابن هشام ابن هشام ألفية ابن مالك مرتين. إحداهما في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) والثانية في كتابه (دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة) ويقول السيوطي بعد ذكر هذين الكتابين: " وله عدة حواش على الألفية والتسهيل".

2- العلامة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي النحوي المالكي المتوفى بدمشق سنة 686هـ، له من الكتب: تتمة المصباح في اختصار المفتاح – روض الأذهان في المعاني والبيان – شرح الألفية لوالده في النحو – شرح الخلاصة – شرح الكافية لوالده – شرح لامية الأفعال – شرح ملحة الإعراب – مقدمة في العروض- وغيرها.

3- ابن أم قاسم، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنة 749هـ، ومن مؤلفاته: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، وشرح الألفية لابن مالك، وشرح حرز الأماني للشاطبي، وشرح المفصل للزمخشري في النحو.

4- عبد الرحمن بن أبي بكر زين الدين الصالحي الحنفي المعروف بالعيني نسبة إلى رأس العين سكن صالحية دمشق ولد سنة 837هـ وتوفي سنة 893هـ، وله من التصانيف: تحفة المعاني في علم المعاني، وشرح الألفية لابن مالك، شرح الجامع الصحيح للبخاري، وغيرها.

[1] ينظر، ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص7-8-9، من مقدمة التحقيق.

5- عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي المتوفى سنة 807هـ، مولده ووفاته بفاس، ومن مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، شرح مقدمة ابن آجروم، البسط والتعريف في علم التصريف، شرح المقصور والممدود لابن مالك.

6- محمد بن أحمد بن جابر بن علي شمس الدين أبو عبد الله الهواري الأندلسي المالكي المعروف بابن جابر الأعمى المولود سنة 697هـ والمتوفي سنة 780هـ، ومن مؤلفاته: حلية الفصيح في نظم ما قد جاء في الفصيح لثعلب في اللغة، وشرح ألفية ابن مالك في النحو، وشرح ألفية ابن معطي، وغيرها.

7- الأشموني، علي بن محمد نور الدين المصري الشافعي المتوفى سنة 900هـ، من تصانيفه: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، نظم منهاج الدين في شعب الإيمان، الينبوع في شرح المجموع في الفروع.

8- برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الشهير بالأبناسي المقري الشافعي المولود سنة 725هـ والمتوفي عائدا من الحج بعيون القصب سنة 802هـ، ومن مؤلفاته: ملخص السراج المنير في مناقب أبي عباس البصير، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، وشرح الألفية لابن مالك.

ومن شراح ألفية ابن مالك أيضا:

9- الإمام جلال الدين الأسيوطي المصري الشافعي المولود سنة 809هـ والمتوفى في التاسع من جمادى الأولى سنة 911هـ، وله مصنفات كثيرة جدا منها: الوفية في مختصر الألفية، نكت على الألفية، نكت على الشافية، نكت على شذور الذهب، نكت على الكافية، نكت اللوامع على المختصرات والمنهاج وجمع الجوامع، نكت على النزهة، وغيرها.

10- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمود بن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين القرشي العقيلي، من ولد عقيل بن أبي طالب، آمدي الأصل، مصري المولد والدار، النحوي، الشافعي، ولد سنة 698هـ وتوفي سنة 769هـ، وله مؤلفات عدة أهمها شرحه لألفية ابن مالك.

2-4- مصادر الألفية:

مما لا شك فيه أن ابن مالك كغيره من النحاة رجع في تأليفه للألفية إلى كتب النحاة السابقين، واستفاد منها ومن الأفكار المبثوثة فيها، وقد اتضح هذا جليا في الألفية التي تعد خلاصة أفكاره، إلا أن أهم مصدر اعتمد عليه ابن مالك في تألفيه للألفية هي منظومته (**الكافية الشافية**)، وهي نظم طويل يقارب 3آلاف بيت، وقد ذكر ابن مالك عدد أبياتها عندما قال في آخر فصل وهو فصل "الآلة":[1]

وقد جعلت نظم هذا الباب مكملًا أبواب ذا الكتاب

فالحمد لله على تكميله ميسرًا ما ريم في تحصيله

أبياته ألفان مع سبعمائة وزيد خمسون ونيف أكمله

وقد بدأ ابن مالك هذه المنظومة (الكافية الشافية) بمقدمة شأنها في ذلك شأن المنظومات الأخرى، وتتكون هذه المقدمة من 17 بيتا، تحدث فيها عن فوائد تعلم النحو، كما تحدث عن أهمية (الكافية الشافية) في النحو العربي بصفة عامة قائلا[2]:

وَقَدْ جَمَعْتُ فِيه كُتباً جَمَّه مفيدةً يُعْنَى بِهَا ذُو الهمَّـه

وهذه أُرْجُوزَةٌ مُسْتَوفيــه عَنْ أكثر المصنفات مُغنِية

تكون للمبتدئين تبصره وتُظْفِرُ الذي انْتَهى بِالتَّذْكِره

فَلْيَكُن النَّاظِرُ فيها واثقا بِكَوْنِه إذا يُجارى سابقــا

فمُعظم الفنِّ بها مَضْبُوطُ والقَوْلُ في أَبْوَابِهَا مَبْسُوطُ

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص156.

وَكَمْ بِها مِنْ شَاسِعٍ تَقَرَّبَا وَمِنْ عَويصٍ انْجَلَى مُهَذَّبَا

فَمنْ دَعَاهَا قَاصِداً بِالكَافيه مُصَدَّقٌ، وَلَوْ يَزِيدُ الشَّافيه

وقد أَتبع ابن مالك هذه المنظومة بشرح سماه (شرح الكافية الشافية)، وذكر في مقدمته أن هناك من العقلاء شرحها مَن طلب منه وضع شرحٍ لها، يقول موضحا سبب وضعه لهذا الشرح: «سألني بعضُ الألبَّاء، المعتنين بحقائقِ الأنباءِ أن أَتْلُوَ "الكَافِيَة الشَّافِيَة" بشرحٍ تخف معه المئونة، وتحفُّ به المعونةُ، ويكونُ به الغناءُ مضمونًا، والعناء مأمونًا، فأجبت دعوته دونَ توقف، وأنجزت عدته دونَ تخلف، واستوهبتُ من الله التمكينَ من التَّلطف في حسن التَّصرف، والتأمين من التعسّف والتكلّف، وأن يجعلَ ذلك مفتتحاً بخلوصِ النِّية، مختتمًا بحصولِ الأمنية، إنه واهبُ كلّ خير، كافي كلّ ضَيْر»[1].

من بين أهم المصادر التي اعتمد عليها ابن مالك منظومة ابن معطي المسماة: (**الدُّرَّة الألفية في علم العربية**)، فقد ذكرها ابن مالك في مقدمة ألفيته كما ذكرنا سابقا:

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطي

وقد افتتح ابن معطي ألفيته بمقدمة متكونة من 16 بيتا، ذكّر فيها بأهمية العلم والتعلم، كما ذَكَر فيها أهمية ألفيته وأهم خاصية لها وهي خُلوها من الحشو، وفي المقدمة أيضا ذكر البحر الشعري الذي اعتمد عليه في صيغة ألفيته:[2]

أرجوزةً وجيزةً في النحو عِدَّتُها ألف خلتْ مِنْ حَشْوِ

لِعِلْمِهِمْ بأنَّ حِفظَ النَّظْمِ وَفْقُ الذكيِّ والبعيدِ الفَهْمِ

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص154-155.

[2] عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث، ص26.

لا سِيَّما مَشطورُ بَحْرِ الرَّجْزِ إذا بُنِي على ازدواجٍ مُوجَزِ

أو ما يُضاهيهِ من السريعِ مُزدوجَ الشطُورِ كالتصريعِ

كما ذكر ابن معطي في خاتمتها اسمها (الدُّرة الألفية) والسنة التي نظمها فيها وهي 595هـ:[1]

..... هذا تَمَامُ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّه

نَظَمَها يَحْيَى بنُ مُعْطِ المغربي تَذْكِرَةٌ وَجِيزَةٌ للمُغْرِبِ

وَفْقَ مُرَادِ المنْتَهَى والنَّشْأَه في الخَمْسِ والتِّسْعِينَ والخَمْسِ المائَه

ومن بين مصادر الألفية المهمة والتي اعتمد عليها ابن مالك منظومة (**ملحة الإعراب**) للقاسم بن علي بن محمد الحريري (ت516هـ)، وقد انعكس تأثير هذه المنظومة على الألفية من خلال ترتيب أبواب الألفية وتقسيمها، وقد افتتحها الحريري بالحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال:

يَا سَائِلِي عَن الكَلامِ المنتَظِمْ حَدًّا ونَوعًا وَإِلَى كَمْ يَنقَسِمْ

اسمَع هُدِيتَ الرُّشدَ مَا أقولُ وافهَمْهُ فَهمَ مَن لهُ مَعقُولُ

وصحيح أن الحريري ومن خلال منظومته (ملحة الإعراب) سبق ابن مالك في نظم النحو، وأن ابن مالك تأثر بهذه المنظومة، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن أبواب الخلاصة أوفى وأغزر، والصرف فيها أوسع وأكثر[2]، يقول الحريري في خاتمتها:[3]

[1] عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث، ص182.

[2] ينظر، كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ص32.

[3] أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري: منظومة ملحة الإعراب، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص97.

وقد تقضَّت مُلْحَةُ الإعراب مُودعةً بدائع الإعراب

فَانظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ المستَحسِنِ وأحسِنِ الظَّنَّ بهَا وحَسِّنِ

وإنْ تَجِدْ عَيبًا فَسُدَّ الخَلَلا قد جَلَّ مَنْ لَا عيب فيه وَعَلا

هذه هي أهم المصادر التي اعتمدها أو تأثر بها ابن مالك في تأليف ألفيته، وأهم مصدر هو منظومة "الكافية الشافية" لأنها الأصل الذي انطلق منه ابن مالك في تأليف "الألفية"، وهذه الأخيرة ما هي إلا اختصار للمنظومة للأولى، إلا أننا لا يمكن أن لا نشير إلى مؤلفات ابن مالك الأخرى، لأن الألفية هي "خلاصة" لفكر ابن مالك اللغوي الذي جسده في عدة مؤلفات في هذا المجال، كما لا ننفي أيضا الكتب النحوية والصرفية التي أُلِّفت في القرون التي سبقت عصر ابن مالك، ومن بين أهم هذه المؤلفات "الكتاب" لسيبويه.

الفصل الثاني

التأصيل المعرفي لمصطلحات الألفية

تمهيد:

بادئ ذي بدء، علينا أن نوضّح ونضع معنى لِ "التأصيل المعرفي" للمصطلحات، حتى لا نقع في أي لُبْس لاحقا، وحتى يتمكن قارئ هذه العمل من فهم ما نريد الوصول إليه في هذا الفصل.

يتغير مفهوم "الأصل" من مجال إلى آخر، إذ إنّ المعنى الذي يحمله هذا المصطلح عند الأصوليين يختلف عن مفهومه عند الفقهاء وكذلك الأمر بالنسبة للمتكلمين، ولكننا نتعرض إليه بما يخدم مجالنا هذا ألا وهو اللغة، فالأصل في اللغة هو «أَسْفَلُ الشَّيْء يُقال: قَعَدَ فِي أَصْل الجَبَلِ»[1] أي أسفل الجبل، أما في الاصطلاح فإن «الأصل يطلق على ما يبتني عليه غيره وعلى ما يفتقر إليه غيره»[2]؛ وهو معنى مرتبط بمعناه اللغوي، واستنتاجا لمفهوم "الأصل" في اللغة والاصطلاح نقول أن الأصل هو الأساس الذي يُبنى عليه شيء ما.

أما المعرفة فلا نجدها تختلف من مجال إلى آخر، فهي في اللغة كما جاء في لسان العرب: «عرف: العِرفَانُ: الْعَلَمِ؛ [...] والعَرِيف والعارِفُ بِمَعْنًى مِثْلُ عَلِيم وَعَالِمٍ [...] عَرَّفَه الأَمرَ: أَعلمه إِيَّاهُ. وعَرَّفَه بيتَه: أَعلمه بِمَكَانِهِ. وعَرَّفَه بِهِ: وسَمه [...] والعُرْفُ: ضِدُّ النُّكْر»[3]، فالمعرفة هنا مرادفة للعلم، كما عرّفها ابن فارس في مقاييس اللغة بقوله: «(عَرَفَ) الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَتَابُعِ الشَّيْءِ مُتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَالْآخَرُ عَلَى السُّكُونِ وَالطُّمَأْنِينَةِ. فَالْأَوَّلُ الْعُرْفُ: عُرْفُ الْفَرَسِ. وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِتَتَابُعِ الشَّعْرِ عَلَيْهِ. وَيُقَالُ: جَاءَتِ الْقَطَا عُرْفًا عُرْفًا، أَيْ بَعْضُهَا خَلْفَ بَعْضٍ»[4]، هو ما يدل على أن المعرفة تتابعية؛ أي تراكمية.

[1] محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت، ج27، ص447.

[2] محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م. ج1، ص214.

[3] ابن منظور: لسان العرب، ج9، ص236-239.

[4] ابن فارس: مقاييس اللغة، ج4، ص281.

أما في الاصطلاح فالمعرفة هي «إدراك الشيء على ما هو عليه، إدراك الجزئيات والكليات، كما تطلق على العلم بعد الجهل به، ويرتبط بالمفهوم وإزالة اللبس عن الشيء لأن اللبس يعيق معرفة الشيء على حقيقته»[1].

ومن خلال التعريفات السابقة نصل إلى وضع مفهوم للتأصيل المعرفي يخدم موضعنا هذا، فنقول أننا نقصد بالتأصيل المعرفي هنا تبيان الأساس الذي بُنِيَ عليه المصطلح، فإذا كان الأصل هو أساس الشيء والمعرفة تدل على التتابع والتراكم فإننا سننطلق من أصل المصطلح حتى نصل إليه عند ابن مالك.

وهذا التتبع ما هو إلا جزء من الدراسة المصطلحية التي من أبعادها البعد التاريخي، وهنا نتساءل كيف يمكن للمنهج أو البعد التاريخي أن يفيد المقاربة أو الدراسة المصطلحية؟، فنقول: «إن تاريخ علم ما هو ما يمنحه الاستمرارية، ومن داخل هذا البعد يمكن أن نُدرك منعطفات العلم وتطوراته وتراجعاته، إنْ على صعيد مصطلحاته أو على صعيد مفاهيمه أو على صعيد توجهاته ومقاصده. ومعلوم أنه بدون هذا الإدراك، لا يحق لنا أن نقيِّم مسيرته، ولا أن نعيِّن خاصية التغير الملازمة للفكر العلمي»[2]، وهو ما ينطبق على المصطلح، إذ إن تاريخ مصطلح هو ما يمنحه الاستمرارية، ومن أجل معرفة التطورات التي طرأت عليه.

[1] فضل علي ديك وأحلام محمود مطالقة: مفهوم الأصل المعرفي في الإسلام، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2018، ص131.

[2] زكرياء أرسلان: البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية نصية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 2018، ص35.

أولا: مصطلحات علم النحو:

1-مصطلحات الكلام وما يتألف منه:

ورد في كتب اللغة العربية أن الكلام: اسم وفعل وحرف، وهو التقسيم الموجود تقريبا في جل المؤلفات العربية، وقد خصص سيبويه في كتابه أول باب للحديث عن الكلام العربي وما يتألف منه سماه: "هذا باب علم الكَلِمُ من العربية"، يقول: «فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل»[1]، وقد استعمل سيبويه مصطلح الكلم بدلا من الكلام لأنه في القرون الهجرية الأولى لم يكن المصطلح النحوي قد عرف استقراره بعد، إذ كان مصطلح الكلام والكلم مترادفين[2]

وهذا التقسيم أقدم من ذلك، فقد ورد في صحيفة الإمام علي بن أبي طالب كما ذكرُ في (أمالي الزجاجي): «... عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَيْتُهُ مُطْرِقًا مُتَفَكِّرًا، فَقُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: " إِنِّي سمعتُ بِبَلَدِكُمْ هُنَا لَحْنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّة، فَقُلْتُ: إِنْ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقِيتَ فِينَا هَذِهِ اللُّغَةُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلاثٍ فَأَلْقَى لِي صَحِيفَةً فِيهَا: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ»[3]، وهو التقسيم المعتمد من قِبل النحاة سواء القدماء أو المحدثين.

[1] سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م، ج1، ص12.

[2] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، مج2، ص520.

[3] أبو القاسم الزجاجي: الأمالي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط2، 1387م، ص238.

1-1- الكـلام:

يُنسب هذا المصطلح عادة إلى الخليل بن أحمد[1]، ولكنه وُجد من قبل في صحيفة الإمام علي بن أبي طالب كما ذكرنا سابقا في قوله: الكلام كله اسم وفعل وحرف، وهو أول من ذكر هذا التقسيم.

ويمكننا أن نعرّف الكلام بأنه «عبارة عن كل لفظ مفيد، والمراد بالمفيد ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه»[2]، وهو تعريف الكلام عند ابن مالك في شرحه لمنظومته "الكافية الشافية".

أما في الألفية فقد تحدث ابن مالك عن الكلام وما يتألف منه في سبعة أبيات، بدأها بقوله:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثمّ حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

هو المفهوم نفسه الذي ذكره ابن مالك في (شرح الكافية الشافية).

1-2- الاسـم:

الاسم من المصطلحات التي عرفت استقرارا منذ ظهورها، إذ لم نجد في أي كتاب حسب علمنا اختلافا حول استعماله، فقد استعمله البصريون كما الكوفيون، إلا أن الاختلاف بين المذهبين حول هذا المصطلح يكمن في مصدر اشتقاقه، وقد لخص ابن معطي هذا الاختلاف في قوله:

واشتقّ الاسمَ من سما البصريون واشتقه من وَسِمَ الكوفيون

ويحتج البصريون على رأيهم بقولهم: « إنما قلنا إنه مشتق من السُّمُوِّ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العلو، يقال: سما يَسْمُو سُمُوًّا، إذا علا، ومنه سمّيت السماء سماء لعلوّها، والاسم يَعْلُو على المسمّى، ويدل على ما تحته من

[1] ينظر، عوض القوزي : المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981، ص9.

[2] ابن مالك : شرح الكافية الشافية، ص157.

المعنى، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد: الاسم ما دلَّ على مسمّى تحته، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق، لا في التّحديد، فلمّا سَمَا الاسم على مُسمّاه وعَلَا على ما تحته من معناه دلَّ على أنه مشتقٌّ من السُّمُوِّ، لا من الوَسْمِ»[1].

أما الكوفيون فيحتجون على رأيهم المتمثل في اشتقاق الاسم من الوسم بقولهم: « إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، فصار كالوسم عليه؟ فلهذا قلنا: إنه مشتق من الوَسْمِ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمةٌ تُوضَع على الشيء يعرف بها. والأصل في اسم وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه»[2].

وقد ذكر ابن مالك خصائص الاسم بقوله:

بالجرّ والتنوين والنّدا وآل ومسند للاسم تمييز حصل

فالاسم عند ابن مالك من علاماته الجر والتنوين والنداء وال التعريف.

1-3- الفعل:

كما ذكرنا سابقا، فقد ذكر هذا المصطلح أبو الأسود الدؤلي، وشأنه شأن الاسم فهو من المصطلحات التي عرفت استقرارا منذ ظهوره، إذ استعمله الكوفيون كما استعمله البصريون، فالفعل هو «ما أنبأ عن حركة

[1] كمال الدين الأنباري (ت 577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، ج1، ص8.

[2] المرجع نفسه، ص8.

المسمى»[1]، واستعمله الخليل وسيبويه وغيرهم من النحاة بمعناه المعروف الذي يرتبط بالحدث المتصل بالأزمنة الثلاثة، فقد ورد في ملحة الإعراب:[2]

والفِعلُ مَا يَدخُلُ قَدْ والسّينُ عليهِ مِثلُ بَانَ أَو يَبِينُ

أَو لَحِقَتْهُ تاءُ مَن يُحدّثُ كقولِهم فِي لَيسَ لستُ أَنفُثُ

أَو كانَ أمرا ذَا اشتِقَاقٍ نحوُ قُلْ ومثلُهُ ادخُلْ وانبَسِطْ واشرَبْ وكُلْ

ويتميز الفعل عند ابن مالك عن الاسم والحرف «بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد»[3]، وقد اعتمد المصنّف في تقسيمه للفعل على التقسيم البصري الذي يقوم على الماضي والمضارع والأمر، على عكس الكوفيين[4] الذين يرون أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع، وأن الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم تم حذفها، وتبعتها حروف المضارعة.

1-4- الحرف:

الحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلام العربي، يمكننا القول بأن مصطلح الحرف ظهر قبل ظهور النحو، إذ ورد في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف، وهو يحمل معنى واحدا منذ أول استعمال له في النحو وهو «مَا أنبأ عَنْ مَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلا فِعْلٍ»[5]، وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى الحرف في قوله:[6]

---

[1] الزجاجي: الأمالي، ص238.

[2] القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري: شرح ملحة الإعراب، تح: غريد يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص42-43.

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص26.

[4] ينظر، حسام عبد العزيز عبد الجليل: المصطلح النحوي –دراسة في فكر ابن هشام–، دار الصحوة للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، 2010، ص614.

[5] الزجاجي: الأمالي، ص238.

[6] ابن مالك: الألفية، ص12.

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

ويمتاز الحرف عند ابن مالك عن الاسم والفعل «بخلوه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال ثم مثل بهل وفي ولم منبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين مختص وغير مختص فأشار بهل إلى غير المختص وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفي ولم إلى المختص وهو قسمان مختص بالأسماء كفي نحو زيد في الدار ومختص بالأفعال كلم نحو لم يقم زيد»[1]، وقد اختصر ابن مالك سمات الحرف في شطر واحد فقط، مفاده أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره.

2- مصطلحات الإعراب والبناء:

الاسم عند ابن مالك ينقسم إلى قسمين: معرب ومبني.

2-1- المعرب:

ينحصر المعنى اللغوي لهذا المصطلح في الإبانة والإفصاح، فقد جاء في لسان العرب: «أَعْرَبَ عَنْهُ لِسانهُ وعَرَّبَ أَي أَبانَ وأَفصَحَ. وأَعْرَبَ عَنِ الرَّجل: بَيَّنَ عَنْهُ. وعَرَّبَ عَنْهُ: تَكَلَّمَ بِحُجَّتِه»[2].

أما اصطلاحا فهو «هو ما في آخره إحدى الحركات، أو إحدى الحروف، لفظًا أو تقديرًا بواسطة العامل، صورة أو معنى، وقيل: هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل»[3].

ولا يمكننا نسبة هذا المصطلح إلى مدرسة البصرة أو الكوفة، فقد وُجد هذا المصطلح قبل ظهور المدرستين، وذكرت بعض المصادر أن هناك أحاديث نبوية ذُكر فيها هذا المصطلح[4]، إلا أنه لم يخرج عن إطاره إطاره اللغوي والمتمحور حول الإبانة والإفصاح.

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص24.

[2] ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص588.

[3] الشريف الجرجاني: التعريفات، ص221.

[4] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، ص34-35.

وقد وظف ابن معط هذا المصطلح في ألفيته، وعرّفه قائلا:[1]

وحدُّهُ تغيُّرٌ في الآخِرِ بعامِلٍ مُقدَّرٍ أو ظاهِرِ

كما ورد مصطلح المعرب في الكافية الشافية قبل وروده في الألفية، يقول ابن مالك:

من الثلاث معرب ومنها صِنْفٌ هُوَ المبْنِيُّ فابْحَثْ عَنْهَا

فالمعربُ اسْمٌ لا يُضَاهِي الحَرْفَا وفِعْلٌ امْتَازَ بِ (كَمْ) كَ (يَخْفَى)

وشرح هذا قائلا: «من الثلاث مُعربٌ، ومنها مبنيّ. فالمعرب اسمٌ لا يُضَاهي الحَرْفَ، أي: لا يُشَابِهُهُ»[2]، وهو نفس المعنى الذي حافظ عليه ابن مالك في الألفية، وبالتحديد في البيت رقم 15:[3]

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

فالمعرب عند ابن مالك إذن، هو «مَا سَلِمَ من شَبَهِ الحروف»[4]، وهذا التحديد المفهومي هو «فهم منطقي لمعنى (المعرب) فكلما ابتعد الاسم من مشابهة الحروف التي هي موغلة في البناء صار معربا، وأما ما اقترب من الحروف صار مبنيًّا مثلها»[5].

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن هناك من فرّق بين مصطلحي المعرب والإعراب وهناك من لم يفرق بينهما، فالإعراب عند الذين فرّقوا بين المصطلحين «يخصُّ أواخر الكَلِم، أما مصطلح المعرب فهو يخص الألفاظ المعربة، تعدادها، ووصفها. فنقول إن المعرب هو الاسم المتمكن، والأفعال المضارعة التي لم تتصل بنون التوكيد

[1] عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث، ص29.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص174.

[3] ابن مالك: الألفية، ص13.

[4] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك، ج1، ص30.

[5] يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، مج 2، ص570.

الثقيلة والخفيفة، ونون النسوة»[1]، فالإعراب إذن وفي أبسط تعريف له هو «تغيير أحوال أواخر الكلمِ لاختلاف العوامل الدَّاخلة عليها لفظا أو تقديرا»[2]، أما عند ابن مالك فالأعراب هو «ما جِيء بهِ لبيان مُقتضى العامل منْ حركةٍ. أو حرف أو سكونٍ أو حذفٍ. وهو في الاسم أصلٌ لوجوب قبوله بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفة والفعل والحرف ليسا كذلك فبُنيا إلا المضارع فإنه شابه الاسمَ بجوازِ شَبهِ ما وجب له. فأعرب ما لم يتصل به نونُ توكيدٍ أو إناثٍ. ويمنعُ اعرابَ الاسم مشابهةُ الحرفِ بلا معارض. والسلامةُ منها تمكنٌ. وأنواعُ الاعرابِ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ»[3]، وهذا التعريف واضح ودقيق وشامل لمفهوم الإعراب، والذي يبين الفرق بينه وبين مصطلح المعرب الذي حدَّه ابن مالك بأنه الاسم الذي لا يشابه الحرف، وهو التعريف الذي أورده في الألفية.

2-2- المبني:

والمبني عند النحاة هو «ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا»[4]، على عكس المعرب الذي يختلف آخره باختلاف العوامل، وهو التعريف الذي نجده عند الحريري (ت 516) في منظومته النحوية "ملحة الإعراب":[5]

وكلُّ مبنيٍّ يكون آخره على سواءٍ فاستمع ما أذكُرُه

ويقصد الحريري بقوله" يكون آخره على سواءٍ" أن المبني يكون أخره ثابتا، أي على حركة واحدة، فهو لا يتغير بتغير العوامل التي تدخل عليه.

[1] يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، مج 2، ص577.

[2] السيد أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية حسب منهج الألفية لابن مالك وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشموني، ص35.

[3] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 7.

[4] التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج 2، ص 1432

[5] الحريري: ملحة الإعراب، ص 97.

وقد حدّ ابن معط هذا المصطلح في ألفيته قائلا:[1]

والحرفُ مبنيٌّ بِكُلِّ حالِ والأصلُ في البناء للأفعالِ

وحدُّهُ لُزومُ آخِرِ الكَلِمْ حركةً ما أو سُكوناً التُزِمْ

والمبني عند ابن مالك هو «ما أشبه الحروف، وهو المعني بقوله: "لشبه من الحروف مُدني" أي: لشبه مقرّبٍ من الحروف؛ فعلَّة البناء منحصرة –عند المصنف رحمه الله تعالى – في شبه الحرف»[2]، وهو ما عرّفه في البيت:

والاِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

ولا يختلف تعريف ابن مالك لمصطلح المبني عن سابقيه، فإذا ما حاولنا التأصيل له معرفيا نجد بأنه وانطلاقا من التعريفات السابقة نجده عند النحاة هو ما لم يختلف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه، وعند الحريري هو ما يكون آخره ثابتا لا يتغير، والمبني عند ابن معط هو لزوم آخر الكلم حركة أو سكونا دائما، وهذه التعريفات مختلفة في المبنى ولكنها متفقة في المعنى، أما ابن مالك فقد حصر معنى هذا المصطلح في شبهه بالحروف، فلماذا هذا التعريف؟

الحرف كما سبق وأن ذكرنا في عنصر سابق هو أحد أقسام الكلام العربي الثلاثة، وهو ما خلا من علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، لأن الأسماء والأفعال تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وهو ما يجعل آخرها يتغير من موضع إلى آخر، على عكس الحرف الذي –عادة– لا يختلف آخره كهل وفي، وهذه الصفة هي التي بنى عليها ابن مالك تشبيه المبني بالحروف.

[1] عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث، ص29.

[2] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص30.

2-3- الشبه الوضعي:

تحدث ابن مالك في الألفية عن أربعة مواضع لوجوه شبه الاسم، ومن هذه المواضع ما اصطلح عليه ب "الشبه الوضعي"، ويقصد به شبه الاسم بالحرف في الوضع، «كأن يكون الاسمُ موضوعا على حرف واحِدٍ، كالتاء في ضَرَبْتُ، أو على حرفين ك "نا" في "أكرمنا" وإلى ذلك أشار بقوله: "في اسْمَيْ جِئْتَنَا" فالتاء في جئتنا اسم، لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أَشْبَهَ الحرفَ في الوضع في كونه على حرفٍ واحدٍ، وكذلك "نا" اسمٌ، لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين»[1].

وقد ذكر ابن مالك هذا المصطلح في "الكافية الشافية"، وقام بشرحه قائلا: «وأما شبه الحرف في الوَضْعِ، والإشارة إلى ما وُضِعَ على حرف واحد كواو (غَدَوْا) وتاء (فَعَلْتُ) أو على حرفين كالنون والألف من (رُحْنَا)»[2]، ويعد ابن مالك أول من وضع مصطلح الشبه الوضعي في النحو العربي.

2-4- الشبه المعنوي:

يمكن للاسم أن يشبه الحرف في المعنى، وهو ينقسم إلى قسمين: «أحدهما ما أشبه حرفا موجودا، والثاني ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ؛ فمثال الأول "متى" فإنها مبنية لشبهها الحَرفَ، في المعنى؛ فإنها تستعمل للاستفهام، نحو "متى تَقُومُ؟" وللشرط، نحو "مَتَى تَقُمْ أَقُمْ" وفي الحالتين هي مُشْبِهة لِحَرْفٍ موجودٍ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كإِنْ، ومثال الثاني "هُنَا" فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يُوضَعَ فلم يُوضَعْ. وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعاني؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها، كما وضعوا للنفي "ما" وللنهي "لا" وللتمنِّ "لَيْتَ" وللترجِّي "لَعَلَّ" ونحو ذلك؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً»[3]، وهو ما

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص31.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص217.

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص32.

قصده ابن مالك عندما قال "في متى وفي هنا"؛ أي أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وُضع لذلك المعنى حرف يدل عليه كمتى أو لم يوضع –لذلك المعنى حرف– كهنا.

وقد ذكر ابن مالك هذا المصطلح في (الكافية الشافية)، وشرحه قائلا: «أما شبهُ الحرفِ في المعنى ك "أين" فإنها مُتضمنةٌ معنى حرف الشرطِ. إذا قُصِدَ بها الشرط، ومعنى حرف الاستفهام إذا قُصِدَ بها الاستفهام»[1]، وهذا المصطلح هو أيضا من وضع ابن مالك، إذ لم يتم ذكره في المؤلفات التي سبقت ابن مالك.

2–5– شبه النيابة:

يقصد به ابن مالك شبه الاسم للحرف في «النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو "دَرَاكِ زَيْداً" فَدَرَاكِ: مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه كما أن الحرفَ كذلك»[2]، بمعنى أن «المصدَرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ، وأسماء الأفعال اشتركَا في النيابة مَنَابَ الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرفَ في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به»[3]، ولا نجد تعريفات لهذا المصطلح قبل ابن مالك ، فهو واضعه، وقد أشار إليه في (الكافية الشافية).

2–6– الشبه الافتقاري:

تطرق ابن مالك إلى هذا المصطلح في (الكافية الشافية) قائلا: «ومن شبه الحرف: الشبه في الافتقار إلى جُملةٍ على سبيل اللُّزومِ كافتقار (إذا) و(الذي) إليها فإنَّهُ افتقارٌ لَازِمٌ كافتقار الحرفِ إليها، فلذلك بُنِيَا»[4]، وأول

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص216.

[2] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص32.

[3] المرجع نفسه، ص33.

[4] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص218.

من وضع هذا المصطلح هو ابن مالك، وقد أشار إليه في ألفيته أيضا بقوله: "وكافتقار أُصِّلا"، وأورده بنفس المعنى الذي ذكره في الكافية.

فقد شرح ابن عقيل هذا المصطلح، وأشار إلى أن المصنِّف قصد –على سبيل المثال– الأسماء الموصولة، «نحو الذي فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصِّلة؛ فأشبهت الحرفَ في ملازمة الافتقار، فبنيت»[1]، وهو المعنى الذي ورد في الكافية الشافية.

2–7– مصطلحات المتمكن وغير المتمكن (الأمكن وغير الأمكن)

ورد في (شرح ابن عقيل) أن المعرب ينقسم إلى «متمكن أمْكَنَ –وهو المنصرف– كزَيْدٍ وعَمْرو، وإلى متمكن غير أمكن –وهو غير المنصرف– نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ؛ فغير المتمكن هو المبني، والمتمكن هو المعرب، وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن»[2].

مصطلح المتمكن عند ابن مالك إذن، يُطلق على الاسم المعرب، وهو ينقسم إلى متمكن أمكن (المنصرف) ومتمكن غير أمكن (غير المنصرف)، أما غير المتمكن فهو المبني، وهو ما ورد في شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، فقد قال في شرحه للبيت الأول من باب المعرب والمبني: «(والاسم منه) أي بعضُهُ متمكِّنٌ وهو (مُعْرَبٌ) جارٍ على الأصْلِ (و) بعضُهُ الآخرُ غيرُ مُتَمكِّنٍ وهو (مَبْنِيٌّ) جارٍ على خِلَافِ الأَصلِ»[3]، كما نجد هذين المصطلحين في ألفية ابن معط، ذكرها هو الآخر تحت باب المعرب والمبني:[4]

كمَنْ وإيْهٍ ونزالِ وهَلُمْ ولفظُ غيرِ المتمكِّنِ يَعُمْ

فالمعرَبُ الاسمُ الذي تَمكَّنا ثُمَّ مُضارعٌ سيأتي بَيِّنا

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص34.

[3] محمد صالح بن أحمد الغرسي: شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص31.

[4] عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث، ص29.

2-8- الأسماء الستة:

الأسماء الستة هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهن، ولم يذكر سيبويه في كتابه مصطلح "الأسماء الستة" صراحة، ولكنه ذكرها وبين طريقة إعرابها، وكذلك فعل ابن مالك، إذ لم يذكر هذا المصطلح بشكل صريح في الألفية، ولكنه ذكر هذه الأسماء وشرحها وحدد شروطها وكيفية إعرابها في هذه الأبيات:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ، وَانصِبَنَّ بِالأَلِفْ واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأسمَا أَصِفْ

مِنْ ذاكَ "ذو": إنْ صُحْبَةً أبَانَا وَالفَمُ، حَيْثُ المِيمُ منْهُ بَانَا

أبٌ، أخٌ، حمٌ - كَذَاكَ، وَهَنُ والنَّقْصُ في هذَا الأخِيرِ أَحْسَنُ

وفي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وَشَرْطُ ذا الإعْرَابِ: أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا، كَحَا أخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

2-9- مصطلح المثنى (التثنية):

عرف سيبويه مصطلح التثنية قائلا: «اعلم أنَّ التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه، الياء والألف مفتوحاً»[1]، ومن خلال هذا التعريف يظهر أن سيبويه يستخدم مصطلح التثنية بدلا من مصطلح المثنى، هذا الأخير الذي استخدمه ابن مالك في ألفيته قائلا:[2]

بالأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى، وكِلا إذا بِمُضْمَرٍ مُضَافا وُصِلا

[1] سيبويه: الكتاب، ج3، ص385.

[2] ابن مالك، الألفية، ص16.

وورد في كتاب التسهيل «التثنيةُ جَعْلُ الاسمِ القابلِ دليلَ اثنين، متفقين في اللفظ غالبا، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا، تليهما نون مكسورة»[1].

2-10- مصطلح جمع المذكر السالم:

ورد مفهوم هذا المصطلح عند الثمانيني في كتابه (الفوائد والقواعد)، ولكن المصطلح الذي أطلقه على هذا المعنى هو "جمع سلامة التذكير"، ويعرفه قائلا: «كل اسم مذكر علم عاقل ليس في آخره تاء تأنيث، أو صفة المذكر العاقل إذا لم يكن فيها تاء التأنيث وأردت جمعه السالم وكان الاسم مرفوعا فزد على حرف إعرابه في الرفع واوا ونونا، وتكون الواو ساكنة وقبلها ضمة، وتدخل في أول الاسم ألفا ولاما لأنه تذكر لما أردت جمعه»[2]، والثمانيني هنا تعرض لتعريف المصطلح ولقاعدته النحوية في آن واحد.

الجمع عند ابن مالك هو «ماله واحد من لفظه صالح لعطف مثليه، أو أمثاله عليه دون اختلاف معنى»[3]، أما جمع المذكر السالم عنده فهو «ما كان واحده لمذكر عاقل، أو شبيه به، كـ "قوله تعالى": {رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} خاليًا من تاء التأنيث، علمًا، أو صفة لا من "أفعل فعلاء"، ولا من "فعلان فعلى" كـ"أحوى". "وسكران" ولا مما يستوي فيه الذكر والأنثى كـ"صبور" و"قتيل"»[4]، وقد ذكر ابن مالك قواعد وإعراب هذا المصطلح في ألفيته، يقول في أول بيت لهذا المصطلح:[5]

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ "عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ"

وابن مالك في هذا الموضع استعمل مصطلح "جمع المذكر السالم" وهو المصطلح المشهور، سواء بين النحاة قديما أو بين النحاة المحدثين.

---

[1] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص12.

[2] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص131

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص191.

[4] المرجع نفسه، ص191-192.

[5] ابن مالك : الألفية، ص17.

2-11- مصطلح جمع المؤنث السالم:

ورد هذا المصطلح كذلك –شأنه شأن مصطلح جمع المذكر السالم- في كتاب الفوائد والقواعد بصيغة أخرى، وهي "جمع سلامة التأنيث"، ولم يعرفه بل بدأ مباشرة بذكر أقسامه وقواعده، وهو ما نجده عند ابن مالك في ألفيته:[1]

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

كَذَا أولاتُ، والَّذِي اسمًا قَدْ جُعِلْ كأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أيْضا قُبِلْ

وهو يقصد بهذا المصطلح «ما دل على أكثر من اثنتين بزيادة ألف[2] وتاء في آخره. فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة. نحو: خَلَقَ الله السماواتِ»[3]، وتجدر بنا الإشارة إلا أن ابن مالك لم يذكر هذا المصطلح بشكل صريح في ألفيته، بل اكتفى بذكر القواعد التي يُبنى عليها.

3- مصطلح النكرة ومصطلح المعرفة:

3-1- مصطلح النكرة:

ورد في معجم (الصحاح) للجوهري (ت 393هـ) أن «النكرة: ضد المعرفة[...] وقد نَكَّرَهُ فتَنَكَّرَ، أي غيَّره فتغيَّر إلى مجهول»[4]، وهو تعريف لغوي لمصطلح النكرة، أما إذا بحثنا عن التعريف الاصطلاحي لهذا المصطلح –النكرة- فإننا نجده واردا في كتاب (الفوائد والقواعد) للثمانيني (ت442هـ)، فقد ذكر بأن لها «علامات تعتبر بها، وشيء يجري لها مجرى الحد، فأما ما يكون لها كالحدّ فهو: كلّ ما يخصّ واحدا من جنسه

[1] ابن مالك: الألفية، ص18.

[2] إن كانت التاء أصلية كأبيات وأموات أو كانت الألف أصلية كقضاة وغزاة. فينصب بالفتحة (باعتبار أنه جمع تكسير) نحو: ولّيت قضاة وجهزتُ غزاة وحفظت أبياتا، (من الهامش).

[3] السيد أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص53-54.

[4] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م، ج2، ص836-837.

ويعينه فهو نكرة، نحو: (رجل، وفرس، وحائط، وبستان) وما أشبه ذلك. وأما ما تعتبر به النكرة فأن تقول: كل اسم يحسن دخول (ربّ) عليه فهو نكرة، نحو: (ربّ رجلٍ أدركته، وربّ غلامٍ لقيتُه)»[1]، ثم واصل – الثمانيني- شرحه وتحديده لمصطلح النكرة موضحا أن (ربّ) إذا دخلت على النكرة «أفادت تقليلها ولم تخرجها من التنكير، وإن شئت أن تقول: ما يحسن دخول (الألف واللام) عليه فهو نكرة، ثم تنقله (الألف واللام) إلى التعريف، وإنما تعتبر بجواز دخول الحرف على الشيء لا يكون فيه»[2]، ولهذا وجب الحديث في باب "المعرفة والنكرة" عن النكرة قبل المعرفة، لأن الأولى –النكرة- هي الأصل، دخلت عليه الألف واللام فصار معرفة، وهذا ما نجده في مختلف المؤلفات النحوية العربية.

كما نجد أيضا تعريفا اصطلاحيا آخر ورد في معجم (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم)، جاء فيه أن: «النَّكِرة: نقيض المعرفة. والنّكرة من الأسماء: ما ليس فيه تخصيص لأحد دون أحد. نحو رجل وغلام»[3]، وهذا التعريف يميل إلى الجانب النحوي للمصطلح، كما هو الحال عند ابن مالك، والذي يقول بشأن هذا المصطلح:[4]

نَكِرَةٌ: قَابِلُ أَلْ، مُؤَثِّرَا، أوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

وقد شرح ابن عقيل هذا البيت بقوله: «النكرة: ما يقبل "أل" وتؤثِّر في التعريف، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل "أل" فمثال ما يقبل "أل" وتؤثر فيه التعريف "رَجُلٌ" فتقول: الرجل، واحترز بقوله: "وتؤثر فيه التعريفَ" مما يقبل "أل" ولا تؤثر فيه التعريف، كَعَبَّاس علماً؛ فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فَتُدْخِلُ عليه "أل" لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما وقع موقع ما يقبل "أل" ذو: التي بمعنى صاحب، نحو: "جَاءَنِي

[1] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص392.

[2] المرجع نفسه، ص392.

[3] نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت 573هـ): شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط1، 1999، ج10، ص6742.

[4] ابن مالك: الألفية، ص20.

ذُو مَالٍ" أي: صاحِبُ مال، فَذُو: نكرةٌ، وهي لا تقبل "أل" لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل "أل" نحو الصاحب»[1]، وقد ألمّ ابن مالك في تعريفه لمصطلح "النكرة" بجميع جوانبه كما هو موضح من خلال شرح ابن عقيل.

3-2- مصطلح المعرفة

عرّف صاحب كتاب (الفوائد والقواعد) المعرفة قائلا: «اعلم أن المعرفة لها شيء يجري مجرى الحد، ولها علامة تعتبر بها. فأما ما يجري مجرى الحدّ فأن تقول: ما خصّ الواحد من جنسه فهو معرفة. وأما ما تعتبر به فأن تقول: كل اسم لا يحسن (الألف واللام) فهو معرفة»[2]، وهو هنا ذكر التعريف ثم قام بشرحه، كما أنه قسّم المعرفة إلى خمسة أقسام وهي: «المضمر والعلم الخاص والمبهم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى كلّ واحد من هذه الأربعة إضافة لا ينوى بها التنوين والانفصال»[3]، وهو يقصد بالمبهم اسم الإشارة.

ثم ذكر الثمانيني (ت442هـ) أمثلة عن القسم الأخير من أقسام المعرفة من أجل توضيحه، وهو المضاف إلى الأقسام الأربعة الأولى[4]، فالمضاف إلى المضمر مثل (غلامي، وغلامكَ، وغلامهُ، وصاحبها)، ومثال المضاف إلى العلم (غلام زيد، وصاحب عمرو، ودار أبي محمد، ورسول قيسِ قفةٍ)، أما مثال المضاف إلى القسم الثالث من أنواع المعرفة وهو الاسم المبهم فهو: (دار هذا، وزوج تلك، وغلام أولاء)، وفيما يخص المضاف إلى ما فيه الألف واللام فمثاله: (غلام الرجل، ودار المرأة).

أما الحريري (ت516هـ) فقد ذكر سبعة أقسام للمعرفة، «ذكر منها ستة وترك المنادى المعين كيا رجل فقال (مثاله) أي مثال ماعدا ذلك، وذكّر الضمير نظرا للفظ ما فأول المعارف المحلّى بأل ك(الدار) والعلم

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص73.

[2] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص394.

[3] المرجع نفسه، ص394.

[4] ينظر، نفسه، ص ن.

ك(زيد) والضمير ك(أنا)، واسم الإشارة ك(ذا وتلك) والموصول ك(الذي) والمضاف إلى المعرفة نحو قولك (ذو الغنى)»[1]، وهذا هو المقصود من قوله:

ومَا عَدا ذلكَ فَهْوَ مَعرِفَهْ لَا يَمتَري فيهِ الصّحيحُ المعرِفَهْ

مِثَالُهُ: الدَّارُ وزَيدٌ وأنَا وذَا وتلكَ وَالَّذِي وذُو الغِنَا

وآلةُ التَّعريفِ أَلْ فمَن يُرِدْ تَعريفَ كَبدٍ مُبهَمٍ قالَ الكَبِدْ

وقالَ قومٌ إنّها اللامُ فقطْ إذْ ألِفُ الوَصلِ مَتى تُدرَجْ سَقَطْ

ابن معط هو الآخر من النحاة الذين تطرقوا لهذا المصطلح في مؤلفاتهم، فقد عرّف المعرفة بأنها مفرد جمعه معارف، وهي «في الأصل مصدر عرفت الشيء أعرفه معرفة وعرفانا، وفي الصناعة هي: الاسم الدال على حقيقة واحدة معينة، وعلاماتها: أن يصح الابتداء بها مطلقا من غير شرط، وألا يدخلها شيء من العلامات المذكورة للنكرة»[2]، كما أنه قسّم المعرفة إلى خمسة أقسام، وهي العلم والذي يعد عنده أعرف المعارف وأولها، والمضمر، والمبهم، ثم المعرّف باللام، فالمضاف، وقد ذكر هذه الأقسام قائلا في ألفيته:

أمَّا المعارفُ فخَمْسٌ تُذْكَرُ أوَّلُها الأعلامُ ثُمَّ المضْمَرُ

وَالمبهَمُ المخصوصُ والمعرَّفُ باللامِ والمضافُ لاسمٍ يُعرفُ

ونلحظ مما سبق أن هناك تباينا في تقسيم المعرفة، رغم أن هناك توافقا بين النحاة في تعريفها، والمعرفة عند ابن مالك وفي الألفية «ستة أقسام: المضمر كَهُمْ، واسم الإشارة كَذِي، والعَلَمُ كَهِنْدُ، والمحَلّى بالألف

[1] أحمد فال بن آدُّو الجكنيّ الشنقيطيّ: شرح ملحة الإعراب، ص87.

[2] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معط، ص 631.

واللام كَالغُلام، والموصول كالَّذي، وما أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كابْنِي»[1]، وهذه هي المصطلحات التي وردت في هذا الباب من الألفية، وقد لخّصها ابن مالك في قوله:[2]

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَهُمْ، وذِي، وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالغُلامِ، وَالذي

وبما أن ألفية ابن مالك وكما ذكرنا في الجانب النظري من هذه الدراسة تعد من مؤلفاته التي غيّر فيها ابن مالك بعض آرائه السابقة، وأثبت ما يرى صحته فيها، إذ يمكننا القول إنها رأيه النهائي في المسائل النحوية، فقد قسم المعارف إلى ستة أقسام في الألفية بعدما كانت سبعة أقسام في منظومة (الكافية الشافية)، فقد ورد في هذه الأخيرة أن «المعارف سبعة: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرف بالأداة. والمعرفة بالنداء، والمعرف بالإضافة»[3].

وهذا الرأي الذي يقوم على تقسيم المعارف إلى سبعة أقسام لا نجده في منظومة (الكافية الشافية) فحسب، بل نجده أيضا في كتابه (شرح تسهيل الفوائد) يقسم المعارف إلى سبعة أقسام، يقول: «فالمعرفة: مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة»[4]، ويمكن تعليل هذا التقسيم بأن ابن مالك:

1- «فصل بين أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، ووضعَ كلَّ واحدٍ منها قسما قائما بذاته.

2- وضع (المعرّف بالنداء) قسما آخر على ما صنعه العلماء الذين ظهروا في النصف الأول من القرن السابع.

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص74.

[2] ابن مالك: الألفية، ص20.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص222.

[4] ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص115.

3- أوَّل من وضَّح أنَّ المعارف سبعة، وبذا تكون قد استقرّت مصطلحات المعارف على يد هذا العالم الجليل (رحمه الله)»[1].

3-4- الضمير:

للضمير عدة مصطلحات استعملها النحاة للتعبير على مفهومه، وهذه المصطلحات هي الضمير والمضمر والكناية والمكني، وقد استخدم البصريون مصطلح الضمير والمضمر، بينما استخدم الكوفيون في كتاباتهم مصطلح الكناية أو المكني، والملاحظ لمصطلحي «"الضمير" عند البصريين و"الكناية" أو "المكني" عند الكوفيين يدلنا على أن البصريين نظروا إلى لفظ الضمير أو شكله، فعبروا عنه بهذا المصطلح لما لاحظوه فيه من ضمور لفظه حال الظهور، واختفائه أحيانا أخرى. على حين نظر الكوفيون إلى الجانب الدلالي حيث تعد الضمائر من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة، فعبروا بالكناية والمكني»[2]، ولم يستخدم ابن السراج -وهو من نحاة المدرسة البصرية- مصطلحا واحدا للدلالة على مفهوم الضمير، حيث عبر عنه بالكناية والمضمر والضمير، ووضع بابا في كتابه (الأصول في النحو) سماه[3]: "باب الكنايات وهي علامات المضمرين".

والضمير من الإضمار، نقول أضمره أي: «أسرَّه، ومنه المضْمَرُ من الأسماء، وهو نقيض المظْهَر، والمضمرات: نحو تاء المخبر عن نفسه، وتاء المخاطب وكافُه، وهاء الغائب، كقولك: أنا فعلت. وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ، ومنكَ ومنكِ ومنكما ومنكم ومنكنَّ، ومنه ومنها ومنهما ومنهم ومنهنَّ، ومنّي ومنّا، وهو

[1] يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مجلد2، ص604.

[2] عبد الله بن حمد الخثران: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، جيزة، مصر، ط1، 1990، ص61.

[3] ينظر، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط3، 2007، ج2، ص 115.

وهي وهما وهم وهنَّ، وأنا ونحن قمنا، وهندٌ قامت، وقاما، وقامتا، وقاموا، وقُمْنَ، وإياكَ وإياكِ وإياكُما وإياكم وإياكنَّ. وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهنَّ. وإياي وإيانا»[1].

كما استعمل ابن معط مصطلح المضمر وكذلك مصطلح الضمير في ألفيته، أما ابن مالك فقد استخدم هو الآخر مصطلح المضمر ومصطلح الضمير، ليشير به إلى ما يدلُّ «على غَيْبَةٍ كَهُوَ، أو حُضُورٍ، وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب، نحو أنت، والثاني ضمير المتكلم، نحو أنا»[2]، يقول في الألفية:[3]

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أو حُضُورِ -كَأَنْتَ، وَهْوَ- سَمِّ بِالضّمِيرِ

ويقول في بيت آخر:

وَكُلُّ مُضْمَر لَهُ البِنَا يَجِبْ، وَلَفْظ مَا جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

وينقسم الضمير عند ابن مالك إلى ضمير بارز وآخر مستتر، وينقسم الضمير البارز هو الآخر إلى متصل ومنفصل.

3-5- نون الوقاية:

جاء في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك أنه «إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نونَ الوقاية، وسميت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر، وذلك نحو: "أَكْرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأَكْرِمْنِي"، وقد جاء حَذْفُهَا مع "ليس" شذوذا»[4]، وقد ذكر ابن مالك هذا المصطلح بشكل صريح في ألفيته:[5]

وَقَبْلَ يَا النَّفْس مَعَ الفِعْل الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ، وَ"لَيْسِي" قَدْ نُظِمْ

[1] نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت 573هـ): شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج،6 ص4000-4001.

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص74.

[3] ابن مالك: الألفية، ص21

[4] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص88.

[5] ابن مالك : الألفية، ص23.

4- العلم:

العَلَم في اللغة من العلامة، أما في الاصطلاح فهو «اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعيينًا مطلقًا»[1]، بمعنى أن الاسم العلم لا يحتاج إلى شرح أو تعليل، فهو يدل مباشرة عن مدلوله دون الاستعانة بألفاظ أخرى، وقد عرّف الثمانيني في كتابه (الفوائد والقواعد) الاسم العلم قائلا: «وأما الاسم العلم فهو ما خصّ واحدا من نوعه، وعينه وجعله بحيث يشار إليه باليد والأصبع، وإن شئت أن تقول: الاسم العلم هو الذي يجوز تغييره وتبديله، واللغة على ما هي عليه. وإن شئت أن تقول: الاسم العلم هو الذي يكون عبارة عن المسمى من غير أن يفيد فيه معنى»[2]، فالعلم إذن، يتمحور مفهومه حول ذلك الاسم الذي يمكن أن يدل مباشرة على شيء واحد ومُعيّن.

وللعلم عدة تقسيمات، ينطلق كل تقسيم من اعتبارات مختلفة، أجملها عباس حسن فيما يلي:[3]

أ- فينقسم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه إلى علم شخص، وإلى علم جنس.

ب- وينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد، وعلم مركب.

ج- وينقسم باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته إلى مُرْتَجَل، ومنقول.

د- وينقسم باعتبار دلالته على معنى زائد على العَلمية أو عدم دلالته - إلى اسم، وكُنية، ولقب.

وهذا التقسيم الأخير هو ما ذهب إليه الثمانيني، إذ قسّم الاسم العلم إلى ثلاثة أقسام وهي الاسم والكنية واللقب، يقول: «وهذا الاسم العلم على ثلاثة أقسام، قسم هو اسم، وقسم هو لقب، وقسم هو كنية. فأما **الاسم** فنحو: (زيد، وعمرو، وخالد، وبكر)، وأما **الكنية** فنحو: (أبي محمد، وأبي جعفر)، وأما **اللقب** فنحو:

[1] عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، ط15، ج1، ص287.

[2] عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ): الفوائد والقواعد، تح: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2002، ص427.

[3] عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص292.

(سعيد كُرْز، وقيس قُفّة، وزيد بَطَّة)، فهذه الأقسام الثلاثة كلها ترجع إلى معنى واحد وهو اللقب»[1]، وهذا التقسيم هو الذي اتّبعه ابن مالك في الألفية.

والعلم عند ابن مالك هو «الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ؛ فالاسم: يشمل النكرة والمعرفة، و"يعين مسماه": فصل أخْرَجَ النكرة، و"بلا قيد" أخرَجَ بقية المعارف، كالمضمر؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم ك"أنا" أو الخطاب ك"أنت" أو الغيبة ك"هو"»[2]، ولا يختلف تعريفه هذا عن التعريفات السابقة، إلا أن تعريف ابن مالك أكثر دقة، وقد ورد هذا التعريف في أول بيت من باب العلم:[3]

اسْمٌ يُعَيِّنُ المسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ، كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا

وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلَاحِقِ وَشَدْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

كما أن تقسيمه للعَلم لا يختلف هو الآخر عن تقسيم الثمانيني، فقد قسّمه إلى اسم وكنية ولقب، يقول ابن عقيل في شرحه لهذا التقسيم: «ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وكُنْيَةٍ، ولقبٍ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لَقَبٍ، كزيد وعمرو، وبالكنية: ما كان في أوله أبٌ أو أمٌّ، كأبي عبد الله، وأمِّ الخير، وباللقب: ما أَشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقَةِ»[4]، يقول ابن مالك:

وَاسْماً أتَى وكُنْيَةً وَلَقَبا وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

[1] عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص292..

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص96.

[3] ابن مالك: الألفية، ص24-25.

[4] المصدر نفسه، ص97.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات وردت تحت باب العَلم في ألفية ابن مالك، وهي مصطلحات تتعلق بتقسيمات العلم، وهي: المنقول/ المرتجل، علم الشخص/ علم الجنس.

ف**المنقول** عند ابن مالك هو «ما سَبَقَ له استعمالٌ في العَلَمِية، والنقل إما من صفة كَحَارِثٍ، أو من مَصْدَر كفَضْلٍ، أو من اسم جنس كأَسَدٍ، وهذه تكون معربة، أو من جملة كقَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى؛ فتقول: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ، وهذه من الأعلام المركبة»[1]،

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وَأُدَدْ

أما **المرتجل** عند ابن مالك فهو «ما لم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمِية في غيرها، كَسُعَاد، وأُدَد»[2]، ويسميه أيضا ابن معط بالمخترع، وهو «ما وضع وضعا أوليا من غير أن ينقل من مسمى إلى غيره، مأخوذ إما من ارتجل القصيدة إذ أنشأها من غير روية، وإما من ارتجل الحجر إذا أخذها من تحت رجله ليرمي بها»[3]، وهذا التعريف حاول أن يبيّن لنا المعنى اللغوي الذي أُخِذ منه هذا المصطلح.

علم الشخص أيضا ورد في الألفية، هو وعلم الجنس، وهما من تقسيمات العلم التي وردت في كتب النحاة الذين سبقوا ابن مالك، «فعلم الشخص له حكمان: معنوي، وهو: أن يراد به واحد بعينه: كزيد، وأحمد ولفظي، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه، نحو: "جاءني زيد ضاحكا" ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية، نحو: "هذا أحمد" ومنع دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: "جاء العَمْرُو"»[4]، أما **علم الجنس** فقد اكتفى ابن مالك بذكر الأحكام النحوية الخاصة به، مع ذكر الأمثلة:[5]

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص102.

[2] المرجع نفسه، ص101-102.

[3] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص636.

[4] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص104.

[5] ابن مالك : الألفية، ص26.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ كَعَلَم الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمّْ

مِنْ ذَاكَ: أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ، وَهكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثّعْلَبِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبرَّه، كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَه

5- اسم الإشارة:

هذا المصطلح هو الآخر من المصطلحات النحوية التي وردت في ألفية ابن مالك، وهو «(اسم مظهر دال بإيماء) - أي إشارة – (على) اسم (حاضر) حضورا عينينا -: كهذا البيت - أو ذهنيا-: نحو " تلك الجنة." (أو) على اسم (منزل منزلته) - أي الحاضر - كقوله: أولئك آبائي فجئني بمثلهم»[1]، كما ورد في (تهذيب اللغة) حول هذا المصطلح أن «أَهْل الْكُوفَة يُسمُّون: ذَا، وتا، وَتلك وَذَلِكَ، وَهَذَا، وَهَذِه، وَهَؤُلَاء، والّذي وَالَّذين، وَالَّتِي، واللاتي: حُروفَ المثُل.

وأَهْلُ البَصرة: يُسمّونها حُروفَ الإشارة، والأَسْماء المبْهمة»[2]، وبخصوص هذا المصطلح الأخير وهو الأسماء المبهمة أو الاسم المبهم فإنه يُطلق على عديد المصطلحات المفاهيم، وهو ما ورد في كتب النحاة الأوائل، فهو حسب سيبويه[3] يُطلق على أسماء الإشارة والضمائر والأسماء الموصولة، كما استعمله بمعنى الظروف المبهمة والكنايات عن الأعداد (كذا وكأيّن وكم).

أما الشائع عند النحاة حول مصطلح المبهم والذي لم يذكره ابن مالك في ألفيته فهو دلالته على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فقد ورد في شرح ألفية ابن معط أن أسماء الإشارة هي «القسم الثاني من قسمي

[1] عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت 972 هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط2، ص153.

[2] محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ): تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، 2001م، ج15، ص29.

[3] ينظر: يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، ص284-285.

المبهم»[1]، بالإضافة أن اسم الإشارة- قسم من أقسام المعرفة، «وهو ما وضع لمشار إليه أي لمعنى يشار إليه إشارة حسّية بالجوارح والأعضاء، لأن الإشارة حقيقة في الإشارة الحسّية، فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله، فإنها للإشارة إلى معانيها إشارة ذهنية لا حسّية»[2].

وقد ذكر ابن مالك مصطلح أسماء الإشارة في منظومة (الكافية الشافية)، وعرّفه قائلا: «اسم الإشارة: مَا دَلَّ عَلى مُسَمًّى وإشَارَةٍ إِلَيْهِ»[3]، وبعدما عرّف المصطلح بدأ بذكر قواعده، أما في الألفية فقد بدأ ابن مالك بذكر القواعد النحوية لأسماء الإشارة مباشرة، دون ذكر التعريف، يقول:[4]

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

وَذَان تَان لِلْمُثَنَّى المرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

6- الموصول

يمكن تعريف الموصول بصفة عامة بما ورد في كتاب (الفوائد والقواعد) للثمانيني، وهو تعريف اصطلاحي بسيط في مبناه واضح في معناه، يقول فيه: «اعلم أن الأسماء على ضربين: اسم تام يفهم معناه من لفظه، نحو: رجل، وفرس، وامرأة، وضارب، ومضروب، وهند، وزيد، ودعد، وما أشبه ذلك. واسم لا يفهم معناه إلا بانضمام شيء بعده إليه، فإذا انضمّ إليه فهم معناه وصحّ فيسمى الأول اسما ناقصا، ويسمى الثاني صلة، ولا يسمى الأول موصولا إلا إذا أكمل بصلته، وهذه الأسماء تكون للمذكر والمؤنث إلا أنها لا تكون إلا لغائب وغائبة»[5]، والموصول ينقسم إلى قسمين: اسمي وحرفي.

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص716.

[2] التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، ص189.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص315.

[4] ابن مالك: الألفية، ص27.

[5] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص706.

فالموصولِ الاسمّي هو «ما افتقرَ أبداً إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة تصريحية أو مؤولة»[1]، أما الموصول الحرفيّ فهو «هو (ما أُوِّلَ مع صلته بالمصدر، ولم يحتج إلى عائد) يعود إليه. لكونه حرفا والضمير لا يعود إلا على الأسماء. فخرج: الاسمي، لاحتياجه إلى عائد، مع أنه لا يؤول بالمصدر. والموصول الحرفي خمسة أحرف: أن، وأن، وكي، وما، ولو»[2]، ولم يذكر ابن مالك مصطلح الموصول الحرفي في ألفيته، بل اكتفى بذكر الموصول الاسمي فقط، يقول في الألفية:

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الذِي، الأُنْثَى التي، وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلَامَهْ، والنُّونُ إِنْ تُشْدِدْ فَلَا مَلامَهْ

وَالنُّون مِن ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدّدَا أيضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

وقد أشار ابن عقيل في شرحه للألفية إلى عدم ذكر ابن مالك لمصطلح الموصول الحرفي قائلا: «ينقسم الموصول إلى اسميّ وحرفيّ. ولم يذكر المصنفُ الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف»[3]، وهذه الأحرف هي: أنْ وأنّ وكَيْ وما ولَوْ.

7- المعرف بأداة التعريف:

هو قسم آخر من أقسام المعرفة، قال في ابن مالك:[4]

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أو اللاّمُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: "النَّمَطْ"

[1] أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ): الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د ط، 2001م، ص478.

[2] الفاكهي: شرح كتاب الحدود في النحو، ص156.

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص112.

[4] ابن مالك: الألفية، ص32.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافا بين النحاة حول هذا المصطلح، فالخليل يرى أن «المعَرِّفُ هو "أَلْ"، وقال سيبويه: هو اللام وحدها؛ فالهمزة عند الخليل همزةُ قَطْعٍ، وعند سيبويه همزةُ وَصْل اجْتُلِبَتْ للنطق بالساكن»[1]، وقد ذكر ابن مالك هذا المصطلح في منظومة (الكافية الشافية) قائلا:

اللَّامُ أَوْ (اَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ فَقُل فِي (رَجُلٍ) -تَعْرِيفُهُ شِئْتَ- (الرَّجُل)

وهو يقصد بقوله "اللام" رأي سيبويه القائل بأن حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة هي همزة وصل زائدة أُضيفت للنّطق بالساكن وهو اللام، أما ذكره "اَلْ" فهو يشير به إلى رأي الخليل الذي ينصُّ على أن أداة التعريف هي "اَلْ" كاملة -أي الألف واللام- والهمزة فيها هي همزة قطع لا همزة وصل، وقد شرح ابن مالك هذا البيت بقوله: «اللَّام -وَحْدَهَا- هِيَ المعَرِّفَة عِنْدَ سِيبَوَيْه، وَالهَمْزَةُ قَبْلَهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ زَائِدةٍ. وَهِيَ عِنْدَ الخَلِيلِ هَمْزَةُ قَطْعٍ عُومِلَتْ -غَالِبًا- مُعَامَلَةَ هَمْزَةِ الوَصْلِ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ. وَهِيَ أَحَدُ جُزْأَي الأَداةِ المعَرِّفَة. وَقَوْلُ الخَلِيلِ هُوَ المخْتَارُ عِنْدِي»[2]، ويشير ابن مالك إلى أن سبب تبنيه لرأيه هذا والمتمثل في اتباع الخليل تحدث عنه وشرح أسبابه في كتابه (شرح تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد).

تجدر الإشارة كذلك إلى أن هناك عدة مصطلحات تعبر عن مفهوم المعرّف بأداة التعريف، وهذه المصطلحات هي[3]: المعرّف ب(أل)، المعرّف بالألف واللّام، المعرَّف باللَّام، الداخل عليه حرف التعريف، المعرَّف ب(الأداة)، وأوّل من استعمل هذا المصطلح الأخير (المعرّف بالأداة) هو ابن مالك[4]، فقد ورد في كتابه

[1] ابن مالك: الألفية، ص142.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص319.

[3] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، ص626-627.

[4] المرجع نفسه، ص627.

(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) باب سماه ب: "باب المعرف بالأداة"، قال فيه: وهي: «"أل" لا اللام وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه، وقد تخلفها أمْ، وليست الهمزة زائدةً خلافاً لسيبويه»[1].

8- الابتداء:

يعدّ الخليل أول من استعمل مصطلح الابتداء[2] في النحو العربي، وقد استُعمل هذا المصطلح -المبتدأ- في القرون الأولى وبعد ظهوره لعدة معانٍ، وخاصة في كتاب سيبويه، فقد استعمله هذا الأخير ليدل به على عدة معان هي:[3]

- المبتدأ.

- بمعنى بداية الكلام.

- بمعنى الاستئناف.

- المسند والمسند إليه.

وقد ورد مصطلح المبتدأ في المنظومات النحوية التي أُلِّفت قبل ألفية ابن مالك، فقد عرّفه الحريري قائلا: «المبتدأ: كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية؛ وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكوت عليها»[4]، وهذا التعريف هو شرح لقوله:[5]

وإنْ فَتَحتَ النّطقَ باسمٍ مُبتَدَا فارْفَعْهُ والأخبارَ عنهُ أبَدَا

تقولُ مِن ذلكَ زيدٌ عَاقِلُ والصّلحُ خيرٌ والأميرُ عَادِلُ

[1] ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،

[2] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، ص163.

[3] ينظر، المرجع نفسه، 281-2283.

[4] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص46.

[5] المرجع نفسه، ص 46.

أما مصطلح المبتدأ عند ابن معطي فهو الجزء الأول من الجملة الاسمية، وقد سُمي بهذا الاسم «لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولا لفظا أو معنى، والابتداء عبارة عن مجموع وصفين هما التجرد والإسناد، وقال الجزولي: هو جعل الاسم أول الكلام معنى مسند إليه الخبر، فكلا العبارتين تدل على أنه معنى مركب من وصفين»[1]، يقول في ألفيته:[2]

القَولُ في بَيانِ الاسمِ المبتدا المبتَدا يُرفَعُ إذْ تَجرَّدا

مِنْ كُلِّ عامِلٍ لهُ لفظيِّ فارْفَعْ بِأمرٍ فيهِ معنويِّ

أَعْني "ابتِداءٌ" وهو رافعٌ الخَبَرْ مِثالُهُ: زَيدٌ مُصِيخٌ للخَبَرْ

أما ابن مالك فقد استعمل مصطلح الابتداء كاسم لهذا الباب النحوي، بينما استعمل في المتن مصطلح المبتدأ، يقول في أول حديثه عن الابتداء متحدثا عن قواعده النحوية:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قُلْتَ "زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ"

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ، والثَّاني فَاعِلٌ اَغْنَى في "أَسَارِ ذَان"

وللمبتدأ والابتداء مفهوم واحد، وهو «المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدًا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما»[3]، والحديث عن مصطلح المبتدأ مقترن بالحديث عن مصطلح "الخبر".

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص814.

[2] المرجع نفسه، ص814.

[3] ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص58.

9- الخبـر:

الخبر مصطلح نحوي يقترن دائما في المؤلفات مع مصطلح المبتدأ، إذ هما متلازمان، وهو مصطلح «وضعه الخليل إلى جانب اصطلاح الابتداء، وعبّر عنهما معا بالاسم والخبر»[1]، وقد ورد هذا المصطلح في (ملحة الإعراب) للحريري، يقول في أول بيت من حديثه عن المبتدأ والخبر:[2]

وإنْ فَتَحتَ النّطقَ باسمٍ مُبتَدَا فارْفَعْهُ والأخبارَ عنهُ أبَدَا

وذكره ابن معطي كذلك في ألفيته[3]، والملفت أن كلا من الحريري وابن معطي لم يضعا تعريفا أو مفهوما للخبر، بل اكتفى كل واحد منها بذكر أحواله وذكر أمثلة عنه، وهو ما يدل على أن الخبر من المصطلحات المستقرة من ناحية الاصطلاح والمفهوم.

إلا أن ابن مالك في ألفيته أشار إلى تعريفه، ثم أعطى مثالا عنه:

والخبر: الجزء المتمّ الفائدة كالله برٌّ، والأيادي شاهده

وشرح ابن عقيل هذا البيت بقوله: «عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويرِد عليه الفاعل نحو: "قام زيد" فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المتمّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة، وخلاصة هذا أنه عرَّفَ الخبر بما يوجدُ فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًّا بالمعرَّفِ دون غيره»[4]، وابن عقيل هنا يفضل أن يكون التعريف مختصا بالمصطلح في ذاته، لا بما يفيده في غير، وكما قلنا من قبل فإن هذا المصطلح مستقر لهذا نجد النحاة عند الحديث عنه يكتفون بذكر قواعده وأحواله.

[1] عوض القوزي : المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص105، وينظر، سيبويه: الكتاب، ج2، ص76.
[2] الحريري : شرح ملحة الإعراب، ص46.
[3] ينظر، علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص814.
[4] ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج1، ج1، ص159

10- نواسخ الابتداء:

لما فرغ ابن مالك من الحديث عن المبتدأ والخبر، انتقل إلى الحديث عن نواسخ الابتداء، وهي قسمان: «أفعال، وحروف؛ فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعالُ المقاربَةِ، وظنَّ وأخواتُهَا، والحروف: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها»[1]، وقد بدأ ابن مالك بِكان وأخواتها.

10-1- كان وأخواتها:

بداية، يجب أن نشير إلى قضية في هذا الموضع، وهي أنه إذا كانت كان وأخواتها عبارة عن أفعال، فلماذا لم تُدرج مع الأفعال الأخرى وخُصَّت بباب لوحدها؟ والجواب على هذا السؤال هو أنه: «من شرط كل فعل أن يدل على (المصدر) الذي اشتق منه، وعلى (الزمان) الذي حدث فيه، فلما كانت هذه الأفعال مخالفة لغيرها من الأفعال خصّت بباب تذكر فيه. ووجه مخالفتها (لغيرها من الأفعال) أنها جرّدت للدلالة على الزمان وعريت من المصدر وجعل عوضاً لها من المصدر فلأجل هذا أفردت بباب يخصّها وهي: (كان وصار وظل وبات وأمسى وأصبح وأضحى ومادام ومازال وما انفك وما فتئ»[2]، فالفعل إذن؛ يجب أن يدل على الزمان الذي حدث فيه وعلى المصدر الذي اشتُقّ منه، على عكس كان -والقول ينطبق على أخواتها- التي تدل على الزمان فقط، فهي مجرة من المصدر الذي اشتُقَّت منه.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن هناك عدة مصطلحات استعملها النحاة للدلالة على هذا المصطلح (كان وأخواتها)، وهي:[3]

- مصطلح المشبه بالفعل: يطلق هذا المصطلح على كان وأخواتها، كما يطلق كذلك على النواسخ بصفة عامة.

---

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص205.

[2] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص204.

[3] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، ص661-666.

- مصطلح الحروف أو الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار.

- مصطلح باب كان وأصبح وأمسى.

- وذهب نحويون آخرون إلى تشبيه هذه الأفعال بالأدوات.

- الأفعال الناقصة.

- مصطلح الأفعال غير الحقيقية.

- مصطلح أفعال العبارة

وأشهر مصطلح من بين هذه المصطلحات التي أطلقت على "كان وأخواتها" هو مصطلح المشبه بالفعل، فقد أورد ابن السراج والمتوفى سنة 316هـ في كتابه هذا المصطلح، قائلا: «المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع "بكان وأخواتها" وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت "بكان" والفعل، وأخوات "كان": صار، وأصبح، وأمسى وظل، وأضحى، وما دام، وما زال، وليس، وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل، تقول: كان، ويكون، وسيكون، وكائن،»[1] وهذا هو سبب تشبيهها بالفعل.

أما بخصوص اختلاف هذه الأفعال عن الفعل الحقيقي، «فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه "وكان" إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط "ويكون" تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول»[2].

وقد تحدث الحريري في منظومته عن هذا المصطلح (كان وأخواتها)، وقال فيه:

وعَكسُ إنَّ يَا أُخَيَّ فِي العَمَلْ كانَ وَمَا انفَكَّ الفتَى وَلم يَزَلْ

[1] ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص82.

[2] المرجع نفسه، ص 82.

وَهَكَذَا أصبحَ ثمّ أمسَى وظلَّ ثمَّ بَاتَ ثمّ أضحَى

وصارَ ثمَّ ليسَ ثمَّ مَا بَرِحْ وَمَا فتِي فافقَهْ بَيَاني المتَّضِحْ

وأُختُها مَا دامَ فاحفَظَنْهَا واحذَر هُديتَ أَن تَزيغَ عنهَا

وشرح الحريري هذه الأبيات قائلا: «اعلم أن كان وأخواتها، وهي ثلاثة عشر فعلا مذكورة في نظم الملحة، تدخل على المبتدأ وخبره، فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، ويصير اسمها، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول، ويصير خبرها؛ كقولك: كان زيدٌ راكباً، وصار الطّينُ خَزَفاً، وجميع هذه الأفعال تتصرَّف، ويعمل ما تصرَّفَ منها كعملها؛ كقولك: يكون، ويصير، ولن يزال، ولن يبرح، إلا "ليس" و"مادام" فإنهما لا يتصرَّفان، ولا يكونان إلا على لفظ الماضي»[1]، ثم أكمل الحريري قوله حول هذا المصطلح يشرح القواعد والأحكام النحوية التي تُنظم عمل "كان وأخواتها".

ابن معطي هو الآخر ذكر مصطلح "كان وأخواتها" في ألفيته، تحدث عنه في باب تكوّن من 13 بيتا، جاء في أولها:[2]

وجُملةُ الأفْعَالِ كَانَ أضْحَى أصْبَحَ ظَلَّ بَاتَ صَارَ أمْسَى

لَيْسَ وَمَا زَالَ وما انْفَكَّ وما فَتِئَ مابَرِحَ مادام وما

صَرَّفْتَهُ منها تقول كَانَا زَيدٌ شُجَاعاً لم يكن جَبَانَا

[1] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص79.

[2] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص858.

ويرى ابن معطي أن هناك عدة أمور للاستدلال على فعلية "كان وأخواتها"، ومن هذه الأمور: «اتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة وتصرفها إلى الماضي والمستقبل، ودخول قد والسين وسوف عليها»[1] وهذه الأمور من وجهة نظر ابن معطي هي التي جعلت كان وأخواتها تتصف بالفعلية.

أما في منظومة الكافية الشافية ابن مالك، فقد استعمل هذا الأخير مصطلح "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" بدل المصطلحات الأخرى التي استعملها النحاة، وأشهرها مصطلح "كان واخواتها" ومصطلح "الأفعال المشبهة بالفاعل"، وهذا المصطلح –الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر– استوحاه ابن مالك من أهم وظيفة لهذه الأفعال وهي رفع الاسم ونصب الخبر.

وعدد هذه الأفعال عند ابن مالك هو ثلاثة عشر فعلا، ذكرها في الأفعال الخمسة الأولى من هذا الباب:[2]

كَانَ بِهَا المبتدأ ارْفَع نَاصِبا خَبره كَـ(كَانَ زَيْدٌ صَاحِبا)

ومثل (كانَ): (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَح) (أَمْسَى) (صَارَ بِشْرٌ سَمْحا)

هكذا (لَيْسَ) و(زَالَ) و(بَرِح) (فَتِئَ) و(انْفَكَّ) وَكُلُّ مُتَّضح

وَأَلْزِم الأَرْبَعَةَ الأَوَاخِرَا نَفْيًا كَـ(مَا زَالَ ابنُ عَوْفٍ شاكِرا)

وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) بَعْدَ ما لَدَى إِفْهَام مُدَّةٍ كَقَوْلِ مَنْ شَدَا

ثم شرع في شرحه لهذه الأبيات قائلا: «هذه الثّلاثة عشر فعلا مُتَسَاوية في دُخُولِهِنَّ على المبتدأ والخبر وعَمَلهن فيهما العَمَلَ المذكور. إلاَّ أنَّ (لَيْسَ) ومَا قبلها تَعْمله بلا شَرط. و(زَالَ) و(بَرِحَ) و(فَتِئَ) و(انْفَكَّ)

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص858.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص380.

تَعْملُهُ بشَرْطِ مُصَاحَبة نَفْي. وَ(دَامَ) تَعْمَلُهُ بِشَرْط مُصَاحَبتها (مَا) المصْدَرِيَّة النَّائِبة عَنْ ظَرْفِ زَمَان»[1]، ثم تابع ابن مالك شرحه للقواعد النحوية لهذه الأفعال.

وفي كتابه (شرح التسهيل) استعمل ابن مالك نفس المصطلح الذي استعمله في (شرح الكافية الشافية)، وقد أورده في باب سماه "باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر"[2]، أما في الألفية فقد استعمل مصطلح "كان وأخواتها" بدل مصطلح "الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر" الذي استعمله في مؤلفاته السابقة، ولهذا اعتُبرت الألفية هي خلاصة الأفكار والمصطلحات النحوية ختم بها ابن مالك الآراء التي وصل إليها.

وقد خصّص ابن مالك في ألفيته باباً سماه "باب كان وأخواتها"، يتكون من 14 بيتا، افتتحه بقوله:

تَرْفَعُ كَانَ المبْتَدَا اسْماً ، والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

كَكانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرِحَا

فَتِئ، وَانْفَكَّ، وَهذِي الأَرْبَعَه لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ"مَا" كأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَماً

وقال ابن عقيل في تعرفه لهذه الأفعال: «وهي ترفع المبتدأ، وترفع خبره، ويسمى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوبُ بها خبراً لها. وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يعمل هذا العَمَلَ بلا شرط، وهي: كان، ظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، ومنها ما لا يعمل هذا العَمَلَ إلا بشرطٍ، وهو قسمان: أحدهم ما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهو أربعة: زال، وبَرِحَ، وفتئ، وانْفَكَّ»[3] وهو ما قصده المصنف من خلال قوله: وهذي الأربعه لشبه نفي، أو لنفي متبعه، أما القسم الثاني فهو «ما يُشْتَرَط في

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ص381.

[2] ينظر، ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص333.

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص 209.

عمله أن يسبقه "ما" المصْدَرِية الظرفية، وهو "دام" كقولك: "أعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهماً" أي: أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مصيباً درهماً؛ ومنه قوله تعالى: (وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أي: مُدَّةَ دوامي حياً»[1].

أما بخصوص معنى هذه الأفعال عند ابن مالك، فإن ظل هو «اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً، ومعنى بات: اتِّصافُه به ليلاً، وأضحى: اتصافُه به في الضّحى، وأصبح: اتِّصَافهُ به في الصباح، وأمسى: اتِّصَافه به في المساء، ومعنى صار التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى أخرى، ومعنى ليس: النفيُ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: "ليس زيد قائماً" أي: الآن، وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه، نحو: "ليس زيد قائماً غداً" ومعنى زال وأخواتها: مُلازَمَةُ الخبَرِ المخبَرِ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو: "ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أزْرَقَ العينين" ومعنى دام: بقي واسْتَمَرَّ»[2]، وهذه إذن هي معاني أخوات كان عند ابن مالك.

10-2- المشبهات بليس:

هناك عدة مصطلحات استعملها النحاة للدلالة على هذا المفهوم، فقد ورد في كتاب سيبويه: "هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع"، وتحدث عن الحرف "ما" فقال: «وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها، كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً»[3]، ولهذا السبب سنرى بأن العديد من النحاة يستعملون مصطلح "ما الحجازية"، لأن أهل الحجاز هم من يشبهونها بليس.

وهو المصطلح الذي استعمله الحريري في منظومته، وقد ورد هذ المصطلح في باب سماه: باب "ما" النافية الحجازية، يقول في هذا الباب:

وَمَا الَّتِي تَنفي كليسَ النَّاصِبَهْ فِي قولِ سُكّانِ الحِجَازِ قَاطِبَهْ

فقولُهُم مَا عَامِرٌ مُوَافِقَا كقولِهِم ليسَ سعيدٌ صَادِقَا

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص209.

[2] المرجع نفسه، ص209.

[3] سيبويه: الكتاب، ج1، ص57.

والحريري هنا ومن خلال البيت الأول شبّه "ما" النافية بليس، وقد شرح صاحب (شرح ملحة الإعراب) هذين البيتين قائلا: «(فصل في ما النافية الحجازية وما التي لنفي الجنس) تعمل (ك) عمل (ليس الناصبة) للخبر الرافعة للاسم (في قول سكان الحجاز قاطبه) أي كلهم، ومن عملها عندهم قوله تعالى: ﴿ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة:2]، وأما تميم فلا تعمل عندهم (فقولهم: ما عامر موافقا) فعامر اسمها وموافقا خبرها. واعلم أن ما تعمل بثلاثة شروط أن تكون دون إنْ الزائدة، وأن تكون باقية على نفيها، وأن يكون اسمها قبل خبرها»[1]

أما ابن معطي فقد استعمل مصطلح "الحروف العاملة عمل ليس" في ألفيته، يقول:[2]

وَلَيْسَ فِعْلٌ مَا لَهُ مُسْتَقْبَلُ والحَرْفُ مَا وَهوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ

فِي لُغَةِ الحِجَازِ إِنْ لَمْ يَبْطُلِ النَّفْيُ مِنْهَا وإِذَا لَمْ يُجْعَل

خَبَرُهَا مُقَدَّماً عَلَى اسْمِهَا حِينَئِذٍ تُزِيلُها عَنْ حُكْمِهَا

يَشْهَدُ لِلحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ مَقَالَةُ مَاهُنَّ أَمَّهَاتِهِمْ

وَمِنْ عَدَا أَهْل الحِجَازِ رَفَعُوا خبرَ مَا إِلّا الذّينَ سَمِعُوا

ومن خلال هذه الأبيات يرى ابن معطي أن «الأصل في ما أن لا تعمل، لأن الحرف لما لم يختص بأحد نوعي الاسم والفعل، فقياسه أن لا يعمل لأنه لو عمل وهو غير مختص، فإما أن يعمل في أحدهما دون الآخر وهو ترجيح من غير مرجح أو فيهما معا وهو محال. لأن الحرف في العمل فرع على الفعل. ولما لم يعمل الفعل

[1] احمد فال بن آدُّو الجكنيّ الشنقيطيّ: شرح ملحة الإعراب، ص230.

[2] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص885-886.

مع أصالته إلا في نوع واحد وهو الاسم، وجب أن لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصا، وإلا لانحط الأصل عن الفرع وهو محال»[1].

أما أهل الحجاز فقد أجروها مجرى ليس لشبهها بها في العمل، وهذا الشبه يتجسد من خلال عدة أوجه:[2]

- أحدها: مطلق النفي.

- وثانيها: خصوصه وهو أنها لنفي الحال كليس.

- وثالثها: دخولها على المبتدأ والخبر.

- ورابعها: دخول الباء في خبرها.

ومن أجل هذا سماها بعض النحاة بما المجازية.

وهو ما أكده ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) في باب سماه: "باب مَا ولَا وإنْ المشبهات بليس"، يقول في بدايته:[3]

أَهْلُ الحِجَازِ أَلْحَقُوا بِ (لَيْسَ) (مَا) إِنْ عُدِمَتْ (إِلَّا) وَ (إِنْ) وَقُدِّمَا

ذُو خَبَرٍ، وَإِنْ تُؤَخّرْهُ بَطَل إِعْمَالُ (مَا)، كَذَاكَ يَبْطُلُ العَمَل

بِكَونِ الاسمِ بَعْد مَعْمُولِ الخَبَرِ وَبَعْدَ ظَرْفٍ أَبْتِه، أو حَرْفِ جرّ

والملاحظ لعنوان الباب وهذه الأبيات يجد أن ابن مالك حذف "لات" من العنوان، ولكنه ذكر هذا الحرف في المتن، وقام بشرح كل ما يتعلق به وبقواعده النحوية.

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص887.

[2] المرجع نفسه، ص 887.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص430.

كما ورد هذا المصطلح في الألفية ضمن فصل سماه ابن مالك ب: فَصْلٌ في مَا ولا ولات وإن المشبَّهَاتِ بِلَيْسَ، وهو العنوان الذي يَلِي باب "كان وأخواتها"، ويتكون من 6 أبيات، بدأها بقوله:[1]

إِعْمَالَ "لَيْسَ" أُعْمِلَتْ "مَا" دُونَ "إِنْ" مَعَ بقَا النَّفي، وتَرْتِيبِ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَ"ما بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا" أَجَازَ العُلَمَا

وقد وضّح ابن عقيل علاقة هذا الفصل بباب كان وأخواتها قائلا: «تقدم في أول باب "كان" وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف، وسبق الكلام على "كان" وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة قسماً يعمل عَمَلَ "كان" وهو: ما، ولا، ولات، وإنْ»[2]، أي أن هذه الحروف المشبهة بليس هي أيضا من نواسخ الابتداء، والظاهر مما سبق أن ابن مالك لم يخرج عن دائرة من سبقوه في استعمال هذا المصطلح، أي "المشبهات بليس"، وهو المصطلح المشهور لدى النحاة.

10-3- أفعال المقاربة:

لم يتحدث الحريري عن هذه الأفعال في منظومته، في حين استعمل ابن معطي في ألفيته مصطلح "كاد وأخواتها" بدل مصطلح "أفعال المقاربة"، يقول في البيت الأول من هذا الباب:[3]

وأَلْحَقُوا بكانَ كَادَ وعَسَى دَلِيلُهُ عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا

وتنقسم هذه الأفعال عند ابن معطي إلى ثلاثة أقسام، يقول شارح هذه الألفية: «فهذه ثلاثة أقسام: الأول عسى: تقول عسى الله أن يشفي مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من الله تعالى مطموع فيه، والثاني:

[1] ابن مالك: الألفية، ص43.

[2] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص234-235.

[3] علي موسى الشوملي : شرح ألفية ابن معطي، ص898.

كاد كقولك: كادت الشمس تغرب، يريد أن قربها من الغروب قد حصل. الثالث: طفق وكرب ومنها جعل وأوشك وأخذ وأنشأ. أما عسى ففعل غير متصرف، إنما التزم فيه ذلك، إما لأنه دخله معنى الإنشاء أو حملا له على لعل، لأن كل واحد منهما للطمع في أن يكون، والإشفاق في أن لا يكون»[1].

أما ابن مالك فقد استعمل مصطلح "أفعال المقاربة"، وتحدث عن هذا المصطلح في 10 أبيات، بدأها بقوله:

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارعٍ لهذين خبر

وكونه بدون أن بعد عسى نزرٌ وكاد الأمر فيه عكسا

وكعسى جرى ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا

وألزموا اخلولق أن مثل حرى وبعد أوشك انتفا أن نزرا

ومثل كاد في الأصحّ كربا وترك أن مع ذي الشروع وجبا

كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق

وقد تحدث ابن عقيل معقبا عن هذه الأبيات في شرح قائلا: «وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دلّ على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك.

والثاني: ما دلّ على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

والثالث: ما دلّ على الإنشاء، وهي: جعل، وطَفِقَ، وأخذ، وعلق، وأنشأ. فتسميها أفعال المقاربة من باب

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص900.

تسمية الكل باسم البعض»[1]

أما المحدثون فقد استعملوا المصطلح المشهور، وهو أفعال المقاربة الذي استعمله ابن مالك، كما استعملوا مصطلح "كاد وأخواتها"، إذ نجد مصطفى الغلاييني يستعمل هذين المصطلحين معا، يقول: «كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة: "كاد وأخواتها" تعمل عمل "كان"، فترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر، ويسمى خبرها، وتسمى أفعال المقاربة. (وليست كلها تفيد المقاربة، وقد سمي مجموعها بذلك تغليبا لنوع من أنواع هذا الباب على غيره، لشهرته وكثرة استعماله)»[2]، وهذا ما ورد عند ابن مالك.

10-4- إن وأخواتها:

هناك عدة مصطلحات استعملها النحاة للدلالة على مصطلح " إنَّ وأخواتها"، ومن هذه المصطلحات مصطلح "الحروف الخمسة" الذي استعمله سيبويه، وقد استعمله في باب سماه "هَذَا بَابُ الحروفِ الخَمْسَةِ"[3]؛ وسيبويه هنا استعمل هذا المصطلح لأنه ذكر خمسة حروف فقط؛ أي أنه انطلق من عددها، فذكر: أنّ، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، وحذف إنّ (بكسر الهمزة).

أما الحريري فنجده في منظومته النحوية يستعمل مصطلح "إن وأخواتها، ذكره في باب سماه "باب إنّ وأخواتها"، جاء في مطلعه: [4]

وسِتَّةٌ تَنتَصِبُ الأسماءُ بهَا كَمَا تَرتَفِعُ الأنباءُ

وَهْيَ إذا رَوَيتَ أَو أمليتَا إنَّ وأنَّ يَا فتَى وليتَا

ثمَّ كأنَّ ثمَّ لكنَّ وعَلْ واللُّغةُ المشهورةُ الفُصحَى لَعَلْ وإنَّ بالكسرةِ

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ص251.

[2] مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية الموسوعة الكاملة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2013، ص380.

[3] ينظر، سيبويه: الكتاب، ج2، ص131.

[4] الحريري: ملحة الإعراب، ص 49.

وقد أتبع الحريري هذه الأبيات بشرح جاء فيه: «قد ذكرنا في شرح باب المبتدأ أن في جملة أقسام ما يدخل عليه قسماً ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهي "إنَّ" بكسر الهمزة وتشديد النون، و "أَنَّ" المفتوحة الثقيلة ومعناها: التوكيد، و"كأن" ومعناها: التشبيه، و"لكن" ومعناها: الاستدراك، و"ليت" ومعناها التَّمنِّي، و"لعلَّ" ومعناها: التّرجّي»[1]، وهذه الأحرف الستة تشبه الأفعال الماضية.....

وبعد الحريري تحدث ابن معطي في ألفيته هو الآخر عن هذا المصطلح، واستعمل مصطلح "إن وأخواتها" كعنوان لهذا الباب، يقول:

القول فيما يَرْفَعُ الأخبارا وينصبُ الأَسْمَاءَ حَيْثُ صَارَا

وهي حُرُوفٌ عَامِلَاتٌ عَمَلَا تَخْتَصُّ بالاسم تُعَدّ عن ولا

إنَّ وأنَّ وكَأنَّ ولَعَلْ ولَيْتَ خامِس ولَكِنَّ وعَلْ

لم يستعمل ابن مالك في مؤلفاته مصطلحا واحدا للدلالة على "إنّ وأخواتها"، إذ نجده في كتابه (شرح التسهيل) يستعمل مصطلح "الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر"، وقد ذكر خمسة أحرف، يقول: «إن للتوكيد، ولكن للاستدراك، وكأن للتشبيه، وللتحقيق أيضا على رأي، وليت للتمني، ولعل للترجي والإشفاق والتعليل والاستفهام. ولهن شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسا، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر»[2].

ومن الواضح أنه اتّبع في هذا سيبويه، وقد أقرّ بذلك من خلال قوله: «اعتبار الأصل يقتضي كون أحرف هذا الباب خمسة لا ست كما يقول أكثر المصنفين، ويكملون الستة بأن المفتوحة، ولا حاجة إلى

[1] الحريري: ملحة الإعراب، ص 77.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص5.

ذلك، فإنها فرع المكسورة، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى. ومتبوعي فيما اعتبرته سيبويه، فإنه قال: هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده". وكذا قال المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول. ولو قال: باب الأحرف، لكان أولى من قوله: باب الحروف، لأن أحرفا جمع قلة، وحروفا جمع كثرة، والموضع موضع قلة»[1]، وهذه من خصائص مؤلفات ابن مالك؛ يصنف ويشرح ويصحح ما وقع فيه سابقوه من أخطاء، ويثمن ما يراه مناسبا.

وفي كتابه (شرح الكافية الشافية) يستعمل ابن مالك نفس المصطلح الذي استعمله في (شرح التسهيل)، وهو مصطلح "الحروف النَّاصِبَة الاسم الرّافِعَة الخَبر"، وورد هذا المصطلح في باب سماه: باب الحروف النَّاصِبَة الاسم الرّافِعَة الخَبر، وابتدأ ابن مالك هذا الباب بقوله:[2]

لـ(إن) عكس ما لـ(كان) من عمل في خبر، واسم، وهكذا (لعل)

و(ليت) مع (لكن) هكذا (كأن) وقيل في (لعل): عل و(لعن)

و(عن) -أيضًا- ثم (أن) و(لأن) كذا (لغن) و(رعن) و(رغن)

وكل ما (كان) عليه دَخَلَا فاجعل لذي الحروف فيه عملا

ويؤكد ابن مالك من خلال البيت الأول أن عمل هذه الحروف هو عكس عمل كان وأخواتها، فهذه الأخيرة ترفع الاسم وتنصب الخبر، بينما إن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر، يقول في شرحه لهذه الأبيات من منظومته: «قد تقدم أن (كان) ترفع الاسم، وتنصب الخبر.

وعكس ذلك نصب الاسم ورفع الخبر، وهو عمل هذه الأحرف.

[1] ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص 5.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص470.

وهي ستة إذا ذكرت (أن).

وخمسة إذا استغني بـ(إن) كما فعل سيبويه –رحمه الله– إذا قال: (هذا باب الحروف الخمسة).

لأن فتح همزة (أن) يعرض بوقوعها موقع اسم مفرد، وإذا سلمت من ذلك كسرت همزتها»[1]، وابن مالك هنا؛ بيّن عمل هذه الحروف، وأشار إلى المصطلح الذي استعمله سيبويه في كتابه، وبرّر سبب وضع سيبويه لهذه التسمية.

أما في الألفية فنجد ابن مالك يستعمل مصطلح "إنّ وأخواتها"، يقول في مقدمة هذا الباب:[2]

لِإِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لكِنَّ، لَعَلْ، كأَنَّ– عَكْسُ ما لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

كإِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، وَلكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

وكما نلاحظ، فإن ابن مالك في الألفية ذكر ستة أحرف وليس خمسة، كما استعمل مصطلح "إن وأخواتها" كعنوان للباب بدل مصطلح" الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر" الذي كان يستعمله في مؤلفاته السابقة للألفية، هذه الأخيرة التي –كما سبق وأن ذكرنا– تعد خلاصة تجربته النحوية، ولهذا اشتُهِرت بالخلاصة، وقد استعمل ابن مالك مصطلح "إن وأخواتها" لأنه الأكثر دقة، والأكثر شهرة كذلك، في الماضي والحاضر.

وتجدر بنا الإشارة في هذا الموضع بالتحديد إلى مصطلح استعمله ابن مالك في هذا العنصر، وهو مصطلح "**ضمير الفصل**"، وقد استعمله ابن مالك في قوله:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حل قبله الخبر

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص471.

[2] ابن مالك: الألفية، 46-47.

وهو مصطلح بصري، ويقابله عند الكوفيين مصطلح "ضمير العماد"، وقد تحدث ابن يعيش (ت 643هـ) في كتابه "شرح المفصل" عن هذا المصطلح قائلا: «ويُقال له: فَصْلٌ، وعِمادٌ. فالفصل من عباراتِ البصريين، كأنّه فصل الاسمَ الأوّل عمّا بعده، وآذن بتَمامه، وأن لم يبق منه بَقيةٌ من نعتٍ، ولا بدلٍ إلّا الخبرَ لا غيرُ. والعِمادُ من عبارات الكوفيين، كأنّه عمد الاسمَ الأوّلَ، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده»[1]، والمصطلح البصري هو الذي كُتب له البقاء عند المتأخرين من النحاة.

وهناك من النحاة من فضل المصطلح البصري "ضمير الفصل" على المصطلح الكوفي "ضمير العماد"، يقول في كتابه "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد": «تسمية أهل البصرة له فصلًا أقرب إلى الاصطلاح؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلًا أخرى من تسمية الكوفيين, فإنهم سموه باسم ما يلازمه ويؤدي إلى معناه, فكانت تسمية البصريين أظهر»[2]، وقد اتبع ابن مالك المصطلح البصري ووظفه في ألفيته.

10-5- لا النافية للجنس:

ذكر الثمانيني في كتابه (الفوائد والقواعد) هذا المصطلح كعنوان لباب سماه: " باب (لا) في النفي" يقول: «اعلم أنّ (لا) النافية إذا دخلت على الفعل لم يلزم تكريرها، تقول: (لا يقوم). فإن دخلت على الاسم فهي ثلاثة أضرب: ضرب تُشَبّه ب(إنّ)، وضرب تُشَبّه ب(ليس)، وضرب تدخل للنفي من غير شَبَهٍ ب(ليس)، ولا ل(إنّ)، ولا تكون إلا جواباً لاستفهام في اللفظ أو في التقدير»[3].

---

[1] يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ): شرح المفصل للزمخشري، تق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة1، 2001 م، ج2، ص328.

[2] محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (827 هـ): تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط 1، 1403 هـ - 1983 م، ج2، ص128.

[3] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص241.

أما الحريري فقد استعمل في شرحه لمنظومته مصطلح "لا النافية للجنس" كعنوان للباب النحوي[1]

أما ابن مالك فقد استخدم في كتابه (شرح الكافية الشافية) مصطلح " (لا) العاملة عمل (إن)"، بدأها بقوله:

إِذَا منَكَّر بِمَعْنَى (مِنْ) يَلي (لا) فَبِـ(إِنَّ) أُلْحِقَتْ فِي الْعَمَل

وقد برّر ابن مالك سبب وضعه لهذا المصطلح، وهو وجود مشابهة بين (لا) و(إن) في التوكيد، ولهذا تأتي (لا) «لتوكيد النَّفْي، وَ(إنَّ) لتوكيد الإثبات. ولفظ (لا) مُتَسَاوٍ لِلَفْظِ (إنَّ) إذا خُفِّفَتْ في تَضَمُّنِ مُتَحَرِّكٍ بعده ساكن. فلما ناسبت (لا): (إنَّ) من هذه الجهات عمِلت عملها بشرط أن يكون ما تعمل فيه متصلا بها. قابلا ل(مِنْ) الجنسية»[2]، وهذه هي أوجه الشبه الموجودة بين (لا) النافية للجنس و(إنّ)، وانطلاقا من هذه العلاقة والتشابه وضع ابن مالك مصطلح "(لا) العاملة عمل (إن).

أما في الألفية فقد استعمل ابن مالك مصطلح "لا التي لنفي الجنس"، تحدث حول هذا المصطلح في 9 أبيات، بدأها بقوله:

عمل إن اجعل للا في نكره مفردةً جاءت أو مكرَّره

وهذا البيت يؤكد ما ذكره ابن مالك في الكافية الشافية، وهو مشابهة (لا) ل(إن) في العمل، ويشرح ابن عقيل هذا المصطلح قائلا: «والمراد بها "لا" التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كلِّه. وإنما قلت "التنصيص" احترازا عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: "لا رَجُلٌ قائماً"؛ فإنها ليست نصّا في نفي الجنسِ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبِتَقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز "لا رجلٌ قائماً بل رجلان" وبتقدير إرادة نفي لواحد يجوز " لا رجلٌ قائماً بل رجلان"، وأما "لا" هذه فهي لنفي الجنس ليس لا؛ فلا يجوز

[1] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص71.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص522.

"لا رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان"»[1]، والمصطلح المستعمل في الألفية هو الأكثر انتشارا واستقرار: لا التي لنفي الجنس أو لا النافية للجنس بدل مصطلح "لا العاملة عمل إن"، وهو ما يؤكد في كل مرة أن الألفية خلاصة للمصطلحات والآراء السابقة لابن مالك.

10-6- ظن وأخواتها

استخدم ابن مالك في كتابه (الكافية الشافية) مصطلح "الأفعال التي تنصِبُ المبتدأ والخبر مفعولين" للدلالة على مصطلح "ظن وأخواتها"، وقد بدأ هذا الباب بقوله[2]:

بفعل علم لا لعرفان نصب مبتدأ وخبر وبـ"حسب"

كذا مرادفات ذين كـ"يرى" و"ظن" مع "حجا" و"خال" و"درى"

و"عد" مع "هب" و"تعلم" و"سمع" إن يك باسم غير مسموع تبع

أما في الألفية فقد استخدم مصطلح "ظن وأخواتها"، وتحدث ابن مالك عن هذا المصطلح في 14 بيتا، يقول في الأبيات الأولى من هذا الباب:[3]

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني رأى خال علمت وجدا

ظنّ حسبت وزعمت مع عدّ حجا درى وجعل اللَّذْ كاعتقد

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج1، ج2، ص309.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص541.

[3] ابن مالك: الألفية، ص53.

وقد شرح ابن عقيل هذه الأبيات قائلا: «هذا هو القسم الثالث من أفعال الناسخة للابتداء، وهو ظن وأخواتها. وتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل»[1]، ومن هذا القول نلاحظ وجود عدة مصطلحات أخرى تندرج تحت مصطلح "ظن وأخواتها".

ومن هذه المصطلحات أيضا أن أفعال القلوب عند ابن مالك وحسب ابن عقيل ينقسم إلى قسمين: «أحدهما: ما يدل على اليقين، وذكر المصنفُ منها خمسةً: رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتَعَلَّم، والثاني منها: ما يدل على الرُّجْحان، وذكر المصنف منها ثمانية: خال، وظن، وحسِب، وزعم، وَعَدّ، وحَجَا، وجعل، وهَبْ»[2]، وأفعال القلوب تنقسم إلى متصرفة وغير متصرفة.

أما القسم الثاني وهو "أفعال التحويل" فهي المرادة عند ابن مالك بقوله «"والتي كصيَّرا –إلى آخره–" فتتعدى أيضا إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعدَّها بعضهم سبعة: "صيَّرَ" [...]، و"جعل" [...] و"وَهَبَ" [...]، و"تَخِذَ" [...]، و"اتَّخَذَ" [...]، و"ترك" [...]، و"ردَّ"»[3]، وفي هذا المصطلح أيضا نجد ابن مالك يتخلى عن استخداماته السابقة للمصطلحات ويستبدلها بالمصطلحات الأكثر استعمالا بين النحاة حتى يومنا هذا، فقد استخدم في ال(الكافية الشافية) مصطلح "الأفعال التي تنصِبُ المبتدأ والخبر مفعولين"، أما في الألفية فقد وف مصطلح "ظن وأخواتها".

11– الفاعل:

هذا المصطلح من المصطلحات النحوية التي ظهرت واستقرت في النحو العربي القديم والمعاصر، يقول الثمانيني في كتابه (الفوائد والقواعد) في هذا المصطلح: «رتبة الفاعل في العربية أن يكون بعد فعله اسماً مظهراً، أو مضمراً في الفعل، وإعراب الفاعل أبداً إما في اللفظ أو في التقدير [...] وليس الفاعل في العربية هو من

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج1، ج2، ص326.

[2] المرجع نفسه، مج1، ج2، ص326-327.

[3] نفسه مج1، ج2، ص336.

فعل الفعل في الحقيقة، وإنما حقيقته أن يرتفع بفعل مقدّم عليه ومسند إليه (فَعَلَ ويَفْعَلُ) وما تصرف منهما. ألا تراهم يقولون: (ما قام زيدٌ، ولا يقوم زيدٌ، ولم يقم زيدٌ، ولن يقوم زيدٌ) فيسمونه فاعلاً وقد نفي الفعل عنه. [...] وقد علمت أن حقيقة الفاعل هو ما تقدّم عليه الفعلُ وأسند إليه، فقد بان لك الرفع فيه»[1].

أما عند ابن مالك، ف"الفاعل" هو «المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي. أو ما يقوم مقامه. فالمسند إليه يعم الفاعل والنائب عنه، والمبتدأ، والمنسوخ الابتداء. والتقييد بالتمام يخرج اسم "كان". والتقديم والفراغ يخرجان نحو: "يقومان الزيدان" على لغة "أكلوني البراغيث". وبقاء الصوغ الأصلي يخرج النائب عن الفاعل. وذكر ما يقوم مقامه يدخل الفاعل المسند إليه مصدر، أو اسم فعل أو صفة، أو ظرف أو شبهه»[2]، وهذا التعريف للفاعل ورد في كتابه (شرح الكافية الشافية)، وهو شرح للأبيات الأولى من "باب الفاعل"، والتي يقول في بدايتها:[3]

ما تم مسند له خلو لزم سبقا بصوغ الأصل فاعلا وسم

فارفعه بالمسند نحو: "جا أبو زيد" و"عنى هجر صب زينب"

وربما جر بباء، أو بـ"من" فقدر الرفع وإن يتبع يبن

أما في الألفية، فمصطلح "الفاعل" لم يتغير لا من حيث التسمية ولا من حيث الدلالة، يقول ابن مالك في أول بيت من "باب الفاعل":[4]

الفاعل الذي كمرفوعي "أتى زيدٌ" منيراً وجهه "نعم الفتى"

[1] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص179.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص576-577.

[3] نفسه، ص576.

[4] ابن مالك: الألفية، ص57.

وقد شرح ابن عقيل هذا البيت بأن الفاعل عند ابن مالك هو «الاسم، المسند إليه فعلٌ، على طريقة فَعَلَ، أو شِبْهُهُ وحكمه الرّفع، والمراد بالاسم: ما يشمل الصريح، نحو: "قامَ زيدٌ" والمؤَوَّلَ به، نحو: "يُعجبني أن تَقُومَ" أي: قِيَامُكَ»[1]، وبعد هذا البيت بدأ ابن مالك في الأبيات الأخرى بذكر القواعد النحوية التي يقوم عليها الفاعل في اللغة العربية.

12- نائب الفاعل:

هذا المصطلح لم يُنسب إلى نحويّ واحد، فهناك من نسبه إلى عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)[2]، وهناك من يرى بأن أول من استعمل هذا المصطلح هو أبو العلاء المعري (ت449هـ)؛ يقول صاحب كتاب (موسوعة المصطلح النحوي): «والحق أن أول نصٍّ عثرنا عليه ذُكِرَ فيه مصطلح (النائب عن الفاعل) هو لأبي العلاء المعري (ت449هـ) وهو من علماء القرنين الرابع والخامس الهجريين. وقد ذكره المعري عرضاً من دون أن يقصد استعماله»[3]، ومن بين النحاة الذين نُسب إليهم هذا المصطلح ابن عدلان الموصلي (ت666هـ)[4]، إلا أن اللافت للانتباه هو أن هؤلاء النحاة لم يستعملوه –أي مصطلح النائب عن الفاعل- عن قصد، ويبقى أشهر نحوي نُسب إليه هذا المصطلح هو ابن مالك.

ويستعمل الثمانيني في كتابه (الفوائد والقواعد) مصطلح "ما لم يُسَمَّ فاعله"، يقول: رتبة ما لم يسمّ فاعله أن يكون بعد الفعل إما مظهراً أو مضمراً في الفعل، وإعرابه رفع أبداً إما في اللفظ أو في التقدير، والذي يوجب رفعه تقديم الفعل عليه وإسناده إليه في الواجب وغير الواجب. ولا بدّ في هذا الباب من شروط ثلاثة:

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج1، ج2، ص364.

[2] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج2، ص695-696.

[3] المرجع نفسه، ص696.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص697.

أولها: حذف الفاعل، وثانيها: تغيير صيغة الفعل عما كان عليه الفاعل، وثالثها: رفع المفعول ليقوم مقام الفاعل لأن الفعل لابد له من مرتفع به»[1].

وهو نفس المصطلح الذي استعمله الحريري في منظومته (ملحة الإعراب)، حيث ورد هذا المصطلح كعنوان للباب: "باب ما لم يُسمّ فاعله"، يقول الحريري في هذا الباب:[2]

واقْضِ قضاءً لا يُرَدُّ قائلُهْ بالرفع فيما لم يُسَمَّ فاعلُهْ

من بعد ضَمِّ أوَّلِ الأفعالِ كقولهمْ: يُكْتَبُ عَهْدُ الوالي

وشرح شارح (ملحة الإعراب) هذه الأبيات الأولى من هذا الباب قائلا: «("**باب ما لم يسم فاعله**") وسماه ابن مالك النائب عن الفاعل وهو أخصر وأحسن»[3]، وهو قول يؤكد فيه صاحبه أن مصطلح "النائب عن الفاعل" من وضع ابن مالك.

ابن معطي هو الآخر استعمل في ألفيته نفس المصطلح الذي استعمله الحريري، وقد ورد كعنوان للباب، يقول:[4]

القَوْلُ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه قَدْ يحذِف الفاعلَ لَفْظاً جَاهِلُه

أو عَالِمٌ في حَذْفِهِ لَهُ غَرَضْ إِذْ ذاكَ في المفْعُولِ رَفْعٌ مُفْتَرَضْ

أما ابن مالك فلم يستعمل المصطلح الذي استعمله النحاة الذين سبقوه للدلالة على "ما لم يسم فاعله"، بل استعمل مصطلح "النائب عن الفاعل"، فقد ورد هذا المصطلح كعنوان في كتابه (شرح التسهيل): "باب

[1] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص195.

[2] أحمد فال بن آدّو الجكنّي الشنقيطي: شرح ملحة الإعراب، تح: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، مطبعة المحمودية، ط1، 2013م، ص158.

[3] المرجع نفسه، ص158.

[4] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص624.

النائب عن الفاعل"[1]، كما ورد هذا المصطلح في (الكافية الشافية) في باب سماه "باب النائب عن الفاعل"، وقد شرحه ابن مالك بأنه «قد يحذف الفاعل لكونه معلوما، أو مجهولا، أو عظيما، أو حقيرا أو لغير ذلك. فينوب عنه فيما كان له من رفع، واعتناء وغير ذلك المفعول به مسندا إليه فعل مهيأ بهيئة تنبئ عن النيابة، أو اسم في معناه»[2]، وهو المعنى الذي أورده ابن مالك في الألفية.

ففي هذه الأخيرة استخدم ابن مالك نفس المصطلح الذي ذكره في كتبه السابقة، وتحدث عن هذا المصطلح وعن قواعده النحوية في 13 بيتا، يقول في أول بيت:[3]

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

13- منصوبات الأسماء:

13-1- المفعول المطلق:

هناك من يرى بأن أول من استخدم مصطلح المفعول المطلق في كتبه هو ابن السراج، ويقول صاحب هذا الرأي: «والحقُّ أن مصطلح (المفعول المطلق) هو من ابتداعات علماء القرن الرابع وبالأخصّ ابن السَّرَّاج، لذا نقول إنَّ هذا العالم الجليل هو مَن ابتدع هذا المصطلح أوَّلاً واستعمله ليدلَّ به على المصدر الفضلة المؤكّد لعامله، أو المبيّن لعامله، أو المبنيّ لنوعه أو عدده»[4]، وقد ورد في كتاب الأصول في النحو لابن السراج قوله «وهو المفعول المطلق، ويعني به المصدر»[5]، ويُقدّم المفعول المطلق دائما على عند ذكر المفعولات في اللغة العربية، وسبب هذا التقديم هو أن المفعول المطلق «هو المفعول الحقيقي الذي أخرجه فاعله من العدم إلى

[1] ينظر، ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص124.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص603.

[3] ابن مالك: الألفية، ص61.

[4] يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج2، ص718.

[5] ابن السراج: الأصول في النحو، ص159.

الوجود بعد أن لم يكن، وسُمّي (مطلقا) لأنه لم يقيّد بحرف جرّ فيقال (به، أو فيه، أو له أو معه)»[1]، وهذا هو سبب تسميه بالمفعول المطلق، فهو لم يرتبط بأيّ حرف من حروف الجرّ كما ارتبطت المفاعيل الأخرى مثل المفعول به والمفعول معه والمفعول فيه....

وقد عرّفه الثمانيني بقوله: «المفعول المطلق هو المصدر، والمصدر عند البصريين هو أصل الأفعال، والأفعال مشتقة منه، فهي فرع عليه، لأن المشتق يفتقر إلى مشتق منه وتقدمه عليه [...] ف(المصدر) كل لفظٍ دلّ على معنى وزمان مجهول، و(الفعل) كل لفظ دلّ على مصدر وزمان مخصوص»[2].

أما الحريري فقد اكتفى باستعمال مصطلح المصدر فقط، وقد ورد هذا الأخير كعنوان لهذا الباب، يقول في أول بيت من هذا الباب:[3]

والمصدرُ الأصلُ وأيُّ أصلِ ومنهُ يَا صَاحِ اشتقاقُ الفعلِ

وشرح شارح ملحة الإعراب هذا البيت قائلا: «("باب المصدر") وترجمة ابن مالك المفعول المطلق وهي [أحسن] إذ مراده [المصدر] المنصوب كما أعطاه بالمثال، وليس كل مصدر منصوبا بل يوجد مجرورا ومرفوعا (والمصدر الأصلُ) في المشتقات، وهذا هو المشهور عند ابن مالك»[4].

أما ابن مالك فقد سار على درب من سبقه من النحاة في استعماله لهذا المصطلح، إذ نجده في كتابه (شرح الكافية الشافية) يُعنون باب هذا المصطلح ب: "باب: المفعول المطلق وهو المصدر"، يقول في شرحه للأبيات الأولى من هذا الباب: «والفعل مشتق من المصدر؛ لأن المشتق فرع، والمشتق منه أصل وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه. ولا شك في أن الفعل يتضمن المصدر والوقت فثبتت فرعيته وأصلية المصدر؛ لأنه

[1] ابن السراج: الأصول في النحو، ص253.

[2] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص254-255.

[3] الحريري: ملحة الإعراب، ص34.

[4] أحمد فال بن آدّو الجكنّي الشنقيطي: شرح ملحة الإعراب، ص171.

دل على بعض ما يدل عليه الفعل. وهذا مذهب البصريين. وهو الصحيح»[1]، وفي هذا الرأي نلاحظ أن ابن مالك يؤيّد مذهب البصريين في استعمالهم لهذا المصطلح، وهو المصطلح الذي استعمله في الألفية، يقول في أول بيت من الألفية:

المصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْل كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ

ومن خلال هذا البيت يتبين لنا أن المفعول المطلق عند ابن مالك هو «المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده نحو ضربت ضربا وسرت سير زيد وضربت ضربتين. وسمى مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له»[2].

ومما سبق نستنتج أن المفعول المطلق كان يُطلق عليه مصطلح المصدر في القرون الهجرية الأولى، وأصبح يسمى بالمفعول المطلق بداية من القرن الرابع الهجري، وأوّل من استعمل هذا المصطلح هو ابن السراج، وهذا المصطلح –أي المفعول المطلق– من المصطلحات التي استقرّت منذ ذلك الوقت.

13-2- المفعول له:

«هذا المفعول إنما وقع في الكلام لأنه جواب لسؤال سائل في اللفظ أو في التقدير، وعذر للمجيب عند السائل، وعلّة في حصول الفعل. ولا بد أن يكون هذا المفعول مصدراً ليصحّ حدوثه وتقصيه. ولا بد أن يمون الفعل الذي يصل إليه مشتقا من غير لفظه»[3].

واستعمل الحريري مصطلح "المفعول له" كعنوان للباب، يقول في منظومته:[4]

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص653-654.

[2] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج1، ج2، ص436.

[3] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص295.

[4] الحريري: ملحة الإعراب، ص36.

وَإِن جَرى نُطقُكَ بالمفعولِ لهْ فانصِبْهُ بالفعلِ الَّذِي قد فَعلَهْ

وهْوَ لَعَمري مصدَرٌ فِي نفسِهِ لكنَّ جنسَ الفعلِ غيرُ جنسِهِ

وغالبُ الأحوالِ أَن تَرَاهُ جوَابَ لِمْ فعلْتَ مَا تَهْوَاهُ

أما ابن معطي فقد استخدم هو الآخر نفس المصطلح، و"المفعول له" عنده هو «العلة التي لأجلها يفعل الفاعل فعله المذكور، ولذلك كان جواب لِمَ. لأنها سؤال عن العلة وبهذه العلة قيد باللام دون سائر المفاعيل، لاقتضاء معناها لها»[1].

ومن هذه التعريفات السابقة لابن مالك نستنتج أنها لم تختلف في معناه من نحوي لآخر، ومن عصر للعصر الذي يليه، وهو ما يدلّ على استقرار مصطلح "المفعول له"، فهل سيختلف مفهوم هذا المصطلح عند ابن مالك؟ أم أن هذا الأخير سيحافظ على الأصالة المعرفية لهذا المصطلح؟

ورد في كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك مصطلح "المفعول له" كعنوان لأحد الأبواب النحوية[2]، وفي (شرح الكافية الشافية) ورد أيضا نفس المصطلح، حيث عرّفه قائلا: «المفعول له: كل مصدر نصب لتقديره بلام التعليل. وشرط وقوعه كذلك مع كونه مصدرا معللا به: أن يصدر هو وما علل به من فاعل واحد، في وقت واحد كقولك: "دعوت رغبة في الفرج". فالرغبة: مفعول له؛ لأنه مصدر معلل به ما وافقه في الفاعل والزمان. فإن فقد اتحاد الفاعل، أو الزمان مع قصد التعليل فلا بد من اللام، أو ما يقوم مقامها نحو: "جئت لأمرك إياي" و"أحسن إليك غدا لإحسانك الآن"»[3].

وهو نفس المصطلح الذي وظفه في الألفية، يقول في الأبيات الأولى من هذا الباب:

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص582.

[2] ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص196.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص671.

ينصب مفعولا له المصدر إن أبان تعليلا ك جد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وإن شرط فقد

فالمفعول له عند ابن مالك إذن، هو «المصدرُ، المفْهِمُ علةً، المشاركُ لعامله: في الوقت، والفاعِلِ، نحو: "جُدْ شُكْراً، فشكراً مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومُشارِك لعامله وهو: "جُدْ": في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكر وهو زمنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر»[1]، وهو نفس المعنى الذي تم تداوله من قِبل النحاة الذين سبقوه.

13-3- المَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفاً:

استعمل الثمانيني هذا المصطلح في كتابه وسماه "المفعول فيه وهو الظرف"، وقد عرفه بقوله: «إعلم أن الظرف كل اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى (في)، وليست موجودة في لفظه، نحو قولك (قمت اليومَ) و(جلستُ مكانَكَ) وتريد: قمتُ في اليومِ، وجلستُ في مكانِكَ. وحقيقة الظرف هو (في) لأنها الموضوعة للوعاء، فإن ظهرت إلى اللفظ كانت هي الظرف وصار ما بعدها اسماً صريحاً مجروراً بها»[2].

أما الحريري فقد استعمل مصطلح "الظرف"، وقد عرّفه بقوله: «اعلم أن الظرف ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان. فأما ظرف الزمان، فهو عبارة عن مرور الليل والنهار [...] وأما ظرف المكان: فكلّ اسم صلح أن يكون جواب "أين" في الاستفهام؛ فهو ظرف مكان»[3].

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج1، ج2، ص450.

[2] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص289.

[3] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص65-66.

كما استعمل ابن معطي بعد الحريري مصطلح "ظرف الزمان والمكان"[1] في ألفيته، أما ابن مالك فقد استعمل في كتابه (شرح الكافية الشافية) مصطلح "المفعول فيه وهو الظرف"[2]، وهو نفس المصطلح الذي وظّفه في الألفية في باب سماه "المفعول فيه، وهو المسمى ظرفا"، يقول في أول بيت من هذا الباب:[3]

الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا "فِي" بِاطِّرَادٍ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

ومن خلال هذا البيت يتضح لنا أن الظرف عند ابن مالك هو: «زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو أمكث هنا أزمنا فهنا ظرف مكان وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لأن المعنى امكث في هذا الموضع وفي أزمن»[4]، هو نفس التعريف الذي ورد عند النحاة الذين سبقوه، إذ إن ابن مالك لم يُغيّر في هذا المصطلح بل استعمله في ألفيته بنفس اللفظ، وبنفس المعنى المتداول عند النحاة.

13-4- المفعول معه:

المفعول معه عند الثمانيني هو «كل ما فعلت معه فعلاً سواء كان ممّن يعقل أو ممن لا يعقل»[5]، وقد ورد في كتابه بهذه الصيغة في باب سماه "باب المفعول معه"، وهو نفس المصطلح الذي استعمله الحريري في منظومته النحوية، وقد عرفه بقوله «اعلم أن المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بوساطة "الواو" التي هي بمعنى "مع" وليس من المفاعيل ما ينتصب بوساطة إلا المفعول معه»[6]

ومن خلال هذا البيت يتضح لنا بأن المفعول معه عند ابن معطي هو «ما تعدى إليه فعل أو معناه بواسطة الواو، التي بمعنى مع. فما تعدى إليه: يشمله وغيره، أو معناه: ليخرج المفعول به، لأنه يعمل فيه عامل

[1] ينظر، علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص539.

[2] ينظر، ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص674.

[3] ابن مالك: الألفية، ص74.

[4] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج1، ج2، ص455.

[5] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص297.

[6] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص60.

معنوي. ويتوسط الواو التي بمعنى مع: يخرج به ما عداه. وهذه الواو مع كونها تقتضي المعية، هي العاطفة. ولذلك إذا لم يتقدمها فعل أو معناه، وجب العطف والتشريك في الإعراب»[1]

وقد ذكر ابن مالك هذا المصطلح في مؤلفاته السابقة للألفية، كما ذكره في هذه الأخيرة بشكل صريح ، يقول في أول بيت:

ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه

وعرفه ابن مالك في الكافي الشافية بأنه «الاسم المذكور فضلة بعد واو بمعنى "مع" مسبوقة بفعل أو شبهة»[2]، وهو المفهوم الذي تضمنته الألفية.

13-5- التمييـز

يقابل هذا المصطلح عند الكوفيين مصطلح "التفسير"، ويبدو أن «مصطلح التفسير من وضع الخليل بن أحمد أو من سبقه من النحاة بدليل وروده قليلا عند سيبويه وبعض البصريين وقد اتجه سيبويه إلى وضع مصطلح جديد واستخدامه بكثرة وهو "التمييز" على حين بقي الكوفيون على استخدامهم لمصطلح الخليل أو مصطلح النحاة الأوائل وهو "التفسير"»[3]، وذكر الثمانيني في باب التمييز أن «التمييز في اللغة هو التحقيق، وهذا الباب يشتمل على مميَّز ومميِّز، و(المميَّز) هو المفسَّر والمبيَّن، و(المميِّز) هو المفسِّر والمبيِّن»[4].

وهو نفس المعنى الذي نجده عند ابن مالك في ألفيته، وذكره ابن مالك صراحة في أول بيت:

اسمٌ بمعنى من مبينّ نكره ينصب تمييزاً بما قد فسّره

[1] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص586.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، مج2، ص687.

[3] عبد الله بن حمد الخثران: مصطلحات النحو الكوفي، ص31.

[4] الفوائد والقواعد: الثمانيني، ص304.

كما أشار ابن عقيل في شرحه للأبيات الخاصة بهذا المصطلح أن لهذا الأخير عدة مسميات وهي: مُفَسِّرا وتَفْسِيرا ومُبَيِّنا وتبيينا ومُمَيِّزا وتمييزا[1]، وقد استعمل ابن مالك مصطلح التمييز وهو المشهور بين النحاة، وقد عرف استقرار بارزا حتى عند المحدثين.

14- التوابـع:

قال الحريري في شرحه لمنظومته في باب التوابع: «اعلم أن التوابع خمسة: التأكيد، والبدل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بحرف. وإنما سميت توابع، لأنها تتبع ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعه، ولكلٍّ منها حكم يختص به»[2]،

والتوابع عند ابن معطي خمسة، النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، فقد ورد في ألفيته في أول بيت من باب التوابع:

القول في توابع الكلم الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل

أما ابن مالك، فقد أشار إلى هذا المصطلح في ألفيته بقوله:

يتبعُ في الإعراب الأسماء الأول نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدل

ومن خلال هذا البيت يتضح لنا أن التوابع عند ابن مالك خمسة: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل، يقول ابن عقيل في شرحه للألفية: «التابع هو: الاسم المشَارِكُ لما قبله في إعرابه مطلقا [...] والتابع على خمسة أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل»[3]، وهو نفس المصطلح الذي وظّفه في "الكافية الشافية" يقول في باب التوابع:[4]

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ج2، ص425.

[2] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص97.

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج1، ص163.

[4] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج2، ص1146.

التابع التالي بلا تقيد في حاصل الإعراب والمجدد

وهو لدى التقسيم بلغت الأمل نعت وتوكيد، وعطف، وبدل

وفيما يلي سنفصل في هذه المصطلحات

14-1- النعت:

النعت في اللغة هو «وصفُكَ الشيءَ بما فيه. ويُقالُ: النَّعْتُ وصف الشيءِ بما فيه إلى الحسن مذهبُه، إلا أن يتكلّفَ متكلّفٌ، فيقول: هذا نعت سوء»[1]، وقد ورد هذا التعريف في كتاب "العين" للخليل ابن أحمد الفراهيدي، وهو تعريف لغوي لا اصطلاحي لمصطلح النعت، ولكنه –أي القول- يوضح لنا أن الخليل كان على دراية بالنعت وبالصفة[2].

وهناك مؤلفات نحوية كثيرة لم تفرق بين مصطلحي النعت والصفة، من بين هذه المؤلفات (شرح المفصل للزمخشري)، فقد ذكر الشارح –وهو ابن يعيش- أن « الصفة والنَّعْت واحدٌ، وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ النعت يكون بالحِلْية، نحو: "طويل"، و"قصير"، والصفةَ تكون بالأفعال، نحو: "ضارب" و"خارج"»[3]، وهو ما ذهب إليه الثمانيني في كتابه "الفوائد والقواعد" ، فقد أشار في باب ما يتبع الاسم في إعرابه[4] إلى الصفة والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق، فذكر الصفة بدل النعت.

كما ذكر صاحب منظومة "ملحة الإعراب" أن التوابع كما ذكرنا في قولٍ سابق خمسة، وهي: التأكيد، والبدل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بحرف، وكما نلاحظ فإنه ذكر الوصف بدل النعت، وهو دليل على أن الصفة والنعت عند الحريري شيء واحد.

[1] الخليل بن أحمد: العين، ج2، ص72.

[2] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج1، ص198.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص232.

[4] ينظر، الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص354.

ولكن في الحقيقة هناك فرق بين مصطلحي النعت والصفة، وهو موضح في كتاب (الفروق اللغوية)، يقول صاحب الكتاب: «النَّعْت فِي مَا حكى أَبُو الْعَلَاء رَحمَه الله لما يتَغَيَّر من الصِّفَات وَالصّفة لما يتَغَيَّر وَلما لَا يتَغَيَّر فالصفة أَعم من النَّعْت»[1]، كما يظهر هذا الفرق جليا في القول السابق الذي ذُكر في تعريف النعت للخليل بن أحمد، فعندما قال: النَّعْتُ وصف الشيءِ بما فيه إلى الحسن مذهبُه، إلا أن يتكلّفَ متكلّفٌ، فيقول: هذا نعت سوء، إنما يدل قوله على أن النعت مرتبط بكل ما هو حسن من الصفات، مبتعدٌ عن الصفات السيئة، أما الصفة فتشمل كليهما.

أما عن مصدر هذا المصطلح، فهناك من النحاة من قال بأنه مصطلح كوفي، و"الصفة" مصطلح بصري، في حين هناك من يرى بأن النعت «بصري المولد والنشأة حيث تكرر في كتاب سيبويه وإن كان التعبير به أقل من الصفة، ولكن يبقى الفضل الأول للبصريين، أما الكوفيون فقد نسبه النحاة إليهم، وذلك لاقتصارهم عليه في التعبير دون الصفة، فلا بأس من عده من مصطلحات الكوفة، وليس من مصطلحات البصرة حيث فضلوه على المصطلح الآخر»[2]، ونسبة هذا المصطلح إلى مدرسة البصرة أو مدرسة الكوفة إنما اعتمد على كثرة الاستعمال من قِلّته.

وقد ذكر ابن مالك مصطلح النعت في مؤلفاته[3]، ومنها الألفية، حيث قال في باب النعت:

فالنّعت تابعٌ متمٌّ ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق

فالنعت عند ابن مالك ومن خلال هذا البيت هو «"التابع، المكمل متبوعَهُ: ببيان صفة من صفاته" نحو: "مررت برجل كريم" أو من صفات ما تعلق به –وهو سَبَبِيُّه– نحو: "مررت برجل كريم أبُوهُ"»[4]، وهذا البيت هو

[1] أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص30.

[2] عبد الله بن حمد الخثران: مصطلحات النحو الكوفي، ص85.

[3] ينظر، ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج3، ص1153، وشرح التسهيل، ج3، ص306.

[4] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، ج3، مج2، ص164.

نفسه الذي عرّف به النعت في "الكافية الشافية"، ونختم بأن " مصطلح "النعت" بالرغم من نسبته إلى الكوفيين لكثرة استعمالهم له، إلا أنه وُجِدَ في كتاب سيبويه من قبل، وقد عرف في بداية ظهوره خلطا بينه وبين مصطلح "الصفة".

14-2- التوكيد

ورد مصطلح التوكيد في كتاب سيبويه بعدة معان[1]، حيث قصد به التوكيد الذي يؤكد ما قبله (التوكيد اللفظي)، وكذلك البدل، ومن المعاني أيضا التي تدل على التوكيد في الكتاب المفعول المطلق، بالإضافة إلى الألفاظ والحروف التي تفيد التوكيد وكذلك الزائد أو الزيادة.

والتوكيد من المصطلحات الأولى في النحو، فقد «وُلِدَ مع ولادة النحو العربي»[2]، إذ استعمله النحويون الواحد تِلْوَ الآخر، وتجدر الإشارة بخصوص هذا المصطلح إلى أن هناك من النحاة من استعمل التوكيد بالواو وهناك من استعمل مصطلح التأكيد، وقد أشار الثمانيني إلى أن التوكيد –بالواو- أفصح من التأكيد –بالهمز-[3]، وهو ما نجده في ألفية ابن معطي.

فقد ذكر ابن معطي في عنوان هذا الباب مصطلح "التوكيد"، بينما نجده في البيت الأول يستعمل مصطلح "التأكيد"، يقول في هذا البيت:

وَهَاكَ فِي التَّأكيد حدًّا يَجْمَعُه تَحْقِيقُ مَعْنَى عِنْدَ شَخْصٍ يَسْمَعُهْ

فالتوكيد عند ابن معطي ومن خلال هذا البيت هو تحقيق معنى معين عند شخص معين أو تحقيق معنى معين عند سامع معين، وكما نلاحظ أيضا فإن عنوان الباب هو "التوكيد" أما في البيت فقد استعمل "التأكيد"

[1] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج1، ص303-304.

[2] المرجع نفسه، مج1، ص343.

[3] ينظر، الثمانيني: الفوائد والقواعد، من الهامش، ص360.

والمصطلحان عند ابن معطي شيء واحد، وهو ما نجده في منظومة "ملحة الإعراب" للحريري، يقول في أول بيت من باب التوابع:

والعطف والتوكيد أيضا والبدل توابعٌ يُعْرَبْن إعراب البدل

أما عند شرحه فقد استعمل مصطلح "التأكيد"، يقول: «فأما التأكيد: فيختص بالأسماء والمعارف، دون النكرات، وألفاظه تسعة: "نفس، وعين، وكل، وكلا، وكلتا، وأجمع، وأجمعون، وجُمَعْ، وجمعاء، فهذه إن كانت مؤكدة، تبعت الاسم المؤكد في إعرابه»[1].

وقد ذكر ابن مالك مصطلح التوكيد في ألفيته، وقسمه إلى توكيد لفظي وتوكيد معنوي، وهناك من يرى بأن مصطلح التوكيد وما يخصه استقر «على يد ابن مالك، فقد قسم (التوكيد) إلى: معنوي، ولفظي. وهذان التقسيمان مازالا مستقرين إلى يومنا هذا»[2]، ونحن هنا نقصد المصطلحات، ولا نقصد المعاني، فالمعاني والتقسيم وُجد قبل ابن مالك، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره ابن السراج(ت316هـ) في كتابه "الأصول في النحو" أن «التوكيد يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به»[3]، وهو يقصد هنا التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي.

14-2-1- التوكيد اللفظي:

من المصطلحات التي استُعمِلت للدلالة على مصطلح "التوكيد اللفظي" مصطلح "التكرير"، وقد أشار سيبويه إليه في قوله: «باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة: ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا [...]وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول

[1] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص97.

[2] يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج2، ص644-645.

[3] ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص19.

نصبا، فلما كرروا الاسمَ توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا»[1]، وسيبويه في هذا القول لم يذكر مصطلح التكرير صراحة، بل أشار إليه في محاولة منه شرح مصطلح التوكيد اللفظي، في حين استعمل مصطلح التوكيد بشكل واضح

أما الكوفيون فيستعملون مصطلح "التكرير" للتعبير على مصطلح "التوكيد اللفظي"، كما يعبرون به عن مصطلح "البدل"[2]، وقد استعمل ابن مالك مصطلح التوكيد اللفظي في الألفية:

وما من التوكيد لفظي يجئ مكررا كقولك أدرجي أدرجي

وواضح من الشطر الثاني لهذا البيت أن التوكيد اللفظي هو تكرار اللفظ الأول، والتكرار هو سبب الاختلاف في استعمال المصطلح، فمن استعمل مصطلح "التكرير" انطلق من تكرار اللفظ، وحتى مصطلح "التوكيد اللفظي" مصطلح صحيح لغويا، وهو المصطلح الذي عرف الاستقرار والاستمرار.

14-3- العطف

نُسِب هذا المصطلح إلى أبي الأسود الدُّؤلي[3]، وقد ورد في عدة مواضع من كتاب سيبويه[4]، كما تجدر الإشارة إلى أن سيبويه عبر عن معنى العطف بثلاثة مصطلحات، وهي العطف والتشريك والإجراء[5]، وهو مصطلح بصري، يقول ابن يعيش في حديثه عن مصطلح العطف: «ويُسمَّى عطفًا بحرفٍ، ويسمّى نَسَقًا، فالعطفُ من عباراتِ البصريين، والنسقُ من عبارات الكوفيين. ومعنى العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل. وأصلُه الميْلُ، كأنّه أُميل به إلى حَيّزِ الأوّل، وقيل له نسقٌ لمساواته الأوّل في الإعراب. يقال: ثَغْرٌ نَسَقٌ، إذا تَسَاوت

[1] سيبويه: الكتاب، ج2، ص205.

[2] ينظر، عبد الله بن حمد الخثران: مصطلحات النحو الكوفي، ص32-34.

[3] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج1، ص84-85.

[4] ينظر، سيبويه: الكتاب، ج2، ص190 و192 و194.

[5] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج1، ص325-326.

أسنانُه، وكلامٌ نسقٌ، إذا كان على نظام واحد»[1]، وهو ما أشار إليه الثمانيني في كتابه "الفوائد والقواعد" عندما قال: «يسميه الكوفيون(النسق)، ويسميه البصريون (العطف بحرف)»[2]، وهو ما يؤكد على نسبة مصطلح العطف للبصريين ومصطلح النسق للكوفيين.

إن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن نسبة هذين المصطلحين إلى مدرسة معينة هو كثرة الاستعمال، بحيث أن «كلا الفريقين استعمل المصطلحين [...] إن كثرة استعمال المصطلح النحوي وقلّته، كان السبب في نسبة (العطف) إلى البصريين، والنسق إلى الكوفيين، والحقَّ أنَّ النحويين استعملوا المصطلحين على حدٍّ سواء»[3].

وقد استعمل ابن مالك مصطلح "العطف" في مؤلفاته، فعلى سبيل المثال نجد في كتابه "شرح الكافية الشافية" (باب العطف)[4]، جاء فيه:

العطف ضربان: بيان ونسق فالأول التالي المتم ما سبق

بشرحه لا ببيان معنى فيه ولكن بانجلا ما يعنى

قال ابن مالك في أول بيت من باب العطف:[5]

العطف إمّا ذو بيانٍ أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق

وابن مالك هنا يبين أن العطف نوعان: عطف البيان وعطف النسق، فعطف البيان عند ابن مالك هو: «التابع، الجامد، المشْبِهُ للصفة: في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله، نحو: "أَقسَمَ بالله أبو حَفْصِ عُمَرْ"

[1] ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج2، ص276.

[2] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص376.

[3] يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج2، ص633.

[4] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، جج3، ص1190.

[5] ابن مالك: الألفية، ص 122.

ف"عمر" بَيان؛ لأنه موَضِّح لأبي حفص»[1]، وهو ما لخّصه في قوله:

فذو البيان تابعٌ شبه الصفه حقيقة القصد به منكشفه

أما عطف النسق فهو التابع، المتوسِّط بينه وبين متبوعه عدة حروف[2] ذكرها في الأبيات التي تلت هذا البيت:[3]

تال بحرف متبع عطف النسق كاخصص بود وثناء من صدق

14-4- البـدل:

استعمل النحاة عدة مصطلحات للدلالة على هذا المصطلح، ومن هذه المصطلحات الترجمة والتفسير والرد والتكرير،[4] وهذه المصطلحات هي مصطلحات كوفية تقابل مصطلح "البدل" البصري، فقد ورد في باب البدل من شرح الأشموني لألفية ابن مالك أنه يسمى «في اصطلاح البصريين بدلا، وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير»[5]، وهذه هي المصطلحات التي استُعملت من طرف النحاة للدلالة على مصطلح "البدل".

وقد اتبع ابن مالك البصريين في تسمية هذا المصطلح، يقول في ألفيته:[6]

التابع المقصود بالحكم بلا واسطةٍ هو المسمّى بدلا

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج3، ص191-193.

[2] ينظر، ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج3، ص197.

[3] ابن مالك: الألفية، 124.

[4] ينظر، عبد الله بن حمد الخثران: مصطلحات النحو الكوفي، ص27.

[5] الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص435.

[6] ابن مالك: الألفية، ص129.

15- الــنداء

يعدّ الخليل بن أحمد أول من طوّر هذا المصطلح، ووضع أبوابه الخاصة[1]، ويطلق عليه الكوفيون مصطلح "الدعاء"[2]، وقد ذكر أبو هلال العسكري في كتابه "الفروق اللغوية" الفرق بَين مصطلح الدُّعَاء ومصطلح النداء والذي يتمثّل في أن «النداء هُوَ رفع الصَّوْت بِمَا لَهُ معنى والعربي يَقُول لصَاحبه نَاد معي ليَكُون ذَلِك أندى لصوتنا أَي أبعد لَهُ وَالدُّعَاء يكون بِرَفْع الصَّوْت وخفضه يُقَال دَعوته من بعيد ودعوت الله فِي نَفسِي وَلَا يُقَال ناديته فِي نَفسِي»[3]، وهذا قول صريح يوضح الفرق الكائن بين الدعاء والنداء، فالأول يكون بصوت مرتفع ويمكن له أن يكون بصوت منخفض كالدعاء في الصلاة مثلا، أما الثاني –أي النداء– فلا يمكن له أن يكون إلا برفع الصوت، إذ لا يمكن مناداة فلان دون رفع الصوت، أو دون سماع المتلقي للنداء.

ولا يعدّ مصطلح النداء مصطلحا جديدا، فهو من المصطلحات التي وظفها سيبويه في كتابه، حتى إنه خصّص لها بابا سماه "هذا باب النداء"، يقول في تعريفه له: «اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب»[4]، كما أشار سيبويه في هذا الباب إلى الخليل، وهو ما يؤكد أن هذا المصطلح قديم وظفه النحاة الأوائل في مؤلفاتهم.

وابن مالك في مؤلفاته وفي الألفية كذلك استعمل مصطلح النداء وهو الأصح من الناحية اللغوية، والذي كُتِب له البقاء والاستمرار أيضا حتى في المؤلفات الحديثة، يقول في الألفية:

وللمنادى النّاء أو كالنّاء يا وأي وآكذا أيا ثمّ هيا

[1] ينظر، يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي، مج1، ص169.

[2] ينظر، عبد الله بن حمد الخثران: مصطلحات النحو الكوفي، ص34-35.

[3] أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ): الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د ط، د ت، ص38.

[4] سيبويه: الكتاب، ج2، ص182.

والهمز للدّاني ووا لمن ندب أو يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

ثانيا: مصطلحات علم الصرف:

لا يخفى على دارسي اللغة أن علم النحو والصرف كانا علما واحدا، ولم ينفصلا إلا في القرن الثالث الهجري، وهو ما أشارت إليه أغلب الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع، إذ «لم تفصل الدراسات الصرفية عن الدراسات النحوية في كتاب مستقل، لا في القرن الثالث الهجري، وذلك عندما انفرد أبو عثمان المازني بعمل كتاب في الصرف، أسماه التصريف»[1].

يقول ابن جني: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: "قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر" فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة»[2]، وابن جني من خلال هذا القول بيّن لنا الفرق بين علم النحو وعلم الصرف، كما قام بوضع تعريف مختصر وشامل لهما، فالصرف عنده هو معرفة ذوات الكلم الثابتة أما النحو فهو معرفة أحوال أواخر الكلم، كما أنه فضل وأوجب معرفة علم الصرف قبل علم النحو؛ بمعنى معرفة الثابت قبل المتغير.

وما يوضح العلاقة بين النحو والصرف هو أن «النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلاّ ما يقدمه له الصرف من المباني وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا

[1] عبد الفتاح الدجني: في الصرف العربي نشأة ودراسة، تق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الفلاح، الصفاة، الكويت، ط2، 1983، ص19.

[2] أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ): المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1 1954، ج1، ص4.

بين الصرف النحو فيعالجون كلاً منهما علاجا منفصلا ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا، وذاك يصعب معه إعطاء ما للنّحو للنحو وما للصرف للصرف»[1]، وهو ما يؤكد ما سبق ذكره.

وهدفنا من هذه الإشارة ليس التنظير لنشأة علم الصرف، أو لمعرفة من أنشأه، بل للإشارة إلى علاقة الصرف بالنحو، وكذلك للإشارة إلى أن هناك مصطلحات كثيرة تستعمل في العلمين معا؛ إذ لا يمكننا أن نؤصل للاسم مثلا أو للفعل وقد سبق وأن تعرضنا له في تأصيلنا لباب الكلام وما يتألف منه، وكذلك الأمر مع مصطلحات أخرى تستعمل في المجالين معا.

1- الصفة المشبهة:

أُطلق على هذا المصطلح عدة مصطلحات، ومن هذه المصطلحات "النعت"، فقد ورد في لسان العرب: «شَابَ يَشِيبُ شَيْباً، ومَشِيباً وشَيبةً، وَهُوَ أَشْيَبُ، عَلَى غيرِ قياسٍ، لأَنَّ هَذَا النَّعْتَ إِنما يكونُ مِنْ بَابِ فَعِلَ يَفعَلُ، وَلَا فَعْلاءَ لَهُ. قيلَ: الشَّيْبُ بياضُ الشَّعَر. وَيُقَالُ: عَلاهُ الشَّيْبُ. وَيُقَالُ: رَجلٌ أَشْيَبُ، وَلَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ شَيْباءُ، لَا تُنْعَتُ بِهِ المرْأَةُ، اكْتَفوا بالشَّمْطاءِ عَن الشَّيْباءِ»[2]، وهو المعنى الذي يدل على مصطلح الصفة المشبهة، أما سيبويه فقد ذكر هذا المصطلح في كتابه بشكل صريح، من خلال تخصيص باب له سماه: باب الصفة المشبَّهة بالفاعل فيما عَمِلتْ فيه[3].

ولم يذكر الحريري هذا المصطلح في منظومته ملحة الإعراب، أما ابن معطي فقد ذكر هذا المصطلح في ألفيته بشكل صريح، يقول:[4]

ويشبه اسم الفاعل الاسم الصفة كيف أتت نكرة أو معرفة

[1] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994، ص178.

[2] ابن منظور: لسان العرب، 1، ص512.

[3] سيبويه: الكتاب، ج1، ص194.

[4] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص995.

وهو المصطلح المشهور والذي كُتِب له البقاء، وقد استخدمه ابن مالك في مؤلفاته، ففي كتابه شرح الكافية الشافية خصّص له بابا سماه باب: الصفة المشبهة باسم الفاعل، وعرّفه بقوله: «الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى [...] وشبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى وما هو له، وفي قبول التأنيث والتثنية، والجمع»[1]، وهو المعنى الذي أورده أيضا في كتابه شرح التسهيل.

كما ذكره أيضا في الألفية، يقول:

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر

وهو يقصد بهذا البيت ما يلي:[2]

– أن علامة الصفة المشبهة استحسان جرِّ فاعلها بها، نحو: "حسن الوَجْهِ، ومُنْطَلِق اللِّسانِ، وطَاهِرِ القَلْبِ"، والأصل: حَسَنٌ وجْهُهُ، ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ، وطَاهِرٌ قَلْبُهُ.

– الصفة المشبهة لا تُصاغ من فعل مُتَعَدٍّ؛ فلا تقول: "زَيْدٌ قَاتِلُ الأَبِ بَكْراً" تريد قاتلٌ أبوه بكراً، بل لا تصاغ إلا من فعل لازم، مثل: "طَاهِرِ القَلْبِ، وجَمِيلِ الظّاهِرِ".

– الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين؛ أحدهما: ما وازن المضارع، نحو: "طاهر القلب" وهذا قليل فيها، والثاني: ما لم يُوازنه، وهو الكثير، نحو: "ميل الظاهر، وحسن الوجه، وكريم الأبِ" وإن كانت من غير ثلاثي وجب مُوَازَنَتُهَا المضارع، نحو: "مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ".

[1] ينظر، ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 2، ص1054-1055.

[2] ينظر، ابن عقيل: شرح ألفية ابن معطي، ج3، مج2، ص109-110.

2- التعجب:

التعجب في اللغة ومن خلال لسان العرب هو: «عجب: العُجْبُ والعَجَبُ: إنكارُ مَا يَرِدُ عَلَيْكَ لقِلَّةِ اعْتِيادِه؛ وجمعُ العَجَبِ: أَعْجابٌ؛ [...] وقِصَّةٌ عَجَبٌ، وَشَيْءٌ مُعْجِبٌ إِذا كَانَ حَسَناً جِدًّا. والتَّعَجُّبُ: أَن تَرَى الشيءَ يُعْجِبُكَ، تَظُنُّ أَنك لَمْ تَرَ مِثلَه»[1]

ولهذا المصطلح قصة حدثت لأبي الأسود الدؤلي وهي أن ابنته قالت له «فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ: يَا أَبت مَا أَشدُّ الْحَرِّ؛ قَالَ: إِذا كَانَتِ الصَّقْعاءُ مِنْ فوْقِكِ والرَّمْضاءُ مِنْ تحتِك، فَقَالَتْ: أَرَدْتُ أَن الحرَّ شديدٌ، قَالَ: فَقُولِي مَا أَشدَّ الْحَرِّ فَحِينَئِذٍ وُضِعَ بَابُ التعجب»،[2] وهو ما يدلّ على أن أبو الأسود هو أول من وضع هذا الباب في النحو العربي، وهو ما أكدت عليه المؤلفات القديمة والحديثة.

وهناك رواية رُوِيَت في مؤلفات النحاة مفادها أن ابن أبي الأسود أقرّ بأن أول باب في النحو وضعه والده هو باب التعجب، ورد ذلك في كتاب (إنباه الرواة على أنباه النحاة) للقفطي (ت646 هـ) يقول: «قال أبو حرب بن أبي الأسود: أوّل باب رسم أبي من النحو باب التعجب»[3]، وهو ما يؤكد أن مصطلح "التعجب" لم يتغيّر منذ أن وضعه أبو الأسود الدؤلي، فقد استعمله ابن معطي في ألفيته كما هو[4]، كما ورد كذلك في منظومة الحريري[5].

[1] ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص580-581.

[2] المرجع نفسه، ج8، ص204.

[3] جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، 1982م، ط1، ج1، ص51.

[4] ينظر، علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص957.

[5] ينظر، الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص74.

ومما يدل كذلك على استقرار هذا المصطلح منذ أن وُضِع هو استعمال ابن مالك –في القرن السابع الهجري– لهذا المصطلح بنفس اللفظ وبنفس المعنى في مؤلفاته عامة وفي الألفية بصفة خاصة، هذه الأخيرة التي قال فيها:

بأفعل انطق بعد ما تعجّبا أو جيء بأفعل مجرورٍ بباء

وتلو أفعل انصبنّه كما أوفى خليلنا وأصدق بهما

وهما البيتان المذكوران في (شرح الكافية الشافية)، إذ لم يغيّر ابن مالك شيئا فيهما، وقام بإدراجهما في الألفية.

3– المقصور والممدود:

المقصور عند الحريري هو «كل اسم كان آخره ألفا ملساء؛ أي: لا تتبعها همزة، فيكون في تصاريف مواقعه على حالة واحدة، في الرفع، والنصب، والجر، ولهذا سمّي مقصورا؛ لأنه حبس عن الحركة، إذ المقصور في اللغة هو: المحبوس»[1]، ويقصد بالألف الملساء ألف لينة بدون همزة، وقد انطلق في تعريفه لهذا المصطلح من مفهومه اللغوي، أما عن سبب تسميته بهذا المصطلح فيرى الثمانيني أنه سمي مقصورا لأنه «قصر عن جميع الإعراب فلم يدخله رفع ولا نصب ولا جر»[2]، وهو يقصد من خلال قوله أن المقصور في جميع أحول إعرابه لا يكون إلا ساكنا.

والمقصور والممدود عند ابن معطي «صنفان من نوع الاسم المتمكن، لأن المقصور كل اسم معرب في آخره ألف، والممدود كل اسم معرب في آخره همزة قبلها ألف»[3].

[1] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص29.

[2] الثمانيني: الفوائد والقواعد، ص94.

[3] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص1273.

وهو المفهوم الذي نجده في مؤلفات ابن مالك، إذ نجده في كتاب (الكافية الشافية) يرى أن المقصور هو «المتمكن الذي آخره ألف لازمة في الإعراب كله، فالمتمكن يخرج المبني كـ"ما" الاسمية، واللزوم يخرج المثنى المرفوع والأسماء الستة المنصوبة فإن ألفها لا تلزم في الإعراب كله»[1]، أما في الألفية فيقول في هذا المصطلح:

إذا اسمّ استوجب من قبل الطرف فتحاً وكان ذا نظيرٍ كالأسف

فلنظيره المعَلِّ الآخر ثبوت قصرٍ بقياسٍ ظاهر

كفعلٍ وفُعلٍ في جمع ما كفعلةٍ وفُعلةٍ نحو الدّمى

إن الممدود عند ابن مالك هو «الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفا زائدة نحو حمراء وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل نحو يشاء وبقوله تلي ألفا زائدة ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة كماء وآء جمع آءة وهو شجر»[2].

أما المقصور عند ابن مالك ومن خلال هذه الأبيات هو «الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة فخرج بالاسم الفعل نحو يرضى وبحرف إعرابه المبنى نحو إذا وبلازمة المثنى نحو الزيدان فإن ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب»[3]، وهو ما يبين لنا أن ابن مالك لم يختلف عمن سبقوه من النحاة في تحديد ووضع مفهوم هذا المصطلح، إذ الاختلاف يكمن في البناء الشكلي للتعريف فقط، أما المفهوم فهو واحد.

4- جمع التكسير:

يُطلق على هذا المصطلح "جمع تكسير" و"جمع المكسَّر"، وقد أشار إليه سيبويه في كتابه في باب سماه "باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم"، يقول فيه: «سألت الخليل عن قولهم. الأشعرون، فقال: إنما

[1] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج4، ص1759.

[2] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ص448.

[3] المرجع نفسه، مج2، ص446.

ألحقوا الواو والنون، كما كسروا، فقالوا: الأشاعر، والأشاعث، والمسامعة، فكلما كسروا مسمعاً والأشعث حين أرادوا بني مسمعٍ وبني الأشعث، ألحقوا الواو والنون. وكذلك الأعجمون. وقد قال بعضهم: النُّميرون. وليس كل هذا النحو تلحقه الواو والنون، كما ليس كلُّ هذا النحو يكسَّر، ولكن تقول فيما قالوا: وكذلك وجه هذا الباب»[1]، كم أشار في موضع آخر إلى أوزان جمع التكسير في باب سماه: باب تكسير الواحد للجمع، قال فيه «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلاً) فإنَّك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفعلٌ) وذلك قولك: كلبٌ وأكلبٌ، وكعبٌ وأكعبٌ، وفرخٌ وأفرخٌ، ونسرٌ وأنسرٌ»[2].

وقد ورد هذا المصطلح عند الحريري في منظومته، والجمع عند الحريري «جمعان؛ جمع تكسير، وجمع سلامة [...] وأما جمع التكسير: فهو كل جمع تغيّر فيه لفظ الواحد، ويسمى جمع التكسير، لأن لفظ الواحد يُكسَّر فيه، كما يكسَّر الإناء، ثم يصاغ صيغة أخرى»[3]، وهذا التغيير يكون عن طريق:[4]

- الزيادة: كقولك في جمع جمل: أجمال، وفي ثوب: أثواب.
- النقصان، كقولك في جمع كتاب، وإزار: كتب، وأزر.
- بتغيير الحركة، والسكون، كقولك في جمع "رهْن، وسقْف، وأسَد": رُهُن، وسُقُف، وأُسْد.

كما ذكره اب معطي كذلك في ألفيته[5]، ويقول فيه ابن مالك:[6]

أفعلةٌ أفعل ثمّ فِعله تمَّت أفعالٌ جموع قلة

وبعض ذي بكثرةٍ وضعاً يفي كأرجلٍ والعكس جاء كالصُفيّ

[1] سيبويه: الكتاب، ج3، ص410.
[2] المرجع نفسه، ج3، ص567.
[3] الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص35.
[4] ينظر، المرجع نفسه، ص35.
[5] ينظر، علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص1171.
[6] ابن مالك: الألفية، ص178.

جمع التكسير عند ابن مالك «هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل ورجال أو مقدر كفلك للمفرد والجمع والضمة التي في المفرد كضمة قفل والضمة التي في الجمع كضمة أسد وهو على قسمين جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية ويستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا»[1]، وهو المفهوم الذي بقي مستقرا حتى في الدراسات الحديثة.

5- التصغير:

التصغير لغة «ضِدُّ الْكِبَرِ ... وَالتَّصْغِيرُ لِلِاسْمِ وَالنَّعْتُ يَكُونُ تَحْقِيرًا وَيَكُونُ شَفَقَةً وَيَكُونُ تَخْصِيصًا»[2]، أما اصطلاحا فهو «تغيير يطرأ على بنية الاسم وهيئته؛ فيجعله على وزن "فعيل". أو: فعيعل"، أو "فعيعيل" بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير»[3].

ومصطلح التصغير من المصطلحات الصرفية التي عرفت استقرارا منذ ظهوره، فقد تحدث عنه سيبويه في كتابه وخصص له باب سماه "هذا باب التصغير"، وعرّفه قائلا: «اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فعيلٍ، وفعيعلٍ وفعيعيلٍ»[4]، ويقول فيه ابن مالك في ألفيته:

فُعيلاً اجعل الثلاثيّ إذا صغّرته نحوُ قُذيٍّ في قذا

فُعيعِلّ مع فُعيعيلٍ لما فاق كجعل درهمٍ دريهما

وهو نفس المفهوم الوارد عند سيبويه، ولهذا قلنا في البداية أن "التصغير" من المصطلحات الصرفية التي عرفت استقرارا منذ ظهوره.

---

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج2، ص465.

[2] ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص458.

[3] عباس حسن: النحو الوافي، ج4، ص683.

[4] سيبويه: الكتاب، ج3، ص415.

6- النســـب:

ورد في كتاب سيبويه "هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة"، وسيبويه هنا عبر بمصطلحين عن مفهوم واحد، وقد عرّفه قائلا: «اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلةٍ.

واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنَّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن»[1]

وقد استعمل ابن مالك هذا المصطلح بشكل صريح في الألفية، يقول في أول بيت:

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب

وشرح ابن عقيل هذا البيت قائلا: «إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره يا مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في النسب إلى دمشق دمشقي وإلى تميم تميمي وإلى أحمد أحمديّ»[2]، وهو مفهوم ليس بجديد فقد استعمل من قبل ابن مالك.

7- الوقف:

يسمى هذا المصطلح بالوقف، ويسمى كذلك السّكوت، فقد ذكر سيبويه هذا في كتابه: «وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهاة؟ فقال: أما من قال: هيهاة فهي عنده بمنزلة علقاة. والدليل على ذلك أنَّهم يقولون في السكوت: هيهاه. ومن قال: هيهات فهي عنده كبيضاتٍ»[3]

تنوينا أثر فتح اجعل ألفا وقفا وتلو غير فتح احذفا

[1] سيبويه: الكتاب، ص335.

[2] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج2، ص507.

[3] سيبويه: الكتاب، ج3، ص291.

وهذا القول معناه أنه «إذا وقف على الاسم المنون فإن كان التنوين واقعا بعد فتحه أبدل ألفا ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب نحو رأيت زيدا وما فتحته لغير الإعراب كقولك في إيها وويها إيها وويها.

وإن كان التنوين واقعا بعد ضمة أو كسرة حذف وسكن ما قبله كقولك في جاء زيد ومررت بزيد جاء زيد ومررت بزيد»[1]، وقد استعمل ابن مالك المصطلح المشهور.

8- الإمـالة:

جعل الخليل هذا المصطلح لما «وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو عيسى وموسى وجعله ضد التفخيم»[2]، وسماه أيضا بالإجناح[3]، قال سيبويه في كتابه: «زعم الخليل: أن إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني: الإمالة»[4]، والإمالة عند ابن مالك هي «أن يُنْحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء»[5]، قال في أول بيت:[6]

الألِفُ المبْدَلَ مِن يا في طرف أمِل كذا الواقعُ منه اليا خلف

وتجدر الإشارة هنا إلى ابن عقيل أشار إلى أن الإمالة هي لغة بني تميم[7] ومن جاورهم، أما أهل الحجاز فلا يميلون إلا قليلا

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج2، ص526.

[2] عوض القوزي: المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص99، وينظر، ابن جني: الخصائص، ج3، ص122.

[3] المرجع نفسه، ص99.

[4] سيبويه: الكتاب، ج3، ص278.

[5] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج2، ج2، ص541.

[6] ابن مالك: الألفية، ص200.

[7] ينظر، ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج2، ص541.

9- الإبدال:

يسمى الإبدال، ويسمى البدل كذلك، فقد ورد في كتاب (شرح التصريف) للثمانيني: «حروف البدل: أحد عشر حرفًا، ثمانية منها في حروف الزّيادة، وثلاثة من غير حروف الزّيادة.

فأمّا الثمانية التي من حروف الزيادة فهي: (الألف، والواو، والياء، والهمزة، والميم، والنّون، والتّاء، والهاء).

وأمّا التي ليست من حروف الزيادة فهي: (الجيم، والطّاء، والدّال)»[1]، وهناك اختلاف بين النحاة في عدد حروف الإبدال، فابن مالك يرى بأنها تسعة أحرف، كما ورد في الكافية الشافية، قال: «حروف الإبدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل من غيرها لغير إدغامٍ.

والتي لا بد من ذكرها وهي هذه التسعة، وما سواها مما ذكره الزمخشري وغيره مستغنى عنه، كاللام والنون والجيم والسين.

وربما كان غير هذه الأربعة أولى بالذكر كالصاد، فإن إبدالها، من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطرد على لغة فذكرها أولى من ذكر السين؛ إذ ليس للسين موضع يطرد إبدالها فيه»[2].

وقد وظف ابن مالك هذا المصطلح في الألفية، يقول:[3]

أحرف الابدال "هدأت موطيا" فأبدل الهمزة من واو ويا

آخرا أثر ألف زيد وفي فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى

فقد ذكر ابن مالك في الألفية أن عدد حروف الإبدال تسعة أحرف، وشرح ابن عقيل هذا قائلا: «هذا الباب عقده المصنف لبيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا وهي تسعة أحرف جمعها المصنف رحمه

[1] أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ): شرح التصريف، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط1، 1999م. ص291.

[2] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج4، ص2077.

[3] ابن مالك : الألفية، ص209.

الله تعالى في قوله هدأت موطيا ومعنى هدأت سكنت وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرحل إذا جعلته وطيئا لكنه خفف همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وكسر ما قبلها»[1] ولم يعدل ابن مالك عن رأيه السابق حول عدد حروف الإبدال، إذ استقر رأيه على أنها تسعة أحرف.

10- الإدغام:

ورد هذا المصطلح عدة مرات في معجم "العين" للخليل، فعلى سبيل المثال ذكره عندما قال: «اعلم أن الراء في اقشعرّ واسبكرّ هما راءانِ أُدغِمَتْ واحدة في الأخرى.والتَّشديدُ علامةُ الإدغام»[2]، ومن هذا القول يتضح أن الإدغام عند الخليل هو تشديد الحرف.

كما ذكر سيبويه هذا المصطلح في كتابه وخصص له بابا سماه: "باب الإدغام" وفي باب آخر "باب الإدغام في حرفين"، ولا تكاد قواعده تختلف من عالم لأخر، إلا أن هناك اختلافا بسيطا في استعمال هذا المصطلح وهو في المصطلح، فهناك من يستعمله بتسكين الدال "الادْغام" وهناك من يشدّد الدال "الإدّغام"، وورد هذا المصطلح في ألفية ابن معطي[3] في أواخر أبواب الألفية.

وقد ذكر ابن مالك هذا المصطلح في ألفيته، يقول في أول بيت من باب الإدغام:

أول مثلين محركين في كلمة أدغم لا كمثل صفف

وشرح ابن عقيل هذا البيت قائلا: «إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما إن لم يتصدرا ولم يكن ما هما فيه اسما على وزن فعل أو على وزن فعل أو فعل أو فعل ولم يتصل أول المثلين بمدغم ولم تكن حركة الثاني

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج4، ص571-572.

[2] الخليل بن أحمد: العين، ج1، ص49.

[3] علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص1363.

منهما عارضة ولا ما هما فيه ملحقا بغيره»[1]، وهو ما يعني أن معنى الإدغام لم يتغيّر عند ابن مالك، لا من ناحية المصطلح ولا من ناحية المفهوم.

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج4، ص248.

الفصل الثالث

الضرائر الشعرية في ألفية ابن مالك وأثرها على المصطلحات العلمية

تمهيد:

إذا كان النحو والصرف علمان متلازمان ومتلاصقان في بداية التأليف النحوي، فإن الضرورة الشعرية هي الأخرى كان لها حظ وافر من هذه المؤلفات، إذ ينطلق الشاعر في ارتكابه للضرورة الشعرية من النحو، هذا الأخير الذي أجاز لهم بعض القواعد، يخرجون عنها من أجل حفاظهم على الأوزان الشعرية، ونظرا لارتباط الضرورة بالنحو نجد عدة كتب من أوائل الكتب النحوية تحتوي على باب يهتم أو يتحدث عن الضرورة الشعرية، وهو ما نجده في كتاب سيبويه، وقد تعرض هذا الأخير للضرورة في باب سماه: باب ما يحتمل الشعر....

والكتب والمؤلفات النحوية التي تعرّضت للضرائر كثيرة نذكر منها كتاب (الفصول الخمسون) لابن معطي، فقد خصص هذا الأخير الفصل الأخير من كتابه للإدغام وضرائر الشعر[1]، كما خصص لها في ألفيته أيضا آخر باب، وهو ما يدل أيضا على علاقة الضرورات الشعرية بالنحو، وبالقواعد النحوية، إذ إن مُرتكب الضرورة الشعرية يجب أن يكون على دراية بقواعد النحو واللغة، حتى لا يقع في اللحن.

وسنحاول في هذا الفصل شرح مفهوم الضرورة وموقف بعض النحاة منها، كما سنتطرق إلى الضرائر الشعرية الموجودة في الألفية، ولكننا سنركز على الضرائر التي تؤثر على المصطلحات العلمية، مع بيان سبب لجوء ابن مالك إلى هذه الضرائر عن طريق التقطيع العروضي لبعض الأبيات الشعرية كأمثلة، لنصل في الأخير إلى كيفية تأثير هذه الضرائر على المصطلحات.

[1] ينظر، ابن معطي: الفصول الخمسون، ص269.

أولا– الضرورة الشعرية:

1– تعريفها:

الضرورة في اللغة مشتقّة من «الضرر وهو النازل مما لا مدفع له»[1]، أما اصطلاحا فقد اختلف العلماء في تحديد ووضع تعريف موحّد للضرورة الشعرية، إذ «ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ومنهم من قال أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو مأخوذ من كلام سيبويه[...] وبه قال ابن مالك»[2]، أو هي «عبارة عن مخالفة المألوف من القواعد في الشعر، سواء أُلْجِئ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية، أم لم يُلْجَأ».[3]

وورد في (المعجم المفصل في الأدب) أن الضرورة الشعرية هي «كل ما يشذُّ عن القواعد الأساسية في العروض، اضطر إليها الشاعر بحسب مقتضيات الإيقاع، فأجيزَ له ما لم يَجُزْ في النثر»[4]، وهذا التعريف يربط سبب وقوع الضرورة بالإيقاع الشعري.

وهناك من يرى بأن الضرورة الشعرية في كثير من الأحيان ليست إلا «أخطاء غير شعورية في اللغة، وخروجا على النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها؛ بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة، في الشعر والنثر على سواء، غاية ما هنالك، أن الشاعر يكون منهمكا ومشغولا بموسيقى شعره، وأنغام قوافيه، فيقع في هذه الأخطاء، عن غير شعور منه»[5]، وهذا التعريف يلخص الضرورة في أنها أخطاء لا شعورية وقعت نتيجة اهتمام الشاعر بالوزن

---

[1] السيد محمود شكري الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح: محمد بهجة الأزي البغدادي، المكتبة العربية، بغداد، ط10، 1341هـ، ص6. (من المقدمة)

[2] السيد محمود شكري الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص6. وصبري إبراهيم السيد: أصول النغم في الشعر العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1993، ص357.

[3] رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 6، 1999م، ص163.

[4] محمد التونجي: المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ط2، 1999، ص594.

[5] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص163.

أو الموسيقى الشعرية، وحتى الأديب أو الناثر يقع في الضرورة أثناء تأليفه النثري، ولكن، إذا كان الشاعر يرتكب الأخطاء اللغوية أثناء تأليفه الشعري بسبب اهتمامه بالجانب الموسيقي للقصيدة الشعرية، فما هو تبرير وقوع الضرورة في النثر؟ وبصيغة أخرى: إذا كان الوزن الشعري هو الدافع من وجود الضرائر الشعرية في الشعر فما هو الدافع من وجودها في النثر؟

صحيح أن هناك من يؤيد ويدافع على الرأي القائل بوجود الضرائر الشعرية في النثر، إلا أنه –ومن هذا المنطلق– لا يمكن الربط إذن بين الضرورة والوزن أو الموسيقى التي يتميز بها الشعر العربي، والذي يقوم على أوزان شعرية لها قواعد وضوابط قامت عليها، وإذا كنا نؤيّد وجود الضرائر الشعرية في النثر فلا بد لنا أن نُعيد النظر من جديد في تسمية هذا المفهوم بمصطلح "الضرورة الشعرية"، لأننا عندما نضيف "الشعرية" فإننا نربطها بالشعر لا بالنثر، وعندما نقول بأن الوزن هو الدافع الرئيسي لوجود الضرائر في الشعر فيجب علينا أيضا إيجاد الدافع أو سبب وجود الضرورة في النثر.

ونستنتج مما سبق أن الضرورة الشعرية هي ما وقع في الشعر دون النثر، إذ من خلال المصطلح الدال على مفهومها يتضح لنا أنها مرتبطة بالشعر لا بالنثر، وهي كل ما خروج للشاعر عن القواعد النحوية، سواء لجأ إليها اضطرارا أم رغبة منه، مع مراعاة ما أجازه النحويون من ضرائر مستحسنة، وهذا من أجل استقامة الوزن الشعري، هذا الأخير الذي يقوم على أسس وقواعد مضبوطة عند العرب.

2– تفسيرها:

هناك من يعارض ارتكاب الضرائر الشعرية حتى في الشعر، ويدعو إلى تجنبها، مثل أبو هلال العسكري (ت 325هـ)، يقول في كتابه "الصناعتين": «وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه؛ وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأنّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان أيضا تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب

كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنّبوها»[1]، ويقصد أبو هلال العسكري من خلال هذا القول المبتدئين من الشعراء، ونحن لا نؤيّد هذا الرأي؛ فقد رأينا كبار الشعراء العرب يضطرون إلى الخروج عن القواعد النحوية واللغوية في أشعارهم، وغالبا ما يكون هذا الاضطرار ناجما عن عدم الإخلال بالوزن الشعري، والمحافظة على موسيقى القصيدة الشعرية.

يرى اللغويون العرب أن السليقة اللغوية مرتبطة وراثيا بالشاعر العربي، إذ لا يمكن لهذا الأخير أن يخطئ في استعمال اللغة العربية في شعره، سواء من حيث بناء الكلمة أو من حيث الإعراب، «ولم يكن كثير من هؤلاء اللغويين والنحويين، يعترف بما يسمى: "ضرورة الشعر"، فلم يكونوا يتصورون أن يخطئ شاعر في هذه اللغة؛ لأنه يتكلمها بالسليقة في نظرهم، فإذا وجدوا في شعر شاعر خروجا عن المألوف في القواعد، راحوا يلتمسون له المعاذير والحيل، ويتكلفون في التأويل والتخريج ما لا يحتمل»[2]، ومن هذا المنطلق اهتم النحاة بالضرورة الشعرية في مؤلفاتهم، في محاولة منهم إيجاد تأويلات وحجج لأخطاء الشعراء.

في حين يفسر البعض هذه الضرائر بالوزن الشعري فقط، إذ هناك «ضرورات يلجأ إليها الشعراء لتسلم لهم أوزان أشعارهم، ولكن ليس ضرورة يلجأ إليها الشاعر تخرج الكلمة عن الفصاحة.

فقد قسّم حازم القرطاجنى الضرورات الشعرية إلى: ضرورات سائغة، وضرورات مستقبحة: فالسائغ من ضرورات الشعر. ما لا تشعر النفس معه بوحشة، وذلك كقصر الممدود ومد المقصور: والمستقبح: ما تشعر النفس معه بوحشة: كصرف ما لا ينصرف وتذكير المؤنث وعكسه وكأن تكون الكلمة غير جارية على العرف العربي

[1] أبو هلال العسكري (ت 395هـ): الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، د ط، 1419هـ، ص 150.

[2] رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص164.

الصحيح، بأن تكون الكلمة مستعملة في غير ما وضعت له في عرف اللغة، ولم يقصد بها المجاز»[1]، فخروج الضرائر عما أجازه النحاة هو ما يسمى بالضرائر المستقبحة.

وفي نفس السياق، نشير إلى أن بعض النقاد يفسرون الضرورة الشعرية بأنها رجوع إلى الأصل، إذ «هي ضرب من معاودة الأصول ومراجعة القياس، ومعنى ذلك أن الشاعر إنما يرجع في الضرورة إلى الأصل الذي يخالفه الاستعمال الجاري للغة، هذه هي الفكرة التي استقر عليها البحث في الضرورة الشعرية في النحو العربي بعد سيبويه»[2]، وقد دافع صاحب كتاب (الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية) وهو "السيد إبراهيم محمد" عن هذه الفكرة في كتابه، وهي دراسة جادة ناقش فيها موضوع الضرورة الشعرية من جوانب عديدة، وتطرق فيها إلى فكرة الأصل في الضرورة الشعرية.

وقد انطلق في هذه الفكرة من عدة أقوال لنقاد الشعر القدامى وكذلك النحاة، منها ما ورد في كتاب الأصول لابن السراج، قال: «وليسَ للشاعِرِ أَنْ يحذفَ ما اتفقَ لَهُ ولا أَنْ يزيدَ ما شَاءَ بَلْ لذلكَ أُصولٌ يعملُ عليها [...] فَأَمَّا ما لا يجوزُ للشاعرِ في ضرورتِهِ فَلا يجوزُ لَهُ أَنْ يلحنَ لتسويةِ قافيةٍ ولاَ لإِقامةِ وزنٍ بأَنْ يُحركَ مجزومًا أَوْ يسكنَ معربًا وليسَ لَهُ أَنْ يُخرجَ شيئًا عَنْ لفظِه إلا أَنْ يكونَ يخرجهُ إلى أَصلٍ قَد كانَ لَهُ فيردهُ إليهِ لأَنَّهُ كانَ حقيقُتُه وإِنَّما أَخرجَهُ عن قياسٍ لزمَهُ أَو اطرادٍ استمرَّ بهِ أَو استخفافٍ لِعلّةٍ واقعةٍ»[3].

ويمكننا أن نتساءل هنا: الضرورة الشعرية هل هي إبداع أم عجز لغوي؟ «وقد انتهى القول في الضرورة الشعرية في الدراسات العربية، وهي مظهر من مظاهر الخروج على النحو، إلى أنها أثر من آثار عجز الشاعر وقصور لغته وافتقاره إلى القدرة على الأخذ بناصية اللغة. وقد جاء هذا المعنى من الربط بين الضرورة الشعرية

[1] حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجي: النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية القاهرة، مصر، ط1، 1983م، ص97.

[2] السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1983، ص29.

[3] ابن السراج، الأصول في النحو، ج3، ص435-436.

والميزان الشعري»[1]، وهو ما يدل على أن أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن هذا الحكم نابع من صلة الضرورة بالميزان الشعري.

والسبب في ذلك يعود إلى أمرين: «أحدهما يتعلق بباب الجدل في ماهية الشعر، والثاني نهض مع إطلاق مصطلح الضرورة نفسه على ظاهرة الخروج في الشعر عما هو مألوف في الاستعمال. فقد تحددت ماهية الشعر في الدراسات العربية بالوزن والقافية، ولما كانت الضرورة تتعلق بالتركيبات اللغوية التي تقع في الشعر ولا تقع في النثر، فإن هذا قد أدى إلى وقوع هذه الدراسات في الربط بين الوزن والضرورة، وأفضى ذلك إلى جعل العلاقة بينهما علاقة علية، كالعلاقة بين السبب والنتيجة»[2]، ولكن، إذا كانت الضرورة الشعرية دليل على عدم قدرة الشاعر على التعبير وافتقاره إلى اللغة الصحيحة، فبماذا نفسر وجود الضرورة في الشعر الجاهلي؟ ونحن نعلم أن الشعراء في تلك الفترة —العصر الجاهلي– يتمتعون بالفصاحة والمتانة اللغوية العالية.

ويمكن أن نلخص إلى وجود أكثر من تفسير واحد للضرورة، فهناك من يعارض ارتكابها من الأساس، وهناك من يراها عجزا لغويا للشاعر، وهناك أيضا من يرى بأن الضرائر ما هي إلا رجوع لأصل الكلمة، وهو اتجاه صحيح في تفسير بعض الضرائر، كما أن أشهر تفسير للضرورة هو ارتباطها بالوزن الشعري الذي يقوم على البحور الشعرية وتفعيلاتها.

3– أنواعها:

الضرائر كثيرة ومتنوعة، تختلف من كتاب لآخر، فقد قسمها الآلوسي إلى حسنة وقبيحة، وبرّر ذلك بقوله: «اعلم أن الحكم النحوي ينقسم إلى رخصة وغيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا، فالضرورة ما لا يستهجن ولا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وقصر الجمع الممدود كحذف

[1] السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، ص8 (من المقدمة).

[2] المرجع نفسه، ص8.

الياء في فعاليل ونحوه، ومد الجمع المقصور ...»[1]، وهو يشير هنا إلى العلاقة الموجودة بين الضرائر والنحو، وهو ما وأشار إليه بالرخصة، فالضرورة عنده يجب أن تخضع إلى رخصة نحوية حتى لا تكون مستقبحة.

ويشير الآلوسي كذلك إلى أن الضرائر لا يمكن حصرها في عدد محدد، لأن «الضرورة بابها الشعر على قول الجمهور ومخالفيهم، وشعر العرب لم يحط بجميعه أحد، فكيف يمكن حصر الضرائر بعدد دون آخر»، بمعنى أنه لا يمكن حصر الضرائر الشعرية التي ارتكبها الشعراء في أشعارهم، فالشعر العربي واسع ولا يمكن الإحاطة لأي أحد بضرائره، إلا أنه –أي الآلوسي– وفي نفس الكتاب حاول حصرها في ثلاثة أقسام: القسم الأول تحدث فيه عن ضرائر الحذف، وتحدث في القسم الثاني عن ضرائر التغيير، أما القسم الثالث فقد خصه للحديث عن ضرائر الزيادة.

أما ابن عصفور في كتابه "ضرائر الشعر" فقد حصر الضرائر في أربعة أنواع، لكل نوع فصل خاص به، وهذه الأنواع هي: فصل الزيادة، فصل النقص، فصل التقديم والتأخير، فصل البدل، وبرّر هذا بقوله: «أعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب (فيه) ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر»[2]، إذ الشعر والضرورة متلازمان.

وقد تطرق ابن معطي كما ذكرنا سابقا للضرورات الشعرية في ألفيته، يقول:

وفي اضطرار الشعر جاز صرف ما ليس مصروفا وجاز الحذف

حذف الحروف وانجذاب الحركة كما أتت سواكن محرّكة

[1] الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص20.

[2] علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ): ضرائر الشِّعْر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980، ص13.

وحدد شارح هذه الألفية الضرائر في سبع، وهي: الزيادة، النقصان، التقدم والتأخر، الإبدال، تغيير الإعراب عن وجهه، تذكير المؤنث، تأنيث المذكر[1].

كما حصر أحد المحدثين وهو صاحب "المعجم المفصل في الأدب" الضرائر الشعرية في ثلاثة أنواع: «الحذف، والزيادة، والتغيير:

1- ضرورات الحذف: وتتمثل بحذف حركة، أو بحذف حرفٍ، أو بحذف جملة.

2- ضرورات الزيادة: وتتمثل بزيادة حركة، أو بزيادة حرف، أو بإشباع حرف.

3- ضرورات التغيير: بتغيير حركة بعض الحروف، أو ضمِّ نون الكسرة، أو ضم نون جمع المذكر السالم، أو بنقل الحركة إلى الساكن قبلها، أو بنصب المضارع من غير ناصب ...»[2]، وهو التقسيم الذي نراه مناسبا لأنواع الضرائر الشعرية.

أما محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية) فقد لخص طرائق تقسيم الضرائر الواردة في كتب النحاة في أربعة أقسام:[3]

1- الطريقة الأولى تقوم على تقسيم الضرائر الشعرية على أساس الحذف والزيادة والتغيير.

2- الثانية تقوم على أساس الحسن والقبح والتوسط بينهما.

3- الطريقة الثالثة تتمثل فيما ذكره الآلوسي أن هناك من رتّب الضرائر الشعرية انطلاقا من ترتيب أبواب النحو العربي.

4- الطريقة الرابعة لا تقوم على أساس معين، ولكن يكتفي مُتّبعوها بسرد أمثلة ونماذج لما يجوز للشاعر دون أدنى ترتيب.

[1] ينظر، علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، ص1380.

[2] محمد التونجي: المعجم المفصل في الأدب، ج2، ص594.

[3] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر، ص148-149.

أما هو فقد قسم الضرائر بشكل مختلف عن الطرق السابقة الذكر، إذ اعتمد أو انطلق في تقسيمه للضرائر الشعرية من البنية والتركيب، أي إلى ضرائر صرفية وضرائر نحوية، فالأولى هي ما وقعت في بنية الكلمة أما الثانية فهي ما وقعت في تركيب الجملة.

ومن خلال ذِكْرِنا لهذه الأقسام والأنواع التي اختلفت من كتاب إلى آخر، فإننا سنركز على ضرورات الحذف والزيادة والإبدال، وهذا انطلاقا من تأثير هذه الأخيرة على المصطلحات من الناحية الشكلية، وربما من الناحية الدلالية، أما الضرائر الشعرية الأخرى التي لم نركز عليها فهذا راجع إلى عدم تأثيرها على المصطلح.

ونضرب مثلا حول الضرائر التي نراها لا تؤثر على بنية أو بناء المصطلح، وهي على سبيل المثال لا الحصر ضرورة التقديم والتأخير، وهي من الضرائر المجازة أو المرخصة من قِبل النحاة وأهل اللغة، وهذه الضرورة «منحصرة في: تقديم حركة، وتقديم حرف، وتقديم بعض الكلام على بعض»[1]، فتقديم الصفة على الموصوف مثلا من ضرائر التقديم والتأخير، وقد «ذهب بعضهم إلى أنه إذا تقدمت الصفة على الموصوف أُعربت – حينئذٍ – حسب موقعها وأُبدل منها الموصوف.

فإذا قيل مثلاً: مررت بالطويل عبد الله فإنه لا يجوز جعل الطويل صفةً لعبد الله، ولكن على إرادة: مررت بالرجل الطويل عبد الله، فحذف الموصوف وأبدل عبد الله من الصفة. قاله ابن الشجري، وحكم عليه بالقبح»[2]، ورغم التقديم والتأخير إلا أننا لا نلاحظ أي تغيير في بنية الكلمة.

قال ابن مالك في جمع المذكر السالم:[3]

وارفع بواوٍ وبيا اجرُرْ وانصبِ سالمَ جمعِ عامرٍ ومذنبِ

[1] ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص187.

[2] إبراهيم بن صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، ص465.

[3] ابن مالك: الألفية، ص17.

والأصل هو «جمع عامر ومذنب السالم، فقدم الصفة على الموصوف، وحذف "ال" ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها كجرد قطيفةٍ وفاضل رجلٍ للضرورة»[1]، والملاحظ من الوهلة الأولى على هذه الضرورة هو أنها لم تؤثر على المصطلح أو الكلمة في حد ذاتها، بل أثرت على ترتيب الكلمات فقط، وهو ما قصدناه سابقا.

ونذكر مثالا آخر، حيث قال في باب النداء:[2]

وابنِ المعرَّف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عُهِدا

فعندما قال: «" المعرَّف " مفعول بـ "ابْنِ"، وكان حقه أن يقدم المنادى؛ لأن المعرَّف نعت له، والمفرد نعت للمنادى.

فأصل كلام الناظم: وابنِ المنادى المعرف المفرد ... الخ، فالمعرّف نعت للمنادى، فقدم النعت وهو "المعرَّف" على المنعوت وهو "المنادى"، فأعرب المعرف مفعولاً والمنادى بدلاً منه، فصار التابع متبوعاً. ولو أراد الناظم السلامة من ذلك لقال:

وابنِ المنادى المفرد المعرَّفا–على الذي في رفعه قد أُلفا»[3]، وهو ما يؤكد ما ذكرناه سابقا.

4– آراء النحاة في الضرورة الشعرية:

4–1– رأي سيبويه:

يقول سيبويه في الكتاب: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفا [...]، وربَّما مَدُّوا مثل مَساجد ومَنابر، فيقولون مَساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمع

[1] إبراهيم بن صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، 466.

[2] ابن مالك : الألفية، ص131.

[3] إبراهيم بن صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، ص466-467.

على غير واحدهِ في الكلام [...]، ومن العرب من يثقل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقِّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف»[1]

وملخص رأي سيبويه في الضرورة هو أن الشاعر يجوز له في شعره ما لا يجوز له في النثر أو في الكلام بصفة عامة، وذلك بشرطين:

«أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مندوحة.

- أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز

ويلاحظ أن سيبويه كان يعبر عما لم يضطر إليه الشاعر، ولكنه خاص بالورود في الشعر بأنه "يجوز في الشعر"»[2].

وهذا الرأي نجده عند كثير من النحاة الذين أتَوا بعد سيبويه، وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه لم يذكر في كتابه مصطلح الضرورة الشعرية بشكل صريح، وقد كان يعبر عن مفهومها بتعابير مختلفة من مثل "يضطرون" كما وضع لها بابا سماه: باب ما يحتمل الشعر.

4-2- رأي ابن مالك

رأي ابن مالك للضرورة موافق لرأي سيبويه، فالضرورة عنده هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، هو بهذا «متابع لسيبويه فقد نبه سيبويه -رحمه الله- على أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارًا، إلا إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن، وإصلاح القافية عنه مندوحة.

ويظهر رأي المصنف في الضرورة في أماكن متعددة منها قوله في حديثه عن "ال" الموصولة:

"ولما كانت "ال" الموصولة بلفظ المعرفة كره وصلها بجملة صريحة، والتزم كون صلتها صفة في اللفظ مئولة بجملة فعلية»[3].

---

[1] سيبويه: الكتاب، ج1، ص26-29.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص93.

[3] ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص123.

وابن مالك إذن لا يختلف رأيه عن رأي سيبويه، ولكن كل من خالف هذا الرأي «وجّه نقده إلى ابن مالك وحده ولم يتعرّض لسيبويه، كقول أبي حيان: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ... " الخ.

وإن المتأمل ليستوقفه النظر حيال قبول الناس لهذا الرأي في فهم الضرورة؛ إذ لم يجد كثرة من الأنصار له على الرغم من أن أشهر الذين قالوا به هما سيبويه وابن مالك، والأول كان يعيش في عصر الاستشهاد ويستقي شواهده من المصادر الحية أو ممن سمعها من المصادر الحية، والآخر يعد أئمّة لا في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فحسب، بل أيضاً في اللغة وأشعار العرب والقراءات ورواية الحديث النبوي»[1].

ومن الذين وجهوا نقدهم لابن مالك نجد الشاطبي، فقد اعترض الشاطبي على رأي ابن مالك في الضرورة لعدة وجوه:[2]

– أحدها: إجماع النحويين على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه وأشاروا إليه ولم يفعلوا ذلك فدل على أن ما خالفه باطل

والثاني: أن الضرورة عند النحويين ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل هذه الراء في كلام العرب وتأليف حروفهم من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها حتى كان يناظر الخصوم ويجادلهم، ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا، ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى إلى أن لا ضرورة في شعر عربي، وذلك خلاف الإجماع والبديهة،

[1] إبراهيم بن صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، ص399.

[2] ينظر، الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج1، 491-495. والآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص7-8.

الثالث: وهو معنى الضرورة؛ ومفاده أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظه ما تضمنه النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

والرابع: أنه قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ومن دون شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وقد بوب ابن جنى على هذا، وإذا ظهر لنا نحن في موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال.

ثانيا: الضرائر الشعرية في الألفية

1- الحذف:

ضرائر الحذف كثيرة ومتنوعة، فهي «تارة تكون بحذف حرف، وأخرى بحذف حركة، ومرة بحذف حرفين أو أكثر، وأخرى بحذف كلمة»[1]، وهو المفهوم الذي نجده عند ابن عصفور، فالحذف عنده «منحصر في نقص حركة، ونقص حرف ونقص كلمة»[2]، وهذه الأنواع نجدها في مختلف المراجع التي تحدثت عن الضرائر الشعرية بصفة عامة وضرائر الحذف بصفة خاصة، وهي التي وردت في المعجم المفصل في علوم اللغة:[3]

1- حذف حركة من الوسط، أو من الآخر، سواء أكانت حركة بناء أو إعراب، وذلك في الاسم أو في الفعل.

[1] الآلوسي: الضرائر، ص57.

[2] ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص84.

[3] ينظر، محمد التونجي وراجي الأسمر: المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص378-379.

2- حذف حرف، قول أبي الأسود الدؤلي:

يا با المغيرة، رُبَّ أمرٍ مُعْضل فرّجته بالمكْر منّي والدَّها

حيث جاء ب"يا با" بدل "يا أبا" فحذف الألف.

3- حذف كلمة.

4- حذف جملة.

ومن ضرائر الحذف التي نجدها بكثرة في ألفية ابن مالك هي: "قصر الممدود" وهي تنتمي أو تندرج تحت حذف الحرف.

- قصر الممدود:

قصر الممدود من الضرائر الشعرية التي أجازها النحاة في الشعر منذ القديم، وهي من الضرائر المستحسنة، وعلى سبيل المثال فقد أجازها القزاز القيرواني في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة)، قال: «ومما يجوز له: قَصْرُ الممدود؛ وذاك أنك إذا قصرته حذفت منه، والعَربُ من كلامها الحذف استخفافاً، كما قال الشاعر:

وَشَطَّ بِفُرقَتِهَا بارِحٌ فَصَدَّق ذاك غرابُ النَّوى

وأضحتْ بِبغْدَانَ في منزلٍ شُرُفاتٌ دُوَيْن السَّما

فقصَرَ السَّما لما اضطر إلى ذلك، وهو كثير تغني شهرته عن الاستشهاد له»[1]، فالقصر إذن ضرورة ملازمة للشعر العربي.

[1] محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت 412هـ): ما يجوز للشاعر في الضرورة، تح: رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، دط، دت، ص292.

وهناك من برّر جواز هذه الضرورة في الشعر لما فيها من رد الاسم إلى أصله، وذلك عن طريق حذف ما هو زائد، وقد ذكر أمثلة حول هذه الضرورة نذكر منها:[1]

أنزل الناسَ بالظواهرِ منها وتبّوا لنفسه بطحاها

وقول الآخر:

ترامت به النسوان حتى رمَوْا به وَرَا طرِق الشامِ البلادَ الأقاصيا

وقول الراجز:

لابدُ من صنعا وإن طال السفر

فالممدودات "البطحا" و"ورا"، و"صنعا" قُصرت من أجل الضرورة.

وهو نفس الرأي الذي نجده عند اللآلوسي، حيث قال: «قصر الممدود للضرورة مجمع على جوازه وصحته لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصر بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصل»[2]، كما أكد أيضا أن قصر الممدود من الضرائر الحسنة، وشواهدها في الشعر العربي لا يمكن أن تحصى.

أما الممدود عند ابن مالك هو «الاسم الذي في آخره همزة، تَلِي ألفاً زائدة، نحو حَمْراء، وكِسَاء ورِدَاء. فخرج بالاسم الفعلُ نحو: "يَشَاء"، وبقوله: "تَلِي ألفاً زائدة" ما كان في آخره همزة تَلِي ألفاً غيرَ زائدةٍ، كماء، وآءٍ جَمْعَ آءةٍ، وهو شَجَر»[3]، وقد نالت ضرورة القصر حظها من ألفية ابن مالك، سواء قصر الأسماء أو الحروف، يقول على سبيل المثال:[4]

[1] ينظر، ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص116.

[2] الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص57.

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج4، ص448.

[4] ابن مالك: الألفية، ص12.

بالجرّ والتنوين والنّدا وآل ومسند للاسم تمييز حصل

قصر ابن مالك في هذا البيت مصطلح النداء، فحذف الهمزة واكتفى ب"الندا"، وذلك من أجل استقامة الوزن الشعري، وهو ما يُوضحه التقطيع العروضي لهذا البيت:

بِلْجَرْرِ وتْ تَنْوِيْنِ وَنْ نِدَاْ وَأَلْ وَمُسْنَدِنْ لِلْاِسْمِ تَمْ يِيْزُنْ حَصَلْ

0//0/0/ 0//0/0/ 0//0// 0//0/0/ 0//0// 0// 0/0/

مستفعلن مستفعلن متفعلن متفعلن مستفعلن مستفعلن

نلاحظ من خلال التقطيع أنه لو لم يحذف ابن مالك الهمزة –وهي متحركة– التي تنتمي إلى عروض الشطر الأول، لأصبح التقطيع: //0///0، فتختلّ تفعيلة العروض، لأن العروض كما وردت بعد الضرورة "متفعلن" وهي عروض مخبونة[1] لكنها جائزة.

وقال في باب المعرب والمبني:[2]

وكلّ حرف مستحق للبنا والأصل في المبنيّ أن يسكّنا

وارفع بواو وانصبنّ بالألف واجرر بياء ما من الأسما أصف

كما قصر ابن مالك في هذين البيتين مصطلح البناء والأسماء بحذفه للهمزة في الكلمتين، وسنقطّع عروضيا البيت الأول لكي يتبيّن سبب لجوء ابن مالك إلى ضرورة القصر:

[1] من الزحافات التي تدخل على بحر الرجز:

– الخبن: وهو حذف الثاني الساكن، وهو السين هنا.

– الطي: وهو حذف الرابع الساكن، وهو هنا الفاء.

– الخبل: وهو حذف الثاني الساكن والرابع الساكن معا. ينظر، عبد العزيز عتيق: علم العروض والقافية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1987، ص71.

[2] ابن مالك: الألفية، ص14–15.

وَكُلْلُ حَرْ فِنْ مُسْتَحِقْ قُنْ لِلْبِنَاْ وَلْأَصْلُ فِلْ مَبْنِيٍ أَنْ يُسَكْكَنَاْ

0//0// 0//0/0/ 0//0/0/ 0//0/0/ 0//0/0/

متفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن متفعلن

لجأ ابن مالك في هذا البيت إلى قصر "البناء" من أجل استقامة الوزن الشعري، وهو سبب ظاهر وواضح من خلال التقطيع العروضي للبيت الشعري، فالعروض صحيحة "مستفعلن"، ولو لم يحذف الهمزة لاختلّ الوزن الشعري وتفعيلة العروض.

وقال في باب الابتداء:[1]

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبرٍ بالمبتدا

ولا يجوز الابتدا بالنّكرة ما لم تفد كعند زيدٍ نمرة

أو كان مسندا لذي لام ابتدا أو لازم الصّدر كمن لي منجدا

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحدٍ كهم سراةّ شعرا

ففي الأبيات الثلاثة الأولى قصر ابن مالك مصطلح "الابتداء" وقصر "الشعراء" في البيت الرابع، ويجأ الشاعر للقصر

ويقول في فصل ما ولا ولات وإن المشبهات بليس:[2]

إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النّفي وترتيب زكن

وسبق حرف جرٍ أو ظرفٍ كما بي أنت معنيّاً أجاز العلما

[1] ابن مالك: الألفية، ص34، 36، 37، 39.

[2] المصدر نفسه، ص43.

قصر بقاء في البيت الأول والعلماء في البيت الثاني وهذا من أجل استقامة الوزن الشعري للبيت.

ويقول في باب أفعال المقاربة:[1]

وألزموا اخلولق أن مثل حرىّ وبعد أوشك انتفا أن نزرا

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكنّ

قصر انتفاء في البيت الأول وانتقاء في البيت الثاني.

وقال في باب إنّ وأخواتها:[2]

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا

وهنا قصر الدعاء وحذف الهمزة، ولو استعمل ابن مالك المصطلح كاملا ولم يحذف الهمزة لاختلّ الميزان الشعري لهذا البيت.

وقال في باب ظن:[3]

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني رأى خال علمت وجدا

وجوّز الإلغاء لا في الابتدا وانو ضمير الشان أو لام ابتدا

والملاحظ أن المصنّف قصر الابتداء ثلاث مرات، في الشطر الأول من البيت الأول في الشطر الأول والثاني من البيت الثاني.

[1] ابن مالك: الألفية، ص45-46.

[2] المصدر نفسه، ص50.

[3] نفسه، ص35-54.

وقال في باب الفاعل:[1]

وجرّد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمعٍ كفاز الشّهدا

والحذف مع فصلٍ بإلا فضّلا كما زكا إلا فتاة ابن العلا

قصر الشهداء في البيت الأول، والعلاء في البيت الثاني، فحذف الهمزة من الكلمتين.

وقال في باب المفعول المطلق:[2]

كذاك ذو التشبيه بعد جمله كلي بكاً بكاء ذات عضله

قصر بكاء في قوله كلي بكا

والأمثلة على القصر في ألفية ابن مالك كثيرة، حتى إننا يمكننا القول أنّ ضرورة القصر أو قصر الممدود كان لها الحظ الأوفر من الضرائر الشعرية الموجودة في الألفية.

قال ابن مالك في باب النائب عن الفاعل:[3]

والثاني التالي تا المطاوعه كالأول اجعله بلا منازعه

واكسر أو اشمم فاثلاثيٍّ أعلّ عيناً وضمّ جا كبوع فاحتمل

وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبهٍ ينجلي

ففي البيت الأول قصر حرف التاء، وفي البيت الثاني قصر الفعل جاء فحذف همزته، أما في البيت الثالث فقد قصر حرف الفاء فحذف الهمزة منه لعدم الإخلال بالوزن الشعري

[1] ابن مالك: الألفية، ص58، 59.

[2] المصدر نفسه، ص72.

[3] نفسه، ص62،61.

ولقصر الحروف حظ كبير أيضا من ضرورة قصر الممدود؛ نذكر عل سبيل المثال حرف التاء، فقد قصره ابن مالك في أكثر من عشرة مواضع من الألفية، وسنبيّن في الجدول التالي بعض المواضع التي قام ابن مالك فيها بقصر هذا الحرف في الألفية:

الحرف	شطر البيت	الباب / المصطلح	الصفحة
التاء	بِذِي وذَهْ تِي **تَا** على الأُنْثَى اقْتَصِر	اسم الإشارة	27
	مذ منذ ربّ اللام كي واوّ **وتا**	حرف الجر	87
	والكاف والواو وربّ و**التا**	حروف الجر	87
	واختمه في التأنيث بال**تا** ومتى	العدد	166
	ذكّرت فاذكر فاعلاً بغير **تا**	العدد	166
	والنّونُ قبل **تا** المثنّى مُسْكِنَهْ	الحكاية	169
	تَا الفرقِ من ذِي فشذوذٌ فيه	التأنيث	171
	لحاقُ **تا** فيما ثلاثيًّا كَثُرْ	التصغير	190
	وذا مع الفروع منها **تا** وتي	التصغير	190
	في الوقف **تا** تأنيث الاسم ها جُعِل	الوقف	198
	لا يلزمُ الزائدُ مثلُ **تَا** احتُذِي	التصريف	205
	في آخرٍ أو قبل **تا** التأنيثِ أوْ	الإبدال	211
	أُلفي لام فعلٍ او من قبل **تا**	الإبدال	213

	إقامةً وغالباً ذَا **التَّا** لَزِمْ	أبنية المصادر	105
	واكسر أو افتح ومن اليا **التا** عِوَضْ	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	135
	والفتحُ نزرٌ وَصِلِ **التَّا** والأَلفْ	الحكاية	169
	موصوفه غالباً **التا** تمتنع	التأنيث	171
	وتاء ذي **التا** ألزمنّ تنحيَه	المقصور والممدود	176
	والسّين و**التا** من كمستدعٍ أزل	جمع التكسير	185
	ومثله ممّا حواهُ احذف و**تا**	النسب	191
	أَلْحِقْ ويُونسُ أَبَى حَذْفَ **التَّا**	النسب	195
	أزل لذا الإعلال و**التا** الزم عِوَض	فصل في نقل الحركة إلى الساكن الذي قبلها	217

ونلاحظ من خلال هذا الجدول ومن الوهلة الأولى أن هناك اختلافا ظاهرا في البنية الشكلية ل: تاء وتا، إذ الأولى هي الحرف الثالث من الحروف العربية، أما "تا" فهي ت + ا (ألف المد) وهي في الظاهر حرف ممدود، ومن أجل هذا قلنا سابقا بأن الحذف من الضرائر التي تؤثر على المصطلحات من الناحية المفهومية، ناهيك عن الاختلاف في البنية الشكلية، ولجأ ابن مالك إلى ضرورة القصر من أجل عدم الإخلال بالموسيقى الشعرية أو الوزن الشعري.

والتاء ليس الحرف الوحيد الذي تعرض للقصر بشكل كبير في ألفية ابن مالك، بل نجد كذلك عدة حروف أخرى نشير إلى بعضها في هذا الجدول:

الحرف	شطر البيت	الباب / المصطلح	الصفحة
الياء	وقبل **يا** النّفس مع الفعل التزم	النكرة والمعرفة	23
	كذا وطبت النفس **يا** قيس السّرى	المعرف بأداة التعريف	32
	آخر ما أُضيف ل**ليا** اكسر إذا	المضاف إلى ياء المتكلم	98
	جميعها **اليا** بعد فتحها احتُذي	المضاف إلى ياء المتكلم	98
	وتدغَمُ **اليا** فيه والواو وإنْ	المضاف إلى ياء المتكلم	99
	وباضطرارٍ خصّ جمع **يا** وأل	النداء	132
	الاختصاصّ كنداءٍ دون **يا**	الاختصاص	141
	آخرَ مقصورٍ تثنّى اجعله **يا**	كيفيّة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	175
	كذا الذي **اليا** أصله نحو الفتى	كيفيّة تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	175
	ياء **كيا** الكرسيّ زادوا للنّسب	النسب	191
	كذاك **يا** المنقوص خامساً عُزل	النسب	191
	وحذفُ **يا** المنقوص ذي التنوين ما	الوقف	197
	الألِفُ المبْدَلَ مِن **يا** في طرف	الإمالة	200
	فأبدل الهمزة من واوٍ **ويا**	الإبدال	209

	لتلو **يا** التصغير من قبل عَلم	التصغير	187
	وجائزٌ تعويضُ **يا** قبل الطرف	التصغير	187
	من في النّدا **اليا** ذا سكونٍ أبدى	الندبة	138
	فاجعله منه رافعا غير **اليا**	نونا التوكيد	146
	باللام مفتوحاً **كيا** للمرتضى	الاستغاثة	136
	وافتح مع المعطوف إن كرّرت **يا**	الاستغاثة	136
	من كسرٍ أو **يا** وكذا تكَفُّ را	الإمالة	201
	وقلَّ فيما عينه **اليا** منهما	جمع التكسير	181
الفاء	مع تلو **فا** الجزا وذا يطّرد	إن وأخواتها	48
	وما **لفا** باع لما العين تلي	اشتغال العامل عن المعمول	62
	و**الفا** وبعد الواو شاع ذا العمل	حروف الجر	90
	فالعطف مطلقاً بواوٍ ثمّ **فا**	عطف النسق	124
	وبعد **فا** جواب نفيٍ أو طلب	إعراب الفعل	155
	والواو ك**الفا** إن تُفِدْ مفهومَ معْ	إعراب الفعل	155
	وجزمّ او نصبّ لفعلٍ إثر **فا**	عوامل الجزم	159

	فا أمرٍ او مضارعٍ من كوعَد	فصل في حذف فاء الأمر والمضارع	219
	أمّا كمهما يك من شيءٍ و**فا**	أما ولولا ولوما	161
	وحذف ذي **الفا** قلَّ في نثرٍ إذا	أما ولولا ولوما	161
	في فعلٍ اسماً مطلق **الفا** وفعل	جمع التكسير	182
	وإن يكن كشِيَةٍ ما **الفا** عدم	النسب	195
الباء	وبعد ما وليس جرّ **البا** الخبر	المشبهات بليس	43
	والكاف و**البا** ولعلّ ومتى	حروف الجر	87
	وزيدَ والظرفية استبن **بِبَا**	حروف الجر	88
	بالبا استعن وعدّ عوّض ألصق	حروف الجر	89
	أو جئْ بأفعلْ قبل **مجرور ببا**	التعجب	110
	وبعد أفعِل جرُّهُ **بالبا** يجب	التعجب	111
	وقبل **با** اقلبْ ميمًا النون إذا	فصل في اجتماع الواو والياء الخ	216
الهاء	والياء و**الها** من سليه ما ملك	النكرة والمعرفة	21
	واللام إن قدمت **ها** ممتنعة	اسم الإشارة	27

	ها غير مصدر به نحو عمل	تعدي الفعل ولزومه	66
	وإن تشأ فالمدّ و**الها** لا تزد	الندبة	138
	ترخيم ما من هذه **الها** قد خلا	الترخيم	139
	في الوقف تا تأنيث الاسم **ها** جُعِل	الوقف	198
	ألِفها وأولها **الها** إن تقف	الوقف	199
	تليه **ها** التأنيث وما الها عدما	الإمالة	200
	بحرف أو مع **ها** كجيبها أدِر	الإمالة	201
	كسراً وفصلُ **الها** كلا فصلٍ يُعدّ	الإمالة	201
	كذا الذي تليه **ها** التأنيث في	الإمالة	203
النون	للرفع والنصب وجرّ **نا** صلح	النكرة والمعرفة	ص21
الحاء	بالبا ودون ذا انضمام **الحا** كَثُر	نعم وبئس	114
الراء	وكفُّ مستعلٍ ورَا ينكفُّ	الإمالة	202
	بكسر **را** كغارمًا لا أجفو	الإمالة	202

وردت (يا) في ألفية ابن مالك بهذه الصيغة –أي مقصورة– في أكثر من ثلاثين موضعا، تارة يقصد بها حرف الياء وهو آخر حرف في ترتيب الحروف العربية، وتارة يقصد بها ياء النداء، وهذه الأخيرة "يا" تؤدي الدلالة

في حالة النداء، أما في الحالات الأخرى التي لا يقصد بها النداء فهي تدل على حرف ممدود ي + ا، إلا أنها مقصورة في هذه الحالة.

نلاحظ كذلك على حرف الفاء ومن خلال الجدول أنه أحيانا يقصد بها حرف الفاء، وفي مواضع أخرى يقصد بها فاء الفعل، وهو الحرف الأول من الفعل، وهنا اختلاف واضح من الناحية الدلالية، ما يدل على تأثير الضرورة على هذا الحرف، وقد وردت الفاء في أغلب المواضع مقصورة، كما نلاحظ كذلك أن أكثر الحروف التي تعرضت للضرورة الشعرية كانت "التاء" و"الياء".

وليست الحروف وحدها التي تعرضت للقصر في الألفية، بل نجد ابن مالك يقوم بقصر الأفعال والأسماء أيضا، وقد ذكرنا بعض الأمثلة عنها عند بداية حديثنا عن هذه الضرورة، وسنبيّن على سبيل المثال لا الحصر في الجدول التالي بعض الأسماء والأفعال والصفات التي تعرضت لهذه الضرورة، وقد خصصناها ب"بعض" لأننا لن نذكرها كلها:

الاسم/الفعل	شطر البيت	الباب/ المصطلح	الأصل	الصفحة
الأسماء والصفات	وكل حرف مستحق **للبنا**	المعرب والمبني	للبناء	14
	لليا كجا أخو أبيك ذا **اعتلا**	المعرب والمبني	اعتلاء	16
	واجرُر بياءٍ ما من **الأسما** أصف	المرب والمبني	الأسماء	15
	بي أنت معنيا أجاز **العلما**	المشبهات بليس	العلماء	43
	فاكسر في **الابتدا** وفي بدء صله	إن وأخواتها	الابتداء	47
	مع تلو فا **الجزا** وذا يطّرد	إن وأخواتها	الجزاء	48

وإن يكن فعلا ولم يكن **دُعَا**	إن وأخواتها	دعاء	50	
انصب بفعل القلب جُزأي **ابْتِدَا**	ظن وأخواتها	ابتداء	53	
وجوِّز الإلغاء لا في **الابتدا**	ظن وأخواتها	الابتداء	54	
وانْوِ ضمير الشان أو لام **ابتدا**	ظن وأخواتها	ابتداء	54	
وإن تلا السابق ما **بالابتدا**	اشتغال العامل عن المعمول	بالابتداء	64	
وذات واو بعدها انو **مبتدا**	التمييز	مبتدأ	84	
للانتها حتى ولام وإلى	حروف الجر	للانتهاء	88	
وقبل فعل معرب أو **مبتدا**	الإضافة	مبتدأ	94	
أو تنوِ **الأجزا** واخصُصْن بالمعرفه	الإضافة	الأجزاء	95	
بأجنبيٍّ أو بنعت أو **ندا**	الإضافة	نداء	98	
وَوَلِي استفهاما أو حرف **ندا**	إعمال اسم الفاعل	نداء	100	
للدَّا فُعالٌ أو لصوتٍ شمل	أبنية المصادر	للدَّاء	104	
ويذكَرُ المخصوص بعد **مبتدا**	نعم وبئس	مبتدأ	113	
وانوِ انضمام ما بنَوا قبل **النِّدا**	النداء	النداء	131	
وفي **النِّدا** أبتِ أُمَّتِ عَرَضْ	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	النداء	135	
ما **للنِّدا** يصلح أحمدا	الترخيم	للنداء	141	

	وغير إما من طوالِبِ **الجزا**	نونا التوكيد	الجزاء	145
	وبعد ماضٍ رفعُك **الجزا** حَسَن	عوامل الجزم	الجزاء	158
	والفعل من بعد **الجزا** إن يقترن	عوامل الجزم	الجزاء	159
	لولا ولوما يلزمان **الابتدا**	أما ولولا ولوما	الابتداء	161
	يبقى **البنا** وعجزٌ قد يُعربُ	العدد	البناء	166
	وشاع **الاستغنا** بحادي عشرا	العدد	الاستغناء	167
	مدٍّ بنقلٍ كالحجا و **كالحذا**	المقصور والممدود	الحذاء	174
	والميم أولى من سواه **بالبقا**	جمع التكسير	البقاء	185
	وحرف **الاستعلا** يكفُّ مُظْهَرَا	الإمالة	الاستعلاء	201
الأفعال	ينوب نحو **جا** أخو بني نمر	المعرب والمبني	جاء	15
	لليا **كجا** أخو أبيك ذا اعتلا	المعرب والمبني	جاء	16
	عينا وضم **جا** كبوع فاحتمل	اشتغال العامل عن المعمول	جاء	63
	أو نفيا أو **جا** صفةً أو مسندا	إعمال اسم الفاعل	جاء	100
	جا مستغاثا قد يعرّى فاعلما	النداء	جاء	131
	إن قيل **جا** قوم لقوم فُطَنا	الحكاية	جاء	170
	فذاك ياءً **جا** وأَوُمْ	الإبدال	جاء	211
	كذاك ذا وجهين **جا** الفعول من	فصل في نقل الحركة	جاء	216

		إلى الساكن قبلها		

ونلاحظ بشكل واضح من خلال هذا الجدول والذي نلخص من خلاله بعض المصطلحات من الأسماء والأفعال التي وردت مقصورة في الألفية، التأثير الواضح للضرورة الشعرية عليها، سواء من الناحية الشكلية أو الدلالية، فمثلا عندما قال ابن مالك: "للدَّا" وهي غير واضحة دلاليا إلا عند أهل الاختصاص، أو عند معرفة ما يليها، فلو قلنا للدا فقط فهي غير واضحة تماما، وهناك اختلاف في البنية الشكلية وحتى الدلالية.

ونفس الشيء بالنسبة للأفعال، وخاصة الفعل جاء، لأنه وعند قصره يصبح: جا، وكأنه حرف الجيم ممدود: ج + ا، وهنا اختلاف من الناحية الشكلية ومن الناحية الدلالية كذلك.

تجدر بنا كذلك الإشارة في هذا الموضع إلى **حذف ألف المد أو الياء من آخر الكلمة**، نذكر على سبيل التمثيل ما ورد في باب ظن وأخواتها قوله:[1]

كذا تعلّم ولغير الماض من سواهما اجعل كلّ ماله زكن

فحذف ياء "الماضي" واكتفى بالكسرة فقط.

كما ذكر أيضا ثاني بيت من "أعلم وأرى":[2]

وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث أيضا حققا

فحذف الياء من "للثاني" واكتفى بكسرها فقط "للثانِ"، ونجد أيضا هذه الضرورة في مواضع أخرى من الألفية، قال ابن مالك في "النائب عن الفاعل":[3]

وباتفاقٍ قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن

[1] ابن مالك: الألفية، ص54.

[2] المصدر نفسه، ص56.

[3] نفسه، ص63.

وقال أيضا:[1]

نحو له علىّ ألف عرفا والثان كابني أنت حقا صرفا

وهذا الحذف من الضرائر الجائزة، وقد وردت كثيرا في الشعر العربي، وهناك من يراها لغة لبعض العرب، فقد قال الجوهري: «وَهَذِهِ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ يَحْذِفُونَ الْيَاءَ مِنَ الأَصل مَعَ الأَلف وَاللَّامِ فَيَقُولُونَ فِي المهْتَدِي المهْتَدِ، كَمَا يَحْذِفُونَهَا مَعَ الإِضافة فِي مِثْلِ قَوْلُ خُفَافِ بْنِ نُدْبَةَ:

كنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسَحْتُ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

أَراد كَنُوَاحِي»[2]

إلا أنه هناك من أنكر هذه الضرورة "حذف الياء"، «وأستدل على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رؤوس الآي، وقرأ به عدة من القراء»[3]، ومثّل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ من يَهْدِ الله فَهُوَ المهْتَدِ ومَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدَا﴾ الآية (17) سورة الكهف.

فعدما يُحذف الحرف من آخر الكلمة ويكون أصليا فيها يسمى "الاجتزاء"، وهو «أن يحذف الحرف، ويبقى في الكلام ما يدل عليه بوضوح دونما إجهاد للعقل أو تأويل، فيكتفي في الكلام بما يدل على المحذوف، فالاجتزاء هو الاكتفاء، من ضرورات الاجتزاء الاكتفاء بالفتحة عن الألف في آخر الكلمة، والاكتفاء بالضمة عن الواو، وبالكسرة عن الياء، والاجتزاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها في حشو الكلمة، وحذف النون من التثنية والجمع غير موصولين أو مضافين، وحذف النون من التثنية والجمع موصولين، ووصل ألف القطع، وترك

[1] ابن مالك: الألفية، ص72.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص420.

[3] ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص121.

صرف ما ينصرف، وحذف نون من، وحذف نون الرفع من الفعل المضارع، وحذف النون الخفيفة، وحذف نون الوقاية»[1]، والاجتزاء هو ما يتلخص في حذف الحرف.

ومن الأسماء التي تعرضت لهذه الضرورة نجد أسماء الإشارة، فقد ورد عن القزاز القيرواني أنه يجوز للشاعر «حذفُ النون التي هي غير أصلية في الجمع المسَلَّم والتثنية بغير إضافة؛ فمن ذلك ما ذكرته من قول الشاعر:

أبني كُلَيبٍ إنّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأغْلاَلا

وإنما جاز هذا عند قوم؛ لأن اللَّذَيْنِ لا يتم اسماً إلا بصِلةٍ، فطال فحذف منه لطوله»[2]، والأمثلة على هذه الضرورة في الشعر العربي كثيرة.

وهي موجودة أيضا في ألفية ابن مالك، فقد ورد اسم الإشارة "الذي" مقصورا في عدة مواضع منها؛ وخاصة بحذف الحرف الأخير (الياء)، يقول في البيت الأول من أفعل التفضيل:[3]

صغ من مصوغٍ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

ولبيان سبب هذه الضرورة نقطّع البيت عروضيا:

صُغْ مِنْ مَصُوْ	غِنْ مِنْهُ لِتْ	تَعَجْجُبِيْ	أَفْعَلَ لِتْ	تَفْضِيْلِ وَأْ	بَ لْلَذْ أُبِيْ
0//0/0/	0//0/0/	0//0//	0///0/	0//0/0/	0//0/0/
مستفعلن	مستفعلن	متفعلن	مستعلن	مستفعلن	مستفعلن

وواضح من التقطيع أن ابن مالك لجأ للحذف هنا من أجل استقامة الوزن الشعري، ولأن العروض وردت مخبونة فقد حافظ على تفعيلة الضرب، ومن أجل صحة الضرب حذف ياء "الذي".

[1] الحسن بواجلابن: شعرية الضرورة الوصف–التحليل، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص94.
[2] القزاز القيرواني: ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص220.
[3] ابن مالك: الألفية، ص115.

قال في ظن وأخواتها:[1]

ظنّ حسبت وزعمت مع عدّ حجا درى وجعل اللّذْ كاعتقد

قال ابن مالك في المفعول المطلق:[2]

والحذف حتمٌ مع آت بدلا من فعله كَندلاً اللَّذْ كَانذُلاَ

وقد ذكر محقق كتاب شرح ابن عقيل[3] أنها اسم موصول وهي لغة في الذي.

2- الزيادة:

يرى ابن عصفور أن ضرورة الزيادة تنحصر في: «زيادة حركة، وزيادة حرف، وزيادة كلمة، وزيادة جملة. فأما زيادة الحركة فنحو قول رؤبة:

وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المخترق

مشتبه الأعلامِ لماع الخَفَق

يريد: الخفق، فحرك الفاء لما اضطر إلى حركتها بالفتح، اتباعاً لحركة الخاء»[4]

والزيادة كباقي الضرائر الشعرية فيها ما يجوز وفيها ما هو غير جائز، وهذا الأخير هو ما يدخل في الخطأ اللغوي، فالشاعر «لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، أي أن الشاعر يظل محدودا بدائرة اللغة لا يتجاوزها، أما إذا لم يبلغ بالتعبير

[1] ابن مالك: الألفية، ص53.

[2] المصدر نفسه، ص71.

[3] وهو يوسف الشيخ محمد البقاعي، ينظر، ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج1، ص146.

[4] ابن عصفور: ضرائر الشعر ص17.

مستوى له وجود حاصل في اللغة، فهذا من قبيل الخطأ الذي لا يجوز في الشعر أو في الكلام»[1]، وهو الرأي الذي نجده عند سيبويه في كتابه، قال: «ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِي. وكَي خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يُفتح قبل ياء الإضافة»[2]، وهي من الضرائر الشعرية المستقبحة من قبل النحاة، لأنها تُخل بالمعنى.

ومن ضرائر الزيادة أن تلحق القافية المطلقة حرفا، وهي ضرورة أجازها النحاة وأهل اللغة، ويتضح هذا في «قول جرير:

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

فألحق هذه الألف في الروي؛ لأن الشعر وضع للغناء والترنم؛ إذ اعتاد الشعراء أن يترنموا في أواخر الأبيات قبل حرف الروي ليمتد بها الصوت، ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بمد الحرف. وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر»[3].

ومن أبرز حروف الزيادة التي تكثر في ضرائر الشعر الياء والألف والواو، «كقوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فالمتقدمون من البصريين يجعلون الفعل في هذا مما بلغ به الأصل في الضرورة؛ لأن أصل يهجو ان يكون مضموم الواو لأنه في وزن يقتل، فيقدر الشاعر أن الواو مضمومة في حال الرفع فيسكنها في حال الجزم ويثبتها. وكان أبو عليٍ الفارسي يرى في مثل هذه الواو التي في قوله لم تهجو أنها غير الواو التي في قولك هو يهجو وأنها زيدت للضرورة»[4].

[1] السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية–دراسة أسلوبية، ص13.

[2] سيبويه: الكتاب، ج2، ص385.

[3] إبراهيم بن صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، ص504.

[4] أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، ضبط: محمود حسن زناتي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص123.

ويمكننا أن نلخص ضرائر الزيادة فيما يلي:[1]

1- زيادة حركة.

2- زيادة حرف: وله أنواع كثيرة نذكر منها:

- إلحاق التنوين بما لا ينصرف.

- إثبات التنوين والنون في اسم الفاعل عند اتصال الضمير به، إجراء للمضمر مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع.

- تنوين اسم العلم الموصوف ب"ابن" المضاف إلى العلم، أو ما جرى مجراه ردا إلى أصله.

- تنوين الاسم المبني للنداء، وهنا يجوز وجهان، إما إبقاؤها على بنائه، أو نصبه ردا إلى أصله من الإعراب.

- إلحاق النون الثقيلة أو الخفيفة بالفعل المضارع إذا كان منفيا، أو مقللا، أو موجبا لم تدخل عليه "لام" القسم، أو جواب شرط، أو فعل شرط غير مفصول بينه وبين أداة الشرط "ما" الزائدة.

- إشباع الحركة، فينشأ عنها حرف من جنسها، كالفتحة عن الألف، والضمة عن الواو، والياء عن الكسرة.

- إدخال النون الثقيلة أو الخفيفة على اسم الفاعل، إجراءً له مجرى الفعل المضارع لكونه في معناه، وجاريا له.

- مد المقصور.

- إثبات هاء السكت في حال الوصل.

3- زيادة كلمة: نحو قول الفرزدق:

في لَجَّةٍ غَمَرَتْ أباك بُحُورُها في الجاهلية —كان- والإسلام

حيث زاد كلمة "كان"

[1] ينظر، محمد التونجي وراجي الأسمر: المعجم المفصل في علوم اللغة، ج1، ص379-381.

وقد وردت هذه الضرورة في ألفية ابن مالك في عدة مواضع، نذكر بعضها فيما يلي:[1]

ما جاء في باب "المعرب والمبني" حيث قال:

ومُعربُ الأسماء ما قد سَلِما من شَبَه الحرف كأرضٍ وسُما

وفعل أمر ومُضِيٍّ بُنيا وأعربوا مضارعاً إن عَريا

قضت ضرورة الشعر عليه بزيادة الألف في آخر الفعلين "سَلِم" و "عري"

وقال في الباب نفسه:

فالأوَّل الإعرابُ فيه قُدِّرا جميعُهُ وهو الذي قد قُصِرا

زاد ألف الإطلاق في الفعلين "قُدِّر" و "قُصِر".

وقال في باب "النكرة والمعرفة":

في الباقيات واضطراراً خفَّفا منِّي وعنِّي بعضُ من قد سَلَفا

أراد: "خَفَّفَ" و"قد سَلَفَ" فمدَّ من أجل الضرورة.

ومثل ذا قوله في باب "الابتداء":

والأصلُ في الأخبار أنْ تُؤخَّرا وجَوَّزوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرا

الأصل: "تُؤخَّرَ" و"لا ضَرَر".

وقوله في باب "كان وأخواتها":

ككانَ ظلَّ باتَ أضحى أصبحا أمسى وصارَ ليسَ زالَ بَرِحا

[1] ينظر، إبراهيم بن صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، ص505.

زاد ألف الإطلاق في الفعلين "أصبح" و "برح"..

كما وردت الزيادة أيضا في البيت الأول من "أعلم وأرى":[1]

إلى ثلاثةٍ رأى وعلما عدّوْا إذا صار أرى وأعلما

وأراد "علم" و"أعلم"، وهذه الزيادة هي الأخرى كانت من أجل استقامة الوزن الشعري والقافية، والتقطيع العروضي لهذا البيت يُبيّن ذلك:

إِلَىْ ثَلَاْ ثَتِنْ رَأَىْ وَعَلِمَاْ عَدْدَوْ إِذَاْ صَاْرَاْ أَرَىْ وَأَعْلَمَاْ

0//0// 0//0// 0//// 0//0/0/ 0//0/0/ 0//0//

متفعلن متفعلن متعلن مستفعلن مستفعلن متفعلن

العروض في هذا البيت وردت مخبولة؛ أي أربع حركات وساكن، والخبل كما ذكرنا سابقا هو "حذف الثاني الساكن والرابع الساكن"، أما ضرب البيت فقد وردت مخبونة، وزيادة ابن مالك للألف فيهما لأجل أن تكون التفعيلة الأخيرة ساكنة، وهي من شروط التفعيلة الأخيرة أن يكون آخر حرف ساكنا.

كما وردت هذه الضرورة أيضا عند حديث ابن مالك عن "تعدي الفعل ولوزمه" حيث قال:[2]

أو عرضاً أو طاوع المعدّى لواحدٍ كمدّه فامتدّا

وقد زاد الألف من أجل استقامة وتناسب شطر البيت الثاني مع الشطر الأول، وهي الغاية نفسها التي نجدها في موضع آخر عندما قال:[3]

وجملة الحال سوى ما قدّما بواوٍ او بمضمرٍ أو بهما

[1] ابن مالك: الألفية، ص56.

[2] المصدر نفسه، ص67.

[3] نفسه، ص84.

فبدل قُدِّمَ أضاف لها الألف فأصبحت قدما، وأضافها من أجل تناسق القافية، وهذه الزيادة وقعت من أجل إقامة الوزن بصفة عامة، وللضرورة اتجاهان:

– الاتجاه الأول: الضرورة الشعرية من أجل إقامة الوزن والقافية:[1]

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الضرورة الشعرية تُرتكب من قِبل الشعراء لهدف واحد وهو إقامة الوزن والقافية، وهي –أي الضرورة الشعرية– مقترنة بالاحتياج أي الاضطرار، وهي موجودة في الشعر فقط.

– الاتجاه الثاني: الضرورة الشعرية من أجل توسع اللغة:

أما أصحاب هذا الاتجاه فيرون أن الضرورة الشعرية «عبارة عن توسع يجوز في لغة الشعر، إذ تختلف هذه اللغة عن غيرها، والشاعر يتجاوز اللغة العادية إلى الضرورة بوصفها خصوصية من خصوصيات الشعر، وعلى ذلك فالشعراء غير محتاجين ولا عاجزين، وإنما هم لأمراء الكلام يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، وهنا لا يوجد ربط بين الضرورة وبين الوزن والقافية، وإنما بينها وبين لغة الشعر بوصفها لغة خاصة تجاوز اللغة العادية وعلى ذلك فلا مانع من أن توجد مثل هذه الظواهر التي عدّت ضرورة في ألوان اللغة الأدبية الأخرى كالأمثال والحكم ...»[2]

كما وردت ضرورة الزيادة عند حديث ابن مالك عن مصطلح "أفعال المقاربة:[3]

وكونُهُ بدون أن بعد عسى نزرٌ وكاد الأمرُ فيه عُكِسَا

في هذا البيت اضطر ابن مالك إلى زيادة حرف المد (ا) من أجل الوزن الشعري، ومن أجل أن تكون نهاية الشطر الثاني مطابقة للشطر الأول، لأنه في الأصل: عُكِسَ وليس عكسا.

[1] ينظر، به ختيار عولا رشيد: ماهية الضرورة الشعرية عند النحاة، مجلة جامعة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم اللغة العربية، فاكلتي التربية، جامعة كويه، إقليم كوردستان، العراق، ص.136

[2] المرجع نفسه، ص137.

[3] ابن مالك: الألفية، ص44.

وقال في موضع آخر من الألفية:[1]

ولا يلي ذي اللاّم ما قد نُفِيَا ولا من الأفعال ما كَرَضِيَا

فأضاف ألف المد للفعل نُفِيَ وهو مبني للمجهول، وكذلك مع الفعل رَضِيَ، أضاف له ألف المد فصار رضيا، وهذه الزيادة من أجل عدم الإخلال بالوزن الشعري.

ونفس الضرورة (زيادة حرف) نجدها في باب ظن وأخواتها، فقد وردت مرتين:[2]

وخُصَّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل هَبْ والأمْرَ هَبْ قد أُلْزِمَا

في موهِمٍ إلغاءَ ما تقدَّما والتزِمِ التعليق قبل نفيٍ مَا

في الشطر الثاني من البيت الأول أضاف ابن مالك ألف المد ل: أُلزِم، من أجل استقامة الوزن الشعري للبيت، ونفس الأمر بالنسبة للبيت الثاني، فقد أضاف الألف ل: تقدم.

تعدّ ضرورة زيادة الحروف من ضرائر الزيادة البسيطة، وهي كثيرة ومتنوعة، فنجد «صرف ما لا ينصرف، وتنوين الاسم المبني للنداء، وتنوين الاسم العلم، وإلحاق النون الثقيلة أو الخفيفة في الفعل المضارع إذا كان منفيا أو مقلّلا، أو موجبا لم تدخل عليه لام القسم، وإثبات التنوين والنون في اسم الفاعل، وإثبات الزيادة اللاحقة ب"من" في الاستثبات في باب الحكاية وصلا، ولإثبات حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، وإثبات ألف أنا في الوصل، وإثبات هاء السكت في حال الوصل، وزيادة نون التوكيد في اسم الفاعل، وإشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها، ومد المقصور، وتضعيف الآخر في الوصل...»[3]، وهي الموجودة بكثرة في الألفية، ويكون اللجوء إليها غالبا من أجل عدم الأخلال بالوزن الشعري للبيت.

[1] ابن مالك، الألفية، ص48.

[2] المصدر نفسه، ص54.

[3] الحسن بواجلابن: شعرية الضرورة الوصف-التحليل، ص136.

لجأ ابن مالك إلى هذه الضرائر بكثرة، وخاصة وكما ذكرنا زيادة ألف المد أو ألف الإطلاق من أجل عدم الاخلال بموسيقى الشعر، وهي من الضرائر الموجودة بكثرة في الشعر العربي، وأجازها النحاة، والسبب في هذه الزيادة هذه هو أن «الشعر وضع للغناء والترنم، فأحلقوا كل حرف الذي حركته منه»[1]، وهو ما جعل ابن مالك يلجأ لها بكثرة.

3- الإبدال:

الإبدال، أو التغيير، وهما مصطلحان لمفهوم واحد، وهو من الضرائر الشعرية شأنه شأن الحذف والزيادة، وله عدة أنواع نذكر منها:[2]

- تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، نحو قول الشاعر:

إنَارة العقلِ مَكسُوف بِطَوْع هَوَى وعَقْلُ عاصي الهوَى يزدادُ تنويرا

- إبدال حركة من حركة، نحو تحريك "نون" جمع المذكر السالم بالكسرة وحقها الفتح، مثل قول الشاعر:

ما مدَّ حيٌّ ولا مَيْتٌ مدَّهُما إلّا الخلائِفَ مِنْ بَعدِ النَّبيِّينِ

- إبدال الهاء همزة والعكس.

- إبدال ألف "ما" و"ههنا" هاء في الوقف، مثل قول الشاعر:

الله نجّاكَ بِكَفَي مُسْلمة من بعد ما وبَعْدِ ما وبَعْدِ مَهْ

- إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا، نحو قول الشاعر:

راحَتْ بِمُسلمة البغال عشية فارْعَيْ فزارةُ لا هَنَاكِ المرتع

[1] سيبويه : الكتاب، ج4، ص206.

[2] ينظر، محمد التونجي وراجي الأسمر: المعجم المفصل في علوم اللغة، ج1، ص378.

أي: هنّأكِ

وقد وردت هذه الضرورة في عدة مواضع من الألفية، نذكر ما ورد في البيت الأول من "كان وأخواتها" حيث قال:[1]

ترفع كان المبتدا اسماً والخبر تنصبه ككان سيداً عمر

حيث أبدل الألف بحرف المد، فبدل أ استخدم ا (ألف المد).

ومن ضرائر الإبدال أيضا نجد **إبدال التاء هاء** في آخر الكلمة، وهي ما يُعرف في اللغة العربية ب: هاء السكت، وقد استعملها ابن مالك في الألفية بكثرة، نلخص بعضها في الجدول التالي:

البيت / شطر البيت	الباب / المصطلح	الأصل	الصفحة
بل ما تليه أولِهِ العلامهْ والنون إن تُشدد فلا ملامهْ	الموصول	العلامة ملامة	28
وكلها يلزم بعده صلَهْ على ضمير لائق مشتملهْ	الموصول	صلة مشتملة	30
فتئ وانفك وهذي الأربعهْ لشبه نفي أو لنفي متبعهْ	كان وأخواتها	الأربعة متبعة	40
كذاك سبقُ خبر ما النافيهْ فجئ بها متلُوّةً لا تاليهْ	كان وأخواتها	النافية تالية	41
في نحو سيري والطريق مسرعهْ	المفعول فيه	مسرعة	75

[1] ابن مالك: الألفية، ص39.

وموضع الحال تجيء جملهْ كجاء زيد وهْوَ ناوٍ رحلهْ	الحال	جملة رحلة	84
اسم بمعنى من مبين نكرهْ	التمييز	نكرة	85
بعِّض وبيّن وابتدئ في الأمكنهْ بمَن وفد تأتي لبدء الأزمنهْ	حروف الجر	الأمكنة الأزمنة	88
وذي الإضافة اسمها لفظيهْ وتلك محضة ومعنويه	الإضافة	لفظية معنوية	92
أو تنوِ الأجزا واخصُصْنَ المعرفه موصولةً أيًّا وبالعكس الصفه	الإضافة	المعرفة الصفة	95
فذو البيان تابع شِبْهُ الصّفهْ حقيقة القصد به منكشفهْ	العطف	الصفة منكشفة	123
وأم بها اعطف إثر همز التسويهْ أو همزة عن لفظ أيٍّ مغنيهْ	عطف النسق	التسويه مغنيه	125
والتاء في التأنيث والمضارعهْ ونحو الاستفعال والمطاوعهْ	التصريف	المضارعة المطاوعة	207
والهاءُ وقفا كلمهْ ولم ترهْ	التصريف	كلمة	207
وما سواهما فوسطه صلهْ عائدها خلف مُعطي التكملهْ	الإخبار بالذي والألف واللام	صلة التكمله	162

ما نلاحظه على هذا الجدول هو أن معظم مواضع هذه الضرورة وقعت في نهاية الشطرين من البيت الواحد، بسبب أن النظم العلمي ومن أجل تسهيله وترسيخه في أذهان الحافظ ينُظم بهذه الطريقة، وهناك بعض المواضع التي وقعت في الشطر الواحد فقط من أجل التناسق في الموسيقى، كما كان اللجوء إليها أيضا من أجل المحافظة على عدم الإخلال بالتفعيلة الأخيرة من كل شطر، ومن أجل توافق العروض مع الضرب، ونحن هنا لم نذكر كل المواضع التي وردت فيها هذه الضرورة، بل أشرنا إلى بعضها فقط،

– التسكين:

ومعنى التسكين هو أن يكون الحرف متحركا فيُسكّن في البيت الشعري، وهو ما يسمى بتغيير أو إبدال حركة من حركة، ويلجأ الشاعر عادة لهذه الضرورة من أجل استقامة الوزن الشعري للقصيدة، وقد ذكر القزاز القيرواني أنه يجوز للشاعر إسكان المفتوح «وإن كان ذلك لا يجوز في الكلام، لأن العرب تُسكّن المضموم والمكسور، وتأبى إسكان المفتوح؛ إذ كان الفتح غير مستثقل، فيقولون في عَضُدٍ: عَضْد وفي فَخِذٍ: فَخْذ ولا يقولون في جَمَل: جَمْل. وقد جاء في الشعر إسكان المفتوح.»[1]، وأتبع قوله هذا بذكر أمثلة عن كل نوع من أنواع التسكين، فذكر عن إسكان المفتوح قول الشاعر:[2]

وقالوا ترابيٌّ فقلتُ صدَقتمُ أبِي من تُراب خَلْقَهُ الله آدمُ

يريد: خَلَقَه الله، فأسكن المفتوح اضطراراً.

فأما إسكان المضموم، فمثل قول الشاعر:

أعِكْرِمَ أنت الأصلُ والفرعُ والذُّرَى أتاك ابنُ عَمٍّ زَائِرٌ لَكَ عُفْرِ

يريد: عن عُفُر، أي عن بُعْدٍ فأسكنَ.

[1] القزاز القيرواني: ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص189.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص189-190.

وقالوا في المكسور:

لو عُصْرَ منه البانُ والمسْكُ انْعَصَرْ

يريد: عُصِرَ، فأسكن المكسور.

ومثله قول الآخر:

وأحْفَظُ من أخِي ما حَفْظَ مِنِّي ويكفيني البلاءُ إذا بَلَوْتُ

يريد: ما حَفِظَ منّي، فأسكن أيضاً.

وقد وردت هذه الضرورة في الكثير من الأبيات الشعرية العربية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره امرؤ القيس:[1]

فاليومَ **أَشْرَبْ** غيرَ مُسْتحْقِبٍ إِثْما منَ اللهِ ولا واغِلِ

وقول لبيد بن ربيعة:

ترَّاكُ أمكنةٍ إذا لمْ أرْضَهَا أو **يَرْتَبِطْ** بعض النُّفُوسِ حِمَامُهَا

وقول الأقيشر الأسدي:

رُحتِ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا **هَنْكِ** من المئزر

وكذلك قول جرير:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا **تَعْرِفْكُمُ** العرب

وقول شاعر آخر:

[1] ينظر، رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص168-169.

ومن **يَتَّقْ** فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغادي

والأمثلة كثيرة عن التسكين في الشعر العربي، أما عن رأي نقاد الشعر والنحاة في هذه الضرورة، فهناك من أجازها مثل سيبويه، بل وعللها أيضا، يقول في كتابه: «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخذٍ حيث حذفوا فقالوا: فخذٌ، وبضمة عضدٍ حيث حذفوا فقالوا: عضد، لأن الرفعة ضمةٌ والجرة كسرةٌ قال الشاعر:

رُحْتِ وفي رجْليْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ مِنَ المئزَرِ

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال فَخْذ لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قومٍ بالدَوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد صاحبي.

وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم؛ وذلك قول الشاعر، امرىء القيس:

فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ إثماً مِن الله ولا واغلٍ»[1]

ويرى عبد القادر البغدادي هو الآخر أن «الشاعر سكّن الراء (في أمثال: اشتر، ولا تكتر) وهي عين الفعل، وكان حقها الكسر، كأنه توهم أنها لام الفعل، فسكن للأمر»[2]، ولكن، السؤال الذي يجب أن يُطرح هنا هو[3]: لماذا يحدث هذا التوهم في الشعر، ولا يحدث في النثر؟ ولماذا لا تكون موسيقى الشعر ووزنه هي التي اضطرّت الشاعر إلى التسكين في المواضع السابقة؟ وهذا الرأي من الآراء التي لا تعترف بأن يضطر الشاعر العربي الذي يتميز بالفصاحة إلى الخروج عن قواعد اللغة العربية من أجل استقامة الوزن.

[1] سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج4، ص203-204.

[2] نقلا عن: رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص170.

[3] ينظر، رمضان عبد التواب: فقه اللغة العربية، ص171.

ومن أوضح الأمثلة التي نستدل بها على وجود هذه الضرورة في الألفية هي ما جاء في قول ابن مالك في "باب الكلام وما يتألف منه":[1]

واحده كلمة والقول عم وَكِلْمَةٌ بها كلام قد يؤم

وفي هذا البيت سكّن ابن مالك اللام فقال: كِلْمَة بدل كَلِمَة، وبخصوص هذا التسكين قال الخليل في معجمه في شرحه للكلم: «والكَلِمةُ: لغة حجازية، والكِلْمةُ: تميمية»[2]، وهذا معناه أن التسكين عند البعض ضرورة شعرية، ولكنه عند البعض الآخر لغة تنتمي إلى قبيلة أو جهة معينة.

وعلى ذكر اللهجات، تجدر بنا الإشارة إلى أن «علماء القراءات يُرجعون هذه الضرورات الشعرية إلى لهجات عربية، ويرون أنها تختص بالشعر وحسب، كإسكان الواو في "أسمو" على لهجة:

فما سوَّدتني عامر عن وراثةٍ أبي الله أن أسمُوْ بأمٍّ ولا

أو قول الشاعر:

أو راعيان لبعران شَرَدْنَ لنا كي لا يحسّان من بُعراننا أثرا

فإنه لم ينصب بكي، وقيل: بل أصلها "كيف" وإسقاط الواو إما ضرورة، وإما لهجة عربية»[3]، وهو ما يؤكد القول السابق في أن التسكين ضرورة عند البعض، ولهجة عند البعض الآخر.

ونذكر مثالا آخر عن التسكين في الألفية، وهو قول ابن مالك في باب العلم:[4]

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وَهْوَ عم

[1] ابن مالك: الألفية، ص11.

[2] الخليل بن أحمد: العين، ج5، ص378.

[3] محمد التونجي: المعجم المفصل في الأدب، ج2، ص594.

[4] ابن مالك: الألفية، ص26.

وَوَضَعُوْ	لِبَعْضِ لْأَجْ	نَاْسِ عَلَمْ	كَعَلَمِ لْ	أَشْخَاْصِ لَفْ	ظَنْ وَهْوَ عَمْ
0////	0/0/0//	0///0/	0////	0//0/0/	0//0/0/
متعلن	متفعلن	مستعلن	متعلن	مستفعلن	مستفعلن

التفعيلة الأولى من كل شطر وردت مخبولة، أما العروض فقد وردت مطوية، وما يهمنا هنا هو الضرب وهو الذي وردت فيه ضرورة التسكين، وتفعيلة الضرب صحيحة "مستفعلن"، ولكنها صحيحة بعدما لجأ ابن مالك لضرورة التسكين، ولو لم تُسكّن هاء "هو" لكانت التفعيلة: /0////0، ومنه فالتسكين هنا لجأ إليه ابن مالك من أجل أ تأتي التفعيلة صحيحة.

المعروف في اللغة العربية أن هاء ضمير الغائب "هُوَ" تكون مضمومة، وقد سكّنها ابن مالك من أجل استقامة الوزن الشعري، ونجده في موضع آخر يسكّن واو "هو" بدل تسكين الهاء التي وردت في كثير من المواضع في الألفية، وقد ورد هذا في باب" المعرفة والنكرة، قال:[1]

وذو ارتفاع وانفصال أنا هُوْ وأنت والفروع لا تشتبه

وورد في كتاب الضرائر للآلوسي أن «... بنو أسد تسكن هو وهي فيقولون هوْ زيد وهيْ هند [...] وكل ذلك محمول على الضرورة عند غير بني أسد»[2]، تسكين واو هو إذن ضرورة عند الشعراء ولغة عند بني أسد.

نشير كذلك إلى "مَعَ" والتي وردت عدة مرات في الألفية بالتسكين، قال ابن مالك في باب الاستثناء:[3]

ما استثنيت إلا مَعْ تمامٍ ينتصب وبعد نفي أو كنفي أنتخب

وإن تكرّر لا لتوكيدٍ فمعْ تفريغٍ التأثير بالعامل دَعْ

[1] ابن مالك: الألفية، ص22.

[2] الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص177-178.

[3] ابن مالك: الألفية، ص77، 78.

كما ورد بنفس الصيغة في باب الفاعل ثلاث مرات متتالية: [1]

والحذف معْ فصلٍ بإلا فضّلا كما زكا إلا فتاة ابن العلا

والحذف قد ياتي بلا فصلٍ ومَعْ ضمير ذي المجاز في شعرٍ وقع

والتاء مع جمعٍ سوى السالم من مذكّر كالتاء مَعْ إحدى اللبن

ففي البيت الأول والثاني والثالث سكّن حرف العين، والمصنف هنا أبدل الفتحة بالسكون، والشيء نفسه بالنسبة لما ورد في "تعدي الفعل ولزومه":[2]

نقلاً وفي أنّ وأن يطّرد مَعْ أمن لبسٍ كعجبت أن يدوا

وفي فصل التنازع في العمل:

ولا تجيء مَعْ أوّلٍ قد أهملا بمضمرٍ لغير رفع أو هلا

ويرى ابن عقيل أن مع «اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، نحو: جلس زيد مع عمرٍ، وجاء زيد مع بكرٍ، والمشهور فيها فتح العين، وهي مُعربة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله:

فريشي منكمُ وهوايَ مَعْكُمْ وإن كانت زِيَارَتُكم لماما»[3]

ويعارض ابن عقيل كون تسكين "مع" ضرورة: «وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادّعى النّحَّاسُ الإجماع على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم.

[1] ابن مالك: الألفية، ص59.

[2] المصدر نفسه، ص67.

[3] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج3، ص31.

هذا حكمها إن وليها متحرك – أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة ...»[1]، وابن عقيل هنا لا يراها ضرورة، بل يعتبرها لغة لقبيلة من قبائل العرب.

ويمكن أن نشير إلى بعض المواضع التي لجأ فيها ابن مالك إلى التسكين:

الحرف/ الكلمة	شطر البيت	الباب / المصطلح	الصفحة
مع	وبعد واو عيّنت مفهوم **معْ**	الابتداء	38
	وأعطِ لا **معْ** همزة استفهام	لا التي لنفي الجنس	53
	إذا المراد **معْ** سقوطه ظهر	لا التي لنفي الجنس	53
	ولا تجيء **معْ** أول قد أُهملا	التنازع في العمل	69
	ظرفا لما في أصله **مَعْهُ** اجتمع	المفعول فيه	74
	ما استثنت الا **معْ** تمامٍ ينتصِبْ	الاستثناء	77
	وإن تكرّر لا لتوكيد ف**مَعْ**	الاستثناء	78
	والفاء قد تحذف **مَعْ** ما عطفت	عطف النسق	128
هـو	ذا الباب و**هْوَ** عند قومٍ يطّرِد	المعرب والمبني	17
	جميعه وَ**هْوَ** الذي قد قُصرا	المعرب والمبني	19
	تُحذف نون وَ**هْوَ** حذف مالتُزِم	كان وأخواتها	42
	و**هْوَ** بما يعمل فيه متحِد	المفعول له	73

[1] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، مج2، ج3، ص 32.

	فَـ**هْوَ** كفعلٍ صيغَ للمفعول في	إعمال اسم الفاعل	102
	و**هْوَ** لفعلٍ ماضٍ احتوى على	فصل في زيادة همزة الوصل	208

نلاحظ من خلال الجدول أن "مع" تعرضت أكثر لضرورة التسكين، وكذلك "هو"، وهناك أيضا كلمات وأفعال لم نذكرها، ونستنتج أن هذه الضرورة لا تؤثر على الكلمات والمصطلحات من الناحية الشكلية، فهي تقوم على تغيير أو إبدال حركة بحركة أخرى، كما أنها في أغلب حالاتها لا تؤثر على المصطلحات من الناحية الدلالية، وكما ذكرنا سابقا فهي لغة عند بعض العرب وضرورة عند أغلب النحاة، ويلجأ إليها الشعراء في الغالب من أجل استقامة الوزن الشعري.

ثالثا: أثر الضرائر الشعرية على المصطلحات العلمية في الألفية

قيل قديما أن "الشعر نفسه ضرورة"[1]، إذ لا يمكن للناظم أن يجتنب الضرائر أثناء نظمه، انطلاقا من الأوزان الشعرية التي يجب عليه عدم الإخلال بها، فيشرع «في نظم العبارات التي أحضرها في خاطره منتثرة فيصيرها موزونة إما بأن يبدل فيها كلمة مكان كلمة مرادفة لها أو بأن يزيد الكلام ما تكون لزيادته فائدة فيه أو بأن ينقص منه ما لا يخل به أو بأن يعدل من بعض تصاريف الكلمة إلى بعضها أو بأن يقدم بعض الكلام ويؤخر بعضا أو بأن يرتكب في الكلام أكثر من واحد من هذه الوجوه.»[2]، مستعينا بما أجازه النحاة.

[1] نُسبت هذه العبارة لابن عصفور، ينظر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ): الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، ص54.

[2] حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008، ص182.

وهنا يظهر لنا أن «الضرورة مرادفة للشعر من كل الوجوه، فبها يتميز الشعر عن الكلام، فهي تدخل من هذه الجهة في جوهر الشعر، باعتبارها من أهم خصائصه، فالضرورة ضرب من ضروب التوليد في اللغة يُثري بها الشاعر اللغة وينحو بها نحوا جديدا»[1].

ولأن الضرورة مرادفة للشعر يلجأ إليها الشعراء من دون اضطرار، إذ هناك من يرى بأن الضرورة يمكن تجنبها عندما لا تُخل بالوزن الشعري، ومنهم من اعتبر هذا من الضرائر القبيحة، قال ابن جني: «ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ... فمن ذلك قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كلُّه لم أصنع

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف، وكذلك قوله:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد في العلب

كذا الرواية بصرف "دعد" الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين»[2].

وقد تعرضنا في العناصر السابقة إلى أهم الضرائر الشعرية التي احتوت عليها ألفية ابن مالك، وقد ركزنا على الضرائر التي تؤثر على المصطلح، سواء من ناحية البنية أي البناء الشكلي، أو من ناحية الدلالة، ومن الضرائر التي تؤثر على المصطلحات ما جاء في قول سيبويه:

«اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفا [...]، وربَّما مَدُّوا مثل مَساجد ومَنابر، فيقولون مَساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمع على غير واحدهِ في الكلام

[1] السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، ص68.

[2] ابن جني: الخصائص، ج3، ص63.

[...]، ومن العرب من يثقّل الكلمةَ إذا وقف عليها ولا يثقّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف»[1]

أدرجنا هذا القول سابقا في عنصر من عناصر هذا البحث، وما يهمنا فيه هنا هو كلمة مساجيد ومنابير التي وردت فيه، هل كُتب لها البقاء والاستمرار؟ وهل لا يزال استخدامها ساريا إلى يومنا هذا؟ سواء في الكتب او في الاستعمال اليومي.

إن ما نريد الوصول إليه في هذا العنصر يتلخص في هذا السؤال، وهو: كيف تؤثر الضرائر الشعرية على المصطلحات؟

بعد أن تعرضنا لضرورات الحذف وضرورات الزيادة وضرورات الإبدال في ألفية ابن مالك لاحظنا بأن هذه الضرائر تؤثر على المصطلح داخل النص الشعري فقط، ويمكن أن نقول عن الضرائر أنها تؤثر على المصطلح عندما يُكتب لذلك المصطلح الاستقرار والاستمرار.

ولكي نوضح هذه الفكرة نعطي مثالا عن مصطلح "النداء" الذي رأيناه يتأثر بالقصر في أغلب المواضع التي ذُكر فيها في الألفية، هل كُتب له الاستمرار والشيوع بعد تعرضه للضرورة؟ هل نحن الآن وأهل اللغة يستعملون مصطلح "الندا" بحذف الهمزة بدل مصطلح "النداء"؟ والإجابة ستكون بلا، وكذلك الأمر بالنسبة لمصطلح "الابتداء"، وغير هذه المصطلحات كثير.

ونضرب مثالا آخر وهو الفعل "جاء" الذي ورد في الألفية مقصورا في مواضع كثيرة، وبعد حذف الهمزة يصبح مطابق شكليا لحرف الجيم عندما يكون ممدودا (جا)، أي بعد ارتباطه بألف المد، وبينهما (جاء، جا) اختلاف شكلي ودلالي أيضا.

[1] سيبويه: الكتاب، ج1، ص28.

ونفس الشيء بالنسبة لحرف الفاء في مواضع قصره، فيصبح (فا) ويقصد به ابن مالك في بعض الأحيان حرف الفاء وأحيانا أخرى يقصد به فاء الفعل، ولا يمكن إلا لأهل الاختصاص معرفة ما يقصده الناظم.

إذن، وكخلاصة لهذا الفصل نقول أن الضرائر الشعرية التي وردت في ألفية ابن مالك أثرت على المصطلحات العلمية الواردة في الألفية من الناحية الشكلية وحتى من الناحية الدلالية، وصحيح أن بعض الضرائر هي لغة عند بعض العرب، وبعضها إرجاع لأصل الكلمة، إلا أن هذا التأثير لم يتجاوز أو لم يخرج عن الألفية، وبمعنى آخر فإن الضرائر الشعرية أثرت على بعض المصطلحات كما بيّنا في سبق، ولكن، داخل الألفية فقط.

خاتمة

الخـاتـمة:

ونحن نقف عند نهاية هذا البحث لتقييم المسار الذي قطعه، بدء من جانبه النظري ووصولا إلى التطبيقي، نصل إلى جملة من النتائج والاستنتاجات، نجملها فيما يلي:

- المصطلح مفردة أو تسمية صيغت وفق خصائص اللغة للدلالة على ماهية شيء محدد؛ وحصلت على اتفاق المختصين، ويتميز بأهمية كبية في فهم العلوم.
- تكمن أهمية المصطلح في كونه يعبر عن مفهوم محدد، والمعرفة أو العلم مجموعة من المفاهيم، ولهذا قيل فيه "فهم المصطلحات نصف العلم".
- نظرا للأهمية التي يحتلها المصطلح في مختلف العلوم نشأ علم قائم بذاته يهتم بدراسة المصطلح في ميادينه المختلفة.
- نستخلص كذلك أن الأراجيز هي تلك الأشعار والمنظومات الشعرية التي بُنيت على بحر الرجز، ولديها اتجاهات لغوية، إبداعية، وتعليمية.
- من خلال ما سبق أيضا وصلنا إلى أن ألفية ابن مالك أرجوزة لغوية تعليمية في نفس الوقت، لغوية لأنها تجمع قواعد اللغة العربية (النحو والصرف)، وتعليمية لأن هدفها تعليمي.
- تحتل ألفية ابن مالك مكانة كبيرة بين الباحثين في مجال اللغة قديما وحديثا، حتى أن هناك من اعتبرها أهم مُؤَلّفٍ في اللغة العربية بعد كتاب سيبويه، وتسمى بالخلاصة لأنها تعدّ خلاصة ابن مالك التي عدل فيها عن بعض آرائه النحوية، وكذلك عدّل فيها عن بعض المصطلحات التي كان يستعملها في مؤلفاته السابقة، فهي عُصارة عالم فذ من علماء اللغة العربية في القرن السابع هجري، ولهذا أسماها في مقدمة الألفية ب: (الخلاصة).

- تحتوي الألفية على مصطلحات علمي النحو والصرف، وقد كان للنحو ومصطلحاته الحجم الأكبيرا منها مقارنة بالصرف.
- وصلنا كذلك بعد التأصيل المعرفي لمصطلحات الألفية أن ابن مالك حافظ على أصالة أغلب المصطلحات العلمية الموجودة في ألفيته، كما لاحظنا أيضا أن أغلب مصطلحاته كانت تابعة للمدرسة البصرية.
- عادة ما يلجأ ابن مالك إلى استعمال المصطلح المشهور والمتداول، بدل اللجوء إلى المصطلحات الغريبة، وهو لا يستعمل هذه المصطلحات من باب الشهرة فقط، بل هي مصطلحات صحيحة قائمة على وجود علاقة بين هذه المصطلحات ومفاهيمها، ودليلنا على هذا هو الاستمرارية التي تتمتع بها مصطلحاته إلى يومنا هذا.
- وصلنا كذلك إلى أن ابن معطي كان في الغالب يتّبع الحريري في مصطلحاته المستعملة في نظمه، أما ابن مالك فقد كان يُبدع في المصطلحات وينتقي أحسنها وأشهرها.
- لا يمكننا الفصل كل الفصل بين مصطلحات علمي النحو والصرف، فكلاهما يستخدم مصطلحات الآخر، لأنهما علمان متكاملان ومتلاصقان منذ النشأة الأولى.
- ابتكر ابن مالك عدة مصطلحات لم تستعمل من قبل وهي: الشبه الوضعي، الشبه المعنوي، شبه النيابة، الشبه الافتقاري، كما نُسب إليه مصطلح نائب الفاعل.
- تنوعت الضرائر الشعرية في ألفية ابن مالك، وتوزعت بين الحذف والزيادة والإبدال والتقديم والتأخير وغيرها كثير، ولكننا ركزنا فقط على تلك التي تؤثر على المصطلحات من ناحية البناء الشكلي وكذلك والبناء الدلالي.

- من أكثر الضرائر الشعرية التي لجأ إليها ابن مالك ضرورة قصر الممدود، والتي تنتمي إلى ضرورات الحذف بصفة عامة، وقد كان لها الحظ الأوفر في ذلك، بالإضافة إلى ضرورة التسكين، وهي من ضرائر الإبدال، وكذلك ضرائر الزيادة والمتمثلة خاصة في الألف في آخر الكلمة، وقد وضحنا ببعض الأمثلة من هذه الضرائر التي أثرت على المصطلحات من الناحية الشكلية والدلالية أيضا، كما أشرنا إلى تلك التي تؤثر على البنية الشكلية للمصطلحات فقط.
- وصلنا كذلك إلى أن الضرورة الشعرية تؤثر على المصطلح داخل النص الشعري، سواء من جوانبه الشكلية أو المفهومية، ولكن هذا التأثير لا يتعدى حدود النظم أو النص الشعري، إذ إننا لا يمكننا القول عن مصطلح ما أنه تأثر بالضرورة الشعرية إلا إذا كُتب له الاستمرار والاستقرار بعد ذلك الاستعمال.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1. ابن مالك الأندلسي: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط3، القاهرة، مصر، 2006.

المراجع:

1. إبراهيم بن صالح الحندود: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، دط، 2001م.
2. ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دت.
3. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012.
4. ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1967.
5. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، 2000 م.
6. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: 1206هـ): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1997.
7. أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، ضبط: محمود حسن زناتي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، دط، دت.

8. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ): المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954.

9. أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1982م.

10. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور(ت711هـ): لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسن الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

11. أبو القاسم الزجاجي: الأمالي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط2، 1387هـ.

12. أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ): شرح التصريف، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط1، 1999م.

13. أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ): الفوائد والقواعد، تح: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2002.

14. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط3، 2007.

15. أبو حيان التوحيدي أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو 400هـ): الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العنصرية، بيروت، ط1، 1424 هـ.

16. أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي: (ت 745هـ): تذكرة النحاة، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1986.

17. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ): العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

18.أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998.

19.أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت 516 هـ): ملحة الإعراب، ضمن كتاب متون النحو (متن الآجرومية وملحة الإعراب)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2012م.

20.أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري: منظومة ملحة الإعراب، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان، 2012.

21.أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ): الشعر والشعراء، دار الحديث، القاهرة، ج2، د ط، 1423.

22. أبو منصور الجواليقي (ت540هـ): المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تح: ف. عبد الرحيم، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1990.

23.أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987 م.

24.أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 393هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1987م.

25.أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري: الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د ط، د ت.

26.أبو هلال العسكري (ت 395هـ): الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، د ط، 1419هـ.

27.أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395 هـ): مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م.

28.أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ): الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، د ط، 2001م.

29.أحمد عفيفي: المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي/دراسة وتحقيق، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 1995.

30.أحمد كشك: التدوير في الشعر –دراسة في النحو والمعنى والإيقاع–، شبكة الألوكة، ط1، 1989.

31.أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت 1094هـ): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د ت.

32.تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994.

33.جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1984.

34.جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، طبع بمطبعة عيسى الباجي الحلبي وشركاه، ط1.

35.جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1982م.

36.حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2008.

37.حسام عبد العزيز عبد الجليل: المصطلح النحوي –دراسة في فكر ابن هشام–، دار الصحوة للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، 2010.

38.حسن بن إسماعيل بن حسن بن عبد الرازق الجناجي: النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، دار الطباعة المحمدية القاهرة، مصر، ط1، 1983 م.

39.الحسن بواجلابن: شعرية الضرورة الوصف–التحليل، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2014

40. حسن منديل العيكلي: التيسير النحوي المعاصر في ضوء الخلاف النحوي، دار دجلة ناشرون وموزعون، ط1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.

41.حسين عطوان: مقدمة القصيدة العربية في العصر الأموي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1974.

42.خالد الأشهب: المصطلح العربي –البنية والتمثيل–، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2011.

43.الخطيب التبريزي: الكافي في العروض والقوافي، تح: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1994.

44.خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، د ط، 1961.

45.الخليل ابن أحمد: العين، تح: د مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت.

46.رجاء السيد الجوهري، فن الرجز في العصر العباسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، د ت.

47.رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 6، 1999م.

48. زكرياء أرسلان: البنية المصطلحية النحوية مقاربة لسانية نصية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 2018.

49.زين الدين، أبو الحسين يحيى بن معطي المغربي (ت 628هـ): الفصول الخمسون، تح: محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ط.

50.سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني: من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح، د ط، د ت

51.سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م.

52.السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1983.

53.السيد محمود شكري الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرح: محمد بهجة الأزي البغدادي، المكتبة العربية، بغداد، ط10، 1341هـ.

54.شرنان سهيلة: إشكالية ترجمة المصطلحات العلمية في المعاجم المتخصصة مصطلحات التسويق أنموذجا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

55.شمس الدين محمد ابن أحمد الخطيب الشربيني (ت977هـ): فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك، تح: سيّد بن شلتوت الشافعي، دار الضياء للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2010.

56.شوقي ضيف: التطور والتجديد في الشعر الأموي، دار المعارف، القاهرة، ط8.

57.شوقي ضيف: تاريخ الأدب العربي، دار المعارف، مصر، 1995.

58.صبري إبراهيم السيد: أصول النغم في الشعر العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1993.

59.عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ): الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989

60.عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، دط، دت.

61.عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، د ط، د ت، ص11.

62.عبد العالم القُريدي: ألفيات النحو الثلاث (الدرة الألفية في علم العربية لابن معطي المغربي، الخلاصة الألفية لابن مالك الأندلسي، الفريدة في النحو والصرف والخط للسيوطي دراسة متنيّة مقارنة)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2012.

63.عبد العزيز عتيق: الأدب العربي في الأندلس، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

64. عبد العزيز عتيق: علم العروض والقافية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط،1987.

65.عبد الفتاح الدجني: في الصرف العربي نشأة ودراسة، تق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الفلاح، الصفاة، الكويت، ط2، 1983.

66.عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

67. عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، الفجالة، مصر، 1908.

68.عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت 972 هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط2.

69.عبد الله بن حمد الخثران: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، جيزة، مصر، ط1، 1990.

70.علي القاسمي: المصطلحية –مقدمة في علم المصطلح–، الموسوعة الصغيرة تصدرها دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، الجمهورية العراقية.

71.علي القاسمي: علم المصطلح أسُسُه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2019

72. علي بن محمد بن علي الجرجاني: التعريفات، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002.

73.علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت 900هـ): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955.

74.علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ): ضرائر الشِّعْر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1980.

75.علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، ط8.

76. علي موسى الشوملي: شرح ألفية ابن معطي، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007.

77.عمار بن ساسي: المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2009.

78.عمار بن ساسي: مباحث في اللسانيات العربية وقضاياها من الوصف إلى الفحص، إصدارات مخبر اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، ط1، 2016.

79.عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: 255هـ): الحيوان، دار الكتب العلمية – بيروت، الثانية، 1424 هـ.

80.عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت 255هـ): البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د ط، 1423هـ.

81.عوض القوزي : المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1981.

82.فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ط1، 2016.

83.فاضل ثامر: اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994.

84.القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري: شرح ملحة الإعراب، تح: غريد يوسف الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.

85.كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، تر: رمضان عبد التواب والسيد يعقوب بكر، دار المعارف، ط2، ج5، د ت.

86.كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.

87.كمال الدين الأنباري (ت 577هـ): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

88.مازن طلال الناصر: المنظومات التعليمية في الشعر العباسي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، د ط، د ت.

89.مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004.

90.محمد أحمد قاسم: المرجع في علمي العروض والقوافي، جروس برص، طرابلس، لبنان، ط1، 2002.

91.محمد التونجي وراجي الأسمر: المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

92.محمد التونجي: المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ط2، 1999.

93.محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث الدكتور نجيب الكيلاني نموذجا، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1.

94. محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت 827 هـ): تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط 1، 1403 هـ - 1983 م.

95. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ): تهذيب اللغة، لمحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، 2001م.

96.محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت 412هـ): ما يجوز للشاعر في الضرورة، تح: رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، دط، دت.

97.محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ): فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974.

98.محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.

99.محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت 1205هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت.

100.محمد حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996.

101.محمد خليل الخلايلة: المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم العباسي "963"هـ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2006.

102.محمد صالح بن أحمد الغرسي: شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2000م.

103.محمد محي الدين مينو: معجم مصطلحات العروض، إصدارات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2014.

104.محمد مصطفى هدارة: اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1963.

105.محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

106.محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية – مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية–، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1992.

107.مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية بين القديم والحديث، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1991.

108.مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية الموسوعة الكاملة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2013.

109.المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، دار التحرير للطبع وللنشر، القاهرة، 1989.

110.ممدوح عبد الرحمن: المنظومة النحوية دراسة تحليلية، دار المعارف الجامعية، مصر.

111.المهدي لعرج: الأرجوزة العربية – النشأة- المفهوم-، النايا للدراسات والنشر والتوزيع ومحاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 2011.

112.المهدي لعرج: الأرجوزة العربية – النشأة-المفهوم-، النايا للدراسات للنشر والتوزيع ومحاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2011.

113.نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت 573هـ): شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، ط1، 1999.

114.هنري بيجوان وفيليب تواورن: معنى المصطلحات، ضمن كتاب: المعنى في علم المصطلحات، تر: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

115.يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643هـ): شرح المفصل للزمخشري، تق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة1، 2001 م.

116.يوخنا مرزا الخامس: موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

117.يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.

المجلات العلمية:

1. إبراهيم بن مراد: المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية – تونس، ع 8، 1992.

2. به ختيار عولا رشيد: ماهية الضرورة الشعرية عند النحاة، مجلة جامعة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم اللغة العربية، فاكلتي التربية، جامعة كويه، إقليم كوردستان، العراق.

3. عصام عمران: علم المصطلحات ومشروع جعل اللغة العربية لغة العلوم والحضارة والتقنية، مجلة اللسان العربي، ع37، 1993م.

4. فضل علي ديك وأحلام محمود مطالقة: مفهوم الأصل المعرفي في الإسلام، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2018.

فهرس
الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول: مفاهيم نظرية	
تمهيد	**7**
أولا: المصطلح العلمي	**8**
1– تعريف المصطلح:	**8**
1-1- في اللغة	**8**
1-2- في الاصطلاح	**9**
1-3- بين المصطلح والاصطلاح	**11**
1-4- بين المصطلح والكلمة	**12**
2– وظائف المصطلح:	**14**
2-1- الوظيفة اللسانية	**14**
2-2- الوظيفة المعرفية	**14**
2-3- الوظيفة التواصلية	**14**
2-4- الوظيفة الاقتصادية	**15**
2-5- الوظيفة الحضارية	**15**
3– أهمية المصطلح	**15**

4- علم المصطلح	**16**
5- طرق صياغة المصطلح في العربية	**18**
5-1- الاشتقاق	**18**
5-2- المجاز	**19**
5-3- التعريب	**20**
5-4- الترجمة	**21**
5-5- النحت	**23**
ثانيا: الأراجيز اللغوية	**26**
1 -تعريف الأرجوزة	**26**
2 -بحرها (الرجز)	**27**
3 –اتجاهات الأرجوزة	**29**
3 -1 -الاتجاه الإبداعي	**29**
3 -2 -الاتجاه التعليمي:	**31**
3 -2 -1 -الرجز العلمي	**35**
3 -2 –2 -الرجز اللغوي	**36**
ثالثا: ابن مالك والألفية	**42**
1 -ابن مالك:	**42**

2 -الألفية:	**47**
2-1- الألفية: المصطلح والمفهوم	**47**
2-2- مكانة الألفية بين الأراجيز اللغوية	**50**
2-3- شروح الألفية	**54**
2-4- مصادر الألفية	**56**
الفصل الثاني: التأصيل المعرفي لمصطلحات الألفية	
تمهيد	**61**
أولا: مصطلحات علم النحو	**63**
1- مصطلحات الكلام وما يتألف منه	**63**
1-1- الكلام	**64**
1-2- الاسم	**64**
1-3- الفعل	**65**
1-4- الحرف	**66**
2- مصطلحات الإعراب والبناء	**67**
2-1- المعرب	**67**
2-2- المبني	**69**
2-3- الشبه الوضعي	**71**
2-4- الشبه المعنوي	**71**

2-5- شبه النيابة	**72**
2-6- الشبه الافتقاري	**72**
2-7- مصطلحات المتكمن وغير المتمكن	**73**
2-8- الأسماء الستة	**74**
2-9- المثنى	**74**
2-10- جمع المذكر السالم	**75**
2-11- جمع المؤنث السالم	**76**
3- مصطلح النكرة ومصطلح المعرفة	**76**
3-1- النكرة	**76**
3-2- المعرفة	**78**
3-4- الضمير	**81**
3-5- نون الوقاية	**82**
4- العلم	**83**
5- اسم الإشارة	**86**
6- الموصول	**87**
7- المعرف بأداة التعريف	**88**
8- الابتداء	**90**
9- الخبر	**92**

10- نواسخ الابتداء	**93**
10-1- كان وأخواتها	**93**
10-2- المشبهات بليس	**98**
10-3- أفعال المقاربة	**101**
10-4- إن وأخواتها	**103**
10-5- لا النافية للجنس	**107**
10-6- ظن وأخواتها	**109**
11- الفاعل	**110**
12- نائب الفاعل	**112**
13- منصوبات الأسماء	**114**
13-1- المفعول المطلق	**114**
13-2- المفعول له	**116**
13-3- المفعول فيه	**118**
13- 4- المفعول معه	**119**
13-5- التمييز	**120**
14- التوابع	**121**
14-1- النعت	**122**
14-2- التوكيد	**124**

14-3- العطف	**126**
14-4- البدل	**128**
15- النداء	**129**
ثانيا: مصطلحات علم الصرف	**130**
1- الصفة المشبهة	**131**
2- التعجب	**133**
3- المقصور والممدود	**134**
4- جمع التكسير	**135**
5- التصغير	**137**
6- النسب	**138**
7- الوقف	**138**
8- الإمالة	**139**
9- الإبدال	**140**
10- الإدغام	**141**
الفصل الثالث: الضرائر الشعرية في ألفية ابن مالك وأثرها على المصطلحات العلمية	
تمهيد	**144**
أولا: الضرورة الشعرية	**145**

1- تعريفها	**145**
2- تفسيرها	**146**
3- أنواعها	**149**
4- آراء النحاة في الضرورة الشعرية	**153**
4-1- رأي سيبويه	**153**
4-2- رأي ابن مالك	**154**
ثانيا: الضرائر الشعرية في الألفية	**156**
1- الحذف	**156**
2- الزيادة	**175**
3- الإبدال	**182**
ثالثا: أثر الضرائر الشعرية على المصطلحات العلمية في الألفية	**192**
خاتمة	**197**
قائمة المصادر والمراجع	**202**
فهرس الموضوعات	**216**

ملخص:

تطرقنا في بحثنا هذا الموسوم ب: "المصطلح العلمي في أراجيز اللغوية بين الأصالة المعرفية والضرورة الشعرية –ألفية ابن مالك أنموذجا–" إلى الجوانب النظرية للبحث في الفصل الأول، وحاولنا من خلال الفصل الثاني التأصيل للمصطلحات العلمية "النحوية والصرفية" الواردة في ألفية ابن مالك.

أما الفصل الثالث فقد تطرقنا من خلاله إلى الضرائر الشعرية الموجودة في الألفية، وقد ركزنا على الضرائر التي أثرت على المصطلحات العلمية، وختمنا البحث بخاتمة لأهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة

Abstract

In this research, entitled: "The scientific terminology in “Linguistic Rajaz Poems” between cognitive originality and poetic necessity - the case of the « Alfiyyah of Ibn Malik » (the One-thousand-verse Poem of Ibn Malik)", we addressed the theoretical aspects in the first chapter, and in the second one we tried to etymologize the scientific grammatical and morphological terms contained in the « Alfiyyah of Ibn Malik ». As for the third chapter, we addressed the poetic necessities found in the Alfiyyah. We focused on the terms that influenced the scientific terminology. In the conclusion, we set out the most important results reached by this study.